مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ترجمات خليجية

- **الدين والسياسة الأمريكية الخارجية**
  جاك مايلز
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

- **مأزق أمريكا**
  دانا اتش. آلين وستيفن سايمون
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

- **إساءة تقدير الخطر وماينتج عنها**
  جيفري ريكورد
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

- **متى يكون الوقت مناسباً لشن الحرب؟**
  جاريث ايفانز
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

- **الإعصار كاترينا وأمن الطاقة الأمريكية**
  جوناثان إلكايند وإدوارد تشو
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الناشر مركز الخليج للأبحاث

ترجمات خليجية ٦

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي ـ الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +
بريد الكتروني: info@grc.ae
موقع الانترنت: www.grc.ae

"ترجمات خليجية" عبارة عن مجموعة من المقالات نُشِرت أصلاً باللغة الإنجليزية من قبل العديد من مؤسسات ودور النشر.

المقالات التي نُشِرت أصلاً باللغة الإنجليزية عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية©، جميع الحقوق محفوظة كما تمت الإشارة إلى ذلك في كل مقال على حدة.

تم نشر المجلد السادس من "ترجمات خليجية" في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل **مركز الخليج للأبحاث** في يوليو ٢٠٠٦.

تمت ترجمة وإعادة نشر جميع المقالات في هذا المجلد من قبل **مركز الخليج للأبحاث** بالترتيب مع الناشرين الأصليين أو بالترتيب مع المؤلفين.

جميع حقوق الترجمة العربية والتحرير محفوظة لـ**مركز الخليج للأبحاث** ٢٠٠٦©.

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من **مركز الخليج للأبحاث.**

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهات نظر المؤلفين فقط، ولا تعكس على الإطلاق آراء ومواقف مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٢-٤٥-٤٣٢-٩٩٤٨ ISBN

إن مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا العدد من ترجمات
خليجية ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي
وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مجلس الإدارة

مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

نبذة عن ترجمات خليجية

" هـي سلـسلة علميـة محكّمـة، تتنـاول بالتحليـل والتقيـيم والاستشراف التحولات والتطورات التي تـشهدها دول الخلـيج والجزيرة العربيـة، سـواء عـلى المـستوى الـداخلي لكـل منهـا فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة وغيرهـا، أو على مستوى العلاقات والتفاعلات البينية والعربية والإقليمية و الدولية لهذه الدول. والهدف من السلسلة هو الإسهام فى إثـراء حقل الدراسات الخليجيـة، ولـذا فهـي ترحـب بنـشر البحـوث والدراسـات العلميـة الجـادة للمثقفـين والبـاحثين والخـبراء فى الشؤون الخليجية من الخليجيين وغيرهم، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية".

المحتويات

الدين والسياسة الأمريكية الخارجية

جاك مايلز ٧

مأزق أمريكا

دانا اتش. آليـن وستيفن سايمون..... ٢٩

إساءة تقدير الخطر ومايُنتج عنها

جيفري ريكورد..... ٦٥

متى يكون الوقت مناسباً لشن الحرب؟

جاريث ايفانـز..... ٩٤

الإعصار كاترينا وأمن الطاقة الأمريكية

جوناثان إلكايند وإدوارد تشو ١٢٨

الدين والسياسة الأمريكية الخارجية

جاك مايلز

العنوان: الدين والسياسة الأمريكية الخارجية

الكاتب: جاك مايلز

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"سرفايفل" (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الأول، ربيع عام ٢٠٠٤، ص ص. ٢٣ ـ ٣٧

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٤©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Religion and American Foreign Policy**

Author: Jack Miles

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 1, Spring 2004, pp. 23-37

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

لقد وضعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الدين على الأجندة الأمريكية في مكانة جديدة وربما غير مسبوقة. وبتحديد أكبر، يبدو وكأن الحادي عشر من سبتمبر قد وضع الدين الإسلامي على الأجندة في صيغة الإرهاب الإسلامي. ومع هذا فقد أعلنت الإدارة الأمريكية الحرب لا على الإرهاب الإسلامي وإنما على الإرهاب كإرهاب. ولابد من الاعتراف أنه ربما يكون من حكمة الإدارة الأمريكية تكتيكياً ألا تذكر الإسلام إلا ذكراً عابراً وأن تتحدث بدلاً من ذلك عن الحرية كقضية مقدسة تتخطى الانقسامات الدينية، كما فعل النائب العام جون أشكروفت في التاسع عشر من فبراير ٢٠٠٢ حين قال:

ليس هذا صراعاً مبنياً على أساس ديني. إنه صراع بين من يؤمنون بأن الله منحنا حرية الاختيار وأولئك الذين يريدون فرض اختياراتهم علينا. إنه صراع بين الإيحاء والفرض؛ بين طريق السلام وطريق الدمار والفوضى. إنه صراع بين الخير والشر. وقد ذكرنا الرئيس بوش بذلك حين قال: إننا نعلم أن الله ليس حيادياً بين الاثنين.[١]

لكن قد يبدو لزاماً على الإدارة الأمريكية أن تعترف، في الأروقة الخاصة على الأقل، بحقيقة أن عدوها يُعرِّف الحرب بأنها "معركة الإسلام في هذه الحقبة ضد الصليبيين الجدد من اليهود والنصارى بقيادة الصليبي الأكبر بوش حامل راية الصليب"[٢] كما قال أسامة بن لادن في أواخر سبتمبر ٢٠٠١.

ولتوضيح هذا الفرق بطريقة أخرى نقول: إن من الواضح أن الحرب الأمريكية "على الإرهاب" لن تؤدي إلى القيام بأي عمل ضد نمور التاميل في سيريلانكا، أو حركة إيتا الانفصالية في إقليم الباسك في أسبانيا، أو الجيش الجمهوري في ايرلندا الشمالية، أو أي شكل آخر للإرهاب غير الإسلامي. فالواقع أن الإرهاب الإسلامي فقط هو ما يهدد الولايات المتحدة وبناء على ذلك جاء الرد الأمريكي.

1- Prepared remarks of Attorney General John Ashcroft, National Religious Broadcasters Convention, Nashville, Tennessee ,'19 February 2002. http://www.usdoj.gov/ag/speeches/ 2002//021902 religiousbroadcasters.htm

2- Osama bin Laden statement, broadcast by Al-Jazeera and reported by the Dubai bureau of the Associated Press on Monday 24 September 2001.

ولكن هل يمكن الدخول في اشتباك مع هذا الشكل المهدد والفريد من الإرهاب دون إدخال الدوافع المعلنة للإرهابيين في الحسبان؟

والمفارقة أن الجهود الجادة المبذولة لفهم الأبعاد الدينية للهجمات الإسلامية يجب أن تبدأ من تاريخ الحروب الدينية بين المسيحيين أنفسهم. فبعد اتفاق وستيفاليا للسلام* عام ١٦٤٨ لم يعد الدين تقريباً يشكل دافعاً للحرب بين الدول في الغرب المسيحي، رغم استمرار الخلافات الدينية الشديدة والاضطهاد الديني الحاد داخل حدود تلك الدول. وبعد الهزيمة التي ألحقها جان سوبسكي بالعثمانيين الأتراك على أبواب فيينا في عام ١٦٨٣ أفل أيضاً نجم الحروب الإسلامية – على الأقل تلك الحروب التي يمكن أن توحد المسيحيين على طول حدودهم القومية.

أما من جهة المسلمين فقد كانت هذه الهزيمة بداية لتراجع طويل مذل لكنه لم يؤدِّ إلى أي شرخ مفاهيمي في الحرب الدينية بما يماثل شعار وستيفاليا الشهير:"الدين تحدده السلاطين". فعندما استولت روسيا المسيحية على آسيا الوسطى المسلمة؛ وعندما استولت بريطانيا المسيحية على جنوب آسيا المسلم؛ وعندما استولت بلغاريا وصربيا واليونان المسيحية على البلقان المسلمة؛ وعندما استولت فرنسا المسيحية على شمال افريقيا المسلم؛ إلى آخر هذه القائمة الطويلة، كانت كل هذه الهزائم تفسر من الجانب الإسلامي على أنها هزائم للإسلام في حرب دينية غير منتهية. إذ ذاك وُضِعت الأسس التي بني عليها سوء فهم تاريخي عظيم ما زال مستمراً حتى يومنا هذا. ففي عيون الغربيين لم تكن هذه الانتصارات تفسر على أنها انتصارات للمسيحية بل على أنها انتصارات للدول المعنية كدول. خذ على سبيل المثال لورد بيرون وهو يموت من أجل اليونان: لكنه ما كان ليموت في سبيل المسيحية. وحتى عندما تم الاعتراف بأجندة تتخطى حد القومية في القرن التاسع عشر فقد كانت أجندة "حضارة" أو على أعلى تقدير "حضارة مسيحية" أكثر من كونها المسيحية بحد ذاتها. صحيح أن القوى الغربية ظلت تلف نفسها بصور ورموز مسيحية واضحة في المناسبات القومية

---

*Peace of Westphalia
اتفاقية سلام عقدت في مقاطعة ويستفيليا بألمانيا في أكتوبر من عام ١٦٤٨م فأنهت حرب الثلاثين عاماً وأعادت ترتيب الشئون الدينية والسياسية في أوروبا [المترجم].

المهيبة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. (ومن يشك في ذلك ما عليه إلا القيام بزيارة للإطلاع على اللوحات الفسيفسائية المستردة حديثاً في متاحف برلين). لكن من المهم أنه حتى في تلك الحرب نفسها كانت ألمانيا توصم بأنها "الهمجية" أو بعبارة أخرى البربرية الثقافية أكثر من وصفها بالكفر والإلحاد. وهذا التحول مهم لأن القوى الغربية عندما سلطت مذهبها القومي المتزايدة علمانيته على بقية العالم، كانت تفترض أنه في حال حصول هجوم مضاد من المهزومين عرباً أو تركاً أو بنجاباً فسوف يأتي هذا الهجوم باسم قومية من القوميات أكثر من مجيئه باسم دين من الأديان.

لكن ليس هذا ما حدث، فالقاعدة قوة إسلامية لكنها ليست قومية. ولا يمكن اعتبار هذه النقطة اسطوانة مشروخة أو مكررة أو أن التركيز عليها أمر مبالغ فيه. فالدعم الذي تحظى به لا يأتي من الحكومات العربية، التي تخشاه لأسباب وجيهة، لكنه يأتي من شريحة واسعة الانتشار، وإن رقت، في العالم الإسلامي. وقد يكون الإرهاب واحداً من الناحية الأخلاقية سواء مارسته جماعة دينية كالقاعدة أو عصابة مجرمة كالمافيا أو حركة انفصالية كحركة إيتا، لكنه ليس واحداً في التهديد الذي يمثله في هذه الحالات الثلاث. والافتراض الذي نعمل عليه في هذه المقالة هو أن مثل هذه الفروق ذات أهمية كبيرة بالفعل.

ففي كتابه سلام لإنهاء كل عمليات السلام A Peace to End All Peace، يلقي ديفيد فرومكين اللوم في كثير من حالات عدم الاستقرار في الشرق الأوسط المعاصر على البريطانيين والفرنسيين لمبالغتهم في تقييم القومية العربية وتقليلهم من شأن تدين المسلمين[٣]. والخطأ المقابل لهذا في أيامنا هذه هو افتراض حتمية وجود حكومات ترعى القاعدة بحيث يكون القضاء على أحدها قضاءً على الآخر. إن هذا الافتراض يعكس إنكاراً أعمى لاستطاعة دين من الأديان أن يولد، باعتماده على مصادره الاجتماعية فحسب، تحدياً خطيراً لقوة عالمية. لكن الدين يستطيع ذلك بالفعل. فقد فعلها من قبل. ويمكن أن يفعلها من جديد.

3- David Fromkin ,A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East (New York: Owl Books, 1989).

إن الحلم الجميل في الفكر السياسي الأمريكي، والذي يبدو أنه يتوالد من جديد في كل جيل، هو أن العوامل الثقافية كالدين ستضمحل وينعدم تأثيرها وذلك مع بروز البراجماتية المبجلة في محلها. فلقد كان كثير من الناس، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، متحمسين لتجاوز أمر الدين والإعلان بأنه حتى الايديولوجية العلمانية لم تعد تشكل سبباً للحرب. لكن شيئاً يكاد يكون على النقيض التام من ذلك قد حدث الآن. فها هو ذا الغرب يواجه كياناً يتخطى القومية ويُعرِّف نفسه دينياً وله من القوة المنذرة بالشؤم ما يشبه قوة الدول في شن الحروب.

إن القاعدة بدعة من البدع الخَلقية لأنها تعد تَأَسُّلاً أو ارتداداً إلى صفات الأسلاف كما يقال في علم تطور الأحياء. وهي ليست شيئاً لم يواجه الغرب مثله من قبل. وإنما هي شيء لم يواجه الغرب مثله منذ زمن بعيد، لم يواجهه في الحقيقة منذ ما قبل ظهور الولايات المتحدة إلى ساحة الوجود السياسي. وفي العادة تذوي البدع وتختفي بسرعة لكننا لا نعلم بعد إن كانت هذه البدعة سيكون مصيرها كذلك. فالشيوعية بقيت قوية ايديولوجياً وعسكرياً معظم القرن العشرين. وكل ما نعرفه عن الإرهاب الإسلامي الآن أن نهايته غير مرئية.

فكيف سيكون رد الولايات المتحدة في مواجهة تحدٍ خبيث يحتمل أن يطول أمده؟ وإذا كان الدين يمثل كل أو جل السبب الذي تهاجم القاعدة الولايات المتحدة من أجله، فهل ينبغي للولايات المتحدة أن تلفت الانتباه إلى هذا الدافع الديني وهي تشكل حملتها المتواصلة على القاعدة؟ وكم على الولايات المتحدة أن تتحدث، إن كان عليها أن تفعل ذلك أصلاً، عن ادعاء القاعدة أنها، فعلياً، هي الصورة الوحيدة الصادقة للإسلام؟ وهل نحتاج إلى الاهتمام بعدد الذين يقبلون هذا الادعاء؟ وهل يكفي مجرد التغاضي والاستخفاف، أم سيثبت في نهاية المطاف ضرورة القيام بحملة مضادة وتفنيد أكثر توسعاً؟ وبنفس الأهمية نتساءل كم ينبغي للولايات المتحدة، عند هذا المنعطف، أن تتحدث للعالم عن الكيفية التي يعامل بها الدين في ظل الدستور الأمريكي، وكيف، بالتحديد، يؤثر الدستور على وضع المسيحية واليهودية وهما الدينان المسيطران عددياً في أمريكا؟

في مقابلة معه أجرتها مجلة نيو برسبكتفز كوارترلي وصف صاموئيل هنتنغتون القاعدة بأنها "شبكة كثيفة من الإرهاب العابر للقوميات؛"[٤]

وكان هنتنغتون قد بين للشخص الذي أجرى المقابلة وهو ناثان جاردلز، أن أسامة بن لادن شخص خارج على القانون مطرود من بلده السعودية ومن السودان فيما بعد. كما أن حركة طالبان التي دعمته لم يكن يعترف بها إلا ثلاثة من أصل ٥٣ بلداً مسلماً في العالم. ولقد دانت كل الحكومات الإسلامية- بما فيها السودان وإيران – باستثناء العراق، هجماته الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر. كما وافقت، أو على الأقل، أذعنت كل الحكومات لاستراتيجية الولايات المتحدة في الرد العسكري في أفغانستان.

بيد أن هنتنغتون تابع ملاحظته قائلاً إنه بالرغم من الإدانة الرسمية الواسعة، فإن ابن لادن يحظى بتأييد شعبي قوي في العالم الإسلامي ولاسيما العربي. وإنه "في الوقت الذي كان يسعى فيه لحشد المسلمين بإعلانه الحرب على الغرب أعاد للغرب إحساسه بالهوية المشتركة في الدفاع عن نفسه"[٥]

ولقد كان هنتنغتون محقاً تماماً في تأكيده هذا. ومن المفارقة أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت ضربة أدت في نفس الوقت إلى تمزيق الأمة الإسلامية وتوثيق عرى مجتمع الدول الغربية، بحيث أضعف طرفاً وقوى الطرف الآخر بعكس ما كانت تبتغي نوايا خاطفي الطائرات الانتحاريين أنفسهم، وللأسف بعد ثمانية عشر شهراً كان لغزو العراق واحتلاله أثر معاكس فرَّق الغرب ووثق عرى الأمة الإسلامية، لفترة مؤقتة على الأقل.

وقال هنتنغتون لجاردلز مصادقاً على الجهود الأولى لإدارة بوش في مواجهة الإرهاب: "من المناسب أن ترى الولايات المتحدة أن ردها ليس حرباً على الإسلام، وإنما هي حرب بين شبكة كثيفة من الإرهاب العابر للحدود وبين العالم المتحضر". لكن هنتنغتون كان، وهو يقاوم استدراج جاردلز المتكرر، مقتنعاً بأن

4- Osama bin Laden Has Given Common Identity Back to the West, New Perspectives Quarterly , Winter 2002 ,pp. 5–8.
5- Ibid

الإرهاب الذي تحركه دوافع إسلامية ما هو إلا حالة متطرفة من عدم التسامح، بدل اعتبار وضع الإسلام بحد ذاته قضية سياسية بطريقة ما. وكان في ذلك يعطي نمطاً نموذجياً لمذهبه الفكري. لكن بعدما رأيناه من انتشار هجمات الحادي عشر من سبتمبر انتشار النار في الهشيم أمام أعيننا لتتحول إلى صراع عالمي تقوم فيه "شبكة" هنتنغتون "الكثيفة من الإرهاب العابر للقوميات" باستحضار الإسلام في كل عمل وقضية أصبح الرفض أو التردد الذي يبديه هذا المذهب الفكري في الحديث عن دور الدين، والذي كنا نتفهمه فيما سبق،أصبح ينظر إليه الآن أكثر فأكثر باعتباره قصراً في النظر.

إن رد إدارة بوش على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مثله مثل رد هنتنغتون على جاردلز، يتفق كثيراً مع الطبيعة الأمريكية. فالأمريكيون، في الأعم الأغلب، كانوا بالتأكيد سيصابون بانزعاج شديد من رئيس يرى من الصواب التحيز في أي مناظرة أو حوار إسلامي بين التيار الأساسي في الإسلام وتيار القاعدة آخذاً بالاعتبار الاختلاف بينهما في فهم الأسس الايديولوجية للإسلام.

ولكن إذا كانت نتيجة مثل هذه المناظرة بين الإيديولوجيات الإسلامية المختلفة تؤثر تأثيراً قوياً في استمرار حدوث أو عدم حدوث هجمات مستقبلية شديدة القسوة على الولايات المتحدة، أقول إن كان لنتيجة هذه المناظرة مثل هذا الأثر أفلا تستحق إذاً هذه المناظرة قدراً وافياً من الاهتمام الأمريكي، حتى على مستوى التوجه السياسي؟ فلو ألقينا نظرة مقارنة على فترة شبيهة بهذه أيام الصراع مع الشيوعية، لوجدنا أن مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية لم تكن لتتردد في الاشتباك مع خصمها على المستوى الفكري. وكان يعتبر أمراً حاسماً في الخمسينيات من القرن العشرين التمييز الدقيق والعلني بين الاشتراكية الديمقراطية كما يمارسها عدد من أكثر حلفاء أمريكا أهمية والاشتراكية اللاديمقراطية كما كان يمارسها الاتحاد السوفييتي السابق. ولولا هذا التمييز فلربما كان بعض أصدقائنا سيظن نفسه عدونا، ولما فهم عدونا أساس عداوتنا له. إن ثيولوجيا الحرب الباردة، التي يمكن أن تبدو تحذيرية لو نظرنا إليها نظرة استرجاعية، كان لها علاقة كبيرة بكسب معركة دولية لجذب القلوب والعقول. والآن أرى أن حشد الحلفاء من المسلمين وعزل العدو الإسلامي يستدعي جهداً مماثلاً لذلك الجهد لاسيما إن عرفنا أن العدو لا يمكن عزله إلا بالتعاون الأمني الوثيق مع الدول الإسلامية. وإذا سلمنا بأن صياغة هذه الفوارق الثيولوجية المميِّزة في التعامل مع

المسلمين ليست مهمة تقع حصرياً أو حتى مبدئياً على عاتق الرئيس الأمريكي، فقد تكون مع ذلك مهمة ملحة وجزءاً ضرورياً من أي استجابة دبلوماسية أمريكية للتهديد الإسلامي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو أين يبدأ مثل هذا الاشتباك الفكري؟ ونبدأ فنقول إن مصطلح الإسلام السياسي (Islamism) تمت صياغته ليشير إلى إسلام أصلحه أصحاب هذا التوجه أو أعادوا صياغته أو ربما بالأحرى تمت تعبئته ليكون بديلاً ايدويولوجياً واجتماعياً أسمى من الشيوعية والرأسمالية والقومية وما شاكلها من المذاهب الأخرى التي اجتذبت المسلمين المعاصرين. وقد ذكر بول برمان في كتابه الرعب والليبرالية أنه يرى في العالم المصري سيد قطب كالفن هذا الإصلاح الإسلامي وفي نفس الوقت يراه ماركس في محاولته لتحويل الإسلام إلى ايديولوجية توتاليتارية مستبدة. ويرى برمان أنه في الوقت الذي يجري به الرد عسكرياً على القاعدة ومن لف لفها يجب على الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة أن يرد ايديولوجياً على سيد قطب ومن لف لفه. لكن هذا بدوره يعني أن ينظر إلى سيد قطب والدراما الفكرية الداخلية للإسلام نفسه نظرة جادة وجديدة.

إن سيد قطب يقرأ التاريخ الفكري للعالم على أنه دراما ليس فيها من الممثلين الفاعلين حقيقة سوى اليهود والمسيحيين والمسلمين. وما المدنية العلمانية الحديثة إلا خطيئة مسيحية استشرت على نطاق واسع. كما أن الفصل الغربي بين العلم والإيمان، وهو جوهر الخلل في المدنية المعاصرة كما يفهمها، ما هو إلا استمرار ومبالغة للفصل المشؤوم للجسد عن الروح الذي قامت به المسيحية فيما سبق. وما كان المسلمون ليعانوا من هذا المرض الروحي المسيحي أساساً – هذا الفصام الدميم كما يسميه سيد قطب – لولا قيام الاستعمار الغربي بنشر العدوى بينهم. ومن هنا فإن ما تصبو إليه مدرسة سيد قطب الإسلامية هو أولاً تحرير المسلمين من الأمراض الروحية وثانياً جهاد ضد الإمبريالية يُخرج بقية العالم من جاهلية العلمانية التوسعية.

كما أن سيد قطب يعبر تعبيراً إسلامياً جسوراً، كما يقول برمان عن شيء "يدركه كل شخص عاقل ولو بشكل غامض – وهو الشعور بأن الطبيعة البشرية والحياة المعاصرة متناقضتان إلى حد ما". وقد يكون بالإمكان تجاهل سيد قطب باعتباره طائراً يغرد خارج السرب أو وهامشياً وإن كان لفكره سوابق إسلامية كثيرة. لكن إن كانت طريقة سيد قطب في معالجة المشكلات والمعضلات المعاصرة وطريقة القاعدة في

تطبيق أفكاره تنذر بتحولها إلى تيار سائد في العالم الإسلامي، فإن التحدي حينها – يجب أن يتمثل في صياغة ونشر رد أفضل لنفس المعضلات. ومن سيتولى هذه المسؤولية؟ لنقرأ ما يقوله برمان:

> إن أتباع سيد قطب يتحدثون، بطريقتهم الفظة، عن مشكلات إنسانية مزمنة، وهم يحضون بعضهم بعضاً على الموت والقتل. أما أعداء هؤلاء الناس فعمَّ يتحدثون؟ زعماؤهم السياسيون يتحدثون عن قرارات الأمم المتحدة وعن التفرد أو التعاون في السياسة الخارجية بين الدول وعن مفتشي الأسلحة وعن الإكراه واللاإكراه. إن هذا لا يمثل رداً على الإرهابيين. إن الإرهابيين يتحدثون بجنون عن أشياء متجذرة. ويجدر بالمناهضين للإرهاب أن يتحدثوا بعقلانية عن أشياء بنفس العمق. ولن يفعل هذا الرؤساء. فالرؤساء يرسلون الجيوش أو يمتنعون عن إرسالها في مختلف الأحوال والظروف.
>
> لكن من سيتصدى للحديث عن الديني والدنيوي، عن العالم المادي والعالم الروحي؟

إن على الفلاسفة والزعماء الدينيين أن يتصدوا لذلك بأنفسهم. فهل يفعلون ذلك؟ إن الجيوش تتحرك، لكن هل الفلاسفة والزعماء الدينيون والمفكرون الليبراليون يتحركون بنفس الطريقة؟ إن في هذا لشيئاً يثير القلق، وهو جانب من جوانب الحرب التي يبدو أن المجتمع الليبرالي يصعب عليه فهمه، وهو قلق يضاف إلى قائمة أخرى طويلة وربما يكون أخطرها على الإطلاق[٦].

6- Paul Berman‘ ,The Philosopher of Terror ,’New York Times Magazine ,23 March 2003 .See also Chapter 3‘ ,In the Shade of the Koran ,’and Chapter 4, ‘The Hideous Schizophrenia ,’in Paul Berman ,Terror and Liberalism) New York: W. W. Norton, 2003) as well as Chapter 2‘ ,Ibn Taymiyya and His Children ,’in Daniel Benjamin and Steve Simon ,The Age of Sacred Terror)New York: Random House, 2002). In sharp distinction from these views is Graham Fuller who sees Islamism as far more pluriform and pragmatic. He argues in The Future of Political Islam)New York: Palgrave/Macmillan, 2003,(p. 193, that‘ political Islam cannot properly be considered as an alternative to other ideologies such as democracy, fascism, socialism, liberalism, and communism .It cannot be put anywhere clearly on an ideological spectrum. It is far more useful to see it as a cultural variant, an alternative vocabulary in which to dress any one of these ideological trends… Islamism is therefore not an ideology but a religious-cultural-political framework for engagement on issues that most concern politically engaged Muslims .’For Fuller, a thinker like Sayyid Qutb represents one, but not the only, form that Islamism can take.

إننا نعلم عما يتحدث برمان. وكما قال الحكيم الفرنسي: لقد قيل كل شيء لكن شيئاً منه لم يسمع. إن مخزون الفكر السياسي المتوفر في الغرب قد يكون مؤثراً وبليغاً إلى حد هائل من الناحية النظرية لكن لم يتم تجسيده تجسيداً حسناً في شيء يقربه من السياسة العملية. وظلت العلاقات الحكومية بين دول الغرب والدول ذات الأغلبية المسلمة، سواء كانت علمانية اسمياً أو دينية تماماً، تتجاهل الدين تجاهل الصمت المعتاد المتفق عليه لمصلحة القضايا الأكثر دنيوية.

والمشكلة هي أن العلاقات الدبلوماسية في هذا السياق تعد تمثيلاً سيئاً للعلاقات الاجتماعية، ذلك لأن شريحة ضخمة من المجتمع المسلم تبين أنها ليست ميالة للحديث المتشدد عن الدين فحسب بل إلى قرن الحديث المتشدد بالعمل المميت. وإذا كان المطلوب بعد الحادي عشر من سبتمبر رداً يطال أثره المجتمعات لا الدول فحسب، فقد لا يكفي إدخال الدين في المناقشات السياسية على مستوى الدولة فقط، رغم صعوبة هذا الأمر بحد ذاته.

وليس هناك قوة يمكنها على المدى الطويل أن تترك أثراً في الثقافات الإسلامية أكبر من أي شيء جربته وزارة الخارجية مثل الأثر الذي تستطيع أن تتركه خبرة ونموذج ثقافات التجمعات المسلمة المزدهرة داخل الدول الغربية. إن ثقافة المجتمع المسلم في أمريكا، وإن لم تكن الأكبر، ربما تكون الأكثر اندماجاً وازدهاراً في الغرب، وهذه حقيقة تسعى وزارة الخارجية مؤخراً سعياً محموداً لنشرها والإعلان عنها. لكن القيادة المأمولة من هذه الجهة ستستغرق وقتاً لتنضج، حتى لو تلقت من التشجيع أكثر مما تتلقاه الآن.

وفي الوقت نفسه، إذا كان يراد إطلاق نوع جاد ومبين في الحوار الثقافي بين الغرب والأمة الإسلامية في سبيل الوصول إلى نوع من التعايش الآمن والمفيد للطرفين فلن تكون الرعاية الحكومية أياً كانت هي الرعاية المثلى لمثل هذا العمل. فلاشك في أن المفكرين الإسلاميين المنشقين يستحقون مبدئياً نفس الترحيب والإيواء والدعم الرسمي الذي استحقه مفكرو أوروبا الشرقية المنشقون وتلقوه إبان الحرب الباردة. فهل يشك أحد في أن باستطاعتنا رسم خط يبين النَّسَبَ الفكري بين كتاب العقل الأسير the Captive Mind لمؤلفه تشيزلو ميلوز Czeslaw Miloz في خمسينيات القرن العشرين من جهة وحركة التضامن البولندية في الثمانينيات من جهة أخرى؟ والرعاية غير الرسمية أو ما يسمى أحياناً الدبلوماسية العامة قد

تكون أكثر نفعاً هنا من الدبلوماسية الرسمية. فعندما انشق ميلوز لم تكن المخابرات المركزية وإنما جامعة كاليفورنيا في بركلي هي من أمن له العمل، أفلم يكن هذا أفضل لمستقبل معارضته؟ إذ إن ميلوز لم يكن طموحه الانتقال من خدمة طرف من طرفي الحرب الباردة إلى خدمة الطرف الآخر. واليوم نرى المنشقين من المسلمين يقدمون عادة نقداً لكلا الطرفين في النزاع الحالي الذي خلف الحرب الباردة. فإذا أردنا تقدير واحترام شخصياتهم كمفكرين منشقين فإن المطلوب ليس مجرد تجنيدهم بل تحدثهم في أكبر قدر ممكن من المنتديات غير الحكومية.

ومن الحكمة في مثل هذا المنعطف أن نتذكر أن أكثر الزعماء الفكريين فاعلية إبان فترة تحرير أوروبا الشرقية من الشيوعية لم يكونوا يرون في أنفسهم مجرد منشقين. ولم يكونوا شيوعيين بالطبع. لكن كما دعا غاندي أتباعه ليكونوا هنوداً فعليين لا مجرد مناهضين لبريطانيا مناهضة تافهة لا طائل تحتها. ولذلك لم يكن آدم ميتشينك وفاكلاف هافل وغيرهم من أبناء جيلهم يريدون أن تحجم جداول أعمالهم السياسية إلى شيء تافه كمناهضة الشيوعية. وفي هذا السياق يعطي جوناثان شِل في كتابه الجديد *عالم لا يهزم* The Unconquerable World وزناً كبيراً لهذا الشكل الشرق أوروبي من *السايتاغراها* الغاندية، ويقتبس قولاً شهيراً لجيسك كورون موجهاً لحركة التضامن البولندية: "لا تحرقوا مكاتب لجان الحزب، بل ابنوا مكاتبكم أنتم"[٧]

إن درس "الثورات المخملية" للولايات المتحدة في مواجهتها مع الإسلام السياسي مفيد ويستدعي الحذر في الوقت نفسه. فصحيح أن زيادة استغلال الدين في السياسة الأمريكية الدولية يمكن أن يسهل إعطاء رد أفضل على الإسلام السياسي، إلا أن النوع الخطأ من الاستغلال سيؤدي حتماً إلى انحطاط الرد إلى رد من نفس النوع. فالعنف الإسلامي في كل مكان ظهر فيه كان عادة يستدعي في المطاف الأول تصعيداً وعنفاً مضاداً.

7- Jonathan Schell, the Unconquerable World: Power, Nonviolence, and the Will of the People (New York: Metropolitan Books/Henry Hold and Company, 2003),p .200.

ولذلك رأينا في الهند أن الذين أرادوا الرد على العنف الإسلامي القادم من الباكستان رداً يعيد التأكيد على علمانية الدولة الهندية راحوا يخسرون سلطتهم على الدوام لمصلحة القوميين المتدينين الهندوس من حزب بهاراتيا جاناتا الهندي. ومن هنا نقرأ "أن المسلمين سرطان على هذا البلد" كما قال زعيم هذا الحزب بال ثاكيري في خطاب اقتبسه عنه عدد حديث من مجلة ذا نيو يوركر؛ ويتابع قائلاً: "والسرطان داء عضال. ولا يمكن الشفاء منه إلا بالعمل الجراحي. فيا أيها الهندوس، خذوا أسلحتكم بأيديكم وأزيلوا هذا السرطان من جذوره"[٨]

وفي ما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أدت الأسلمة المتصاعدة لحركة التحرير الفلسطينية التي كانت علمانية ذات يوم إلى تحفيز محاولة تحويل إسرائيل من دولة علمانية إلى دولة أو إن جاز الاصطلاح من دولة عبرية إلى دولة يهودية. فبعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ كان ديفيد بن غوريون العلماني، وكان خارج السلطة وقتها، يؤيد إعادة الضفة الغربية وقطاع غزة للفلسطينيين. أما في عام ٢٠٠٣ فنرى أن أهوفيال نيزري المتدين اليهودي المستوطن في جيغات أساف القاعدة الأمامية الصغرى في الضفة الغربية نراه يقول لصحيفة لوس أنجلوس تايمز: "نحن نؤمن أن الأرض لنا. مكتوب في الكتاب المقدس أنها لنا، ومن العسير مجادلة الكتاب المقدس"[٩].

إن بال ثاكيري وأهوفيال نيزري يشتركان مع أسامة بن لادن في كونهم يعتقدون أنهم يخوضون حرباً دينية. أما في الولايات المتحدة، فلننظر إلى ما أُعلن في بداية عام ٢٠٠٣ عن برنامج خاص في كلية مسيحية قرب لوس أنجلوس تحت عنوان "الرب (أو God) في مواجهة الله: من سينتصر؟" وشملت المواضيع المطروحة للنقاش في هذا البرنامج مايلي:

- هل تنبأ الكتاب المقدس بالحرب على الإرهاب، ومن سينتصر؟

8- Larissa MacFarquhar‘ ,Letter from India. The Strongman ,’The New Yorker ,26 May 2003, pp. 50–57.
9- Alissa J. Rubin‘ ,Tiny Israeli Outposts Loom Large on Mideast Road Map,’ Los Angeles Times , 6 June 2003.

- هل يعني الصراع الدائر في الشرق الأوسط حالياً قرب نهاية العالم؟
- متى سيوقف الرب الحروب، كما وعد، وتغدوا الأمم تصنع شفرات المحاريث بدل السيوف؟
- ماذا تقول نبوءات الكتاب المقدس، المكتوبة منذ آلاف السنين، عن الإسلام في مواجهة المسيحية. وكيف سيؤثر هذا الصراع في حياتنا وحياة أحبائنا؟

إن الامتناع الحذر لإدارة بوش عن استخدام مثل هذه التعابير المسيحية الطنانة الملهبة للمشاعر إضافة لإيماءات الرئيس، النافعة على ندرتها، بالتقرب من المجموعات الإسلامية في الولايات المتحدة يجب أن يكون موازناً للنشاط المسيحي الفاعل دبلوماسياً إلى أبعد الحدود. فإبان الحقبة العثمانية حصلت الولايات المتحدة، بعد إصرار، من اسطنبول على منحة تزيد المساحة الإقليمية للإرساليات التبشيرية الأمريكية. وإذا كان معظم الأمريكيين قد نسوا هذه الشراكة بين الدولة الأمريكية والإنجيل فينبغي عدم الافتراض بأن المسلمين الذين يعيشون في الأراضي التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية قد نسوا ذلك أيضاً. كما ينبغي عدم الافتراض بأن الإرساليات المسيحية حتى في هذه الأيام لا تسعى أو لا تقبل مثل هذه الحماية في حال تقديمها، وقد يكون ضابط عسكري أمريكي واحد كافياً لتقديمها إذا وضع موضعاً استراتيجياً.

من جانب آخر سمعنا الفريق وليام ج بويكين، نائب وكيل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد لشؤون المخابرات، يقول للجماعات المسيحية في أنحاء الولايات المتحدة – وفي الأغلب بلباسه الرسمي – إن المسلمين الراديكاليين يكرهون الولايات المتحدة "لأننا أمة مسيحية ... وعدونا رجل اسمه الشيطان". وكان قد تحدث مرة عن مواجهة له مع قائد عسكري صومالي عام ١٩٩٣ قائلاً: "كنت أعلم أن إلهي إله حق وإلهه وثن". وفي هذا السياق أوردت صحيفة لوس أنجلوس تايمز عن "مسؤول أمريكي رفيع المستوى ... أثناء سفره في الشرق الأوسط عندما أذيعت تلميحات بويكين". حيث نقلت عنه قوله: "كان

أسوأ يومٍ في حياتي. فقد أكد [للمسلمين] نظرية المؤامرة القائلة بأن الحرب على الإرهاب هي في الحقيقة حرب على الإسلام".[١٠]

ولم تنأ إدارة بوش بنفسها عن آراء بويكين إلا بأبهت الكلمات وأخفها، ومازال هو يحتفظ بمنصبه الحساس الذي يعتمد نجاحه فيه على مدى تعاون المسلمين معه. وتصف مصادر البنتاغون في الأروقة الخاصة بويكين بأنه شخص لا يمكن الاستغناء عنه، كما أن بعض عناصر الجناح المسيحي اليميني للرئيس بوش يؤيدونه تأييداً صاخباً. وإذا كانت حصانته هي المفتاح، فعلينا أن نعلم أن ما يهدد الدبلوماسية الأمريكية قد يتمثل في التماهي الفظيع للمسيحية مع القوة الأمريكية في وقت أحوج ما نحتاج إليه هو التأكيد على التمييز بين الاثنتين في سياق الجهد الكبير والجديد للدبلوماسية الأمريكية.

إن الوقت الراهن وإن كان لا يبدو ملائماً لمثل هذا الجهد، مع انحسار التأثير الأمريكي في كل من العالم الغربي والأمة الإسلامية، إلا أن الأمريكيين يجانبون الحكمة ما لم يبدءوا بذلك الآن. فالولايات المتحدة، من جهة أولى، بحاجة ماسة لضخ روح جديدة في ممارستها الخاصة بحرية الدين والتزامها بالتعديل الأول في دستورها المتعلق بهذا الشأن. ومن جهة أخرى تتطلب السياسة الأمريكية الدولية دعماً عاماً وشجاعاً لأولئك الذين يؤيدون، خارج أمريكا، نفس التوليفة اللامؤسساتية والممارسة الحرة للدين التي يمارسها الأمريكيون محلياً.

"المشكلة هي أننا دائماً نريدهم أن يكونوا مثلنا". هذا ما علق به أحد قدماء موظفي المخابرات المركزية وهو صاحب خبرة كثيفة في أفغانستان والشرق الأوسط. ويقول: (في كل البلدان التي عشت بها لم أر قط بلداً يستطيع تأمين الديمقراطية الأمريكية. وعلينا أن نكون أوعى وأكثر فطنة بكثير من مجرد القول: "خذوا نسخة من وثائقنا الفيدرالية ودستورنا وستصبحون على ما يرام")[١١]. إننا حقاً بحاجة لأن نكون أكثر وعياً

10- Chapman University, Orange, California, 25 May 2003. The programme was promoted as‘ a special live edition of the popular talkradio show ,Christian Questions ,with talk show host, Ric Suraci, of 980 AM WSUB, New London, Connecticut.’

11- William M. Arkin‘ ,A General Bind for Rumsfeld. What to do when an extremist subordinate is also “indispensable ’?”Los Angeles Times, 26 October 2003; Johanna Neuman, ‘Boykin Furor

وفطنةً من ذلك، ونحتاج أيضاً إلى التحلي بفضيلة التواضع المنجية. وفي هذا يقول جون آدمز: "تظن القوة دائماً أن لها روحاً عظيمة ورؤى واسعة تتجاوز قدرة الضعفاء على استيعابها".[١٢] وعلى كل، بعد تسجيلنا لكل هذه المحاذير، لابد لنا من الاعتراف بأن الديمقراطية أشبه بلعبة كرة القدم من شبهها بلعبة كرة القدم الأمريكية: أي إنها لعبة عالمية. وإني لأذكر بقوة في هذا المقام تلك النقمة المهذبة وغير الخاطئة أيضاً التي أبداها كيم دي جونغ، قبل مجيئه للسلطة بسنوات، تجاه الفكرة القائلة بأن ثقافته ثقافة فاشستية لا تستطيع عملياً أن ترقى إلى مستوى الحكم الديمقراطي. وإذا كان السؤال المطروح هو كيف نرد رداً فعالاً على دعوة الإسلام السياسي الإرهابي؟ فإننا بحاجة لأن نتذكر أن المسلمين الآخرين كانوا على الدوام هم أول المستهدفين به، ذلك لأن السيطرة المطلقة هي شرط لعمله. وبناءً على ذلك فليس هناك هجوم طويل الأمد على إرهابه المدفوع دينياً أجدى على المدى الطويل من ترويج حرية الاعتقاد في نفس الأمم التي ينشط فيها التجنيد له أكثر من غيرها. ومن دواعي الأسف، أن الولايات المتحدة مازال عليها القيام بإرسال إشارات مشابهة، في إدراكها لهذه الدينامية، لما قامت به لجنة جائزة نوبل من إعطائها لجائزة نوبل للسلام للناشطة الإيرانية في مجال حقوق الإنسان شيرين عبادي.

وهنا سؤال يطرح نفسه: هل ترويج حرية الاعتقاد في البلاد الإسلامية أمر واقعي؟ حسناً، لقد توقع الواقعيون في عام ١٩٧٥ أن اتفاقيات هلسنكي* سيتم خرقها، وكان الواقعيون على حق في توقعهم. ولكن كان للواقعية حدود في ذلك الحين ولا تزال كذلك الآن. فجماعات المراقبة المتنوعة التي أوجدتها اتفاقات هلسنكي، رغم عدم فاعليتها بداية، كانت بذرة أُحسِنت زراعتها. فقد تعمقت جذورها وتحولت إلى نوع من الحكومة العتيدة بينما كانت الشيوعية تتهاوى تهاوياً محتوماً بفعل تناقضاتها الداخلية نفسها – وهي

Bedevils President. Arab world seethes at general's linking Islam with Satan. And Bush's response angers his base ,'Los Angeles Times ,23 November 2003.

12- The speaker is Milton A. Bearden, quoted in Susan Sachs' ,How to Rig a Democracy ,'New York Times ,30 June 2002.

* اتفاقيات خرجت بها وفود ٣٥ دولة بعد مداولات معمقة في مؤتمر للأمن والتعاون في أوروبا بين تموز (يوليو) ١٩٧٣ وآب (أغسطس) ١٩٧٥. [المترجم]

حصيلة ماركسية بكل ما للكلمة من معنى. إن الديمقراطية في أوروبا الشرقية ما كان يمكن تصورها لولا جماعات المراقبة التي أوجدتها اتفاقات هلسنكي.

أليس بالإمكان بعد هذا أن نتخيل مكافئاً إسلامياً لمؤتمر هلسنكي؟ فلنتخيل إذاً، إن شئتم، مؤتمراً في سراييفو حول التعددية الإسلامية.

منذ زمن طويل يمثل تشجيع حرية التجارة والانتخابات الحرة – أي النموذج الأمريكي في التجارة والانتخابات – سياسة أمريكية غير مرتبكة. لكن السياسة الأمريكية الدولية لم تضم تشجيعاً مشابهاً غير متردد لحرية الاعتقاد. هذا مع أن حرية الاعتقاد تعتبر، مع قابلية الأخذ والرد، مصلحة أمريكية قومية أكثر إلحاحاً حتى من حرية التجارة. فمنظرو ايديولوجيا القاعدة يعتبرون حرية الاعتقاد – أي فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية – من أكبر الكبائر، وهي الرذيلة التي تولد منها كل الرذائل الأخرى. وعلى ذلك تم بناء الإسلام السياسي المحارب. والذي يعمل فيما يعتبره دفاعاً عن الإسلام والفضيلة، للقيام بأعمال عنيفة لمنع انتشار هذه الحرية، بحيث يسحق التنوع الإسلامي بما لا يقل عن سحقه للتنوع الديني خارج نطاق الإسلام. إن الولايات المتحدة، حتى وهي تعالج مآسي إسلامية مشروعة أخرى تخص قضية السلام، عليها أن تجعل حرية الاعتقاد أول بند على جدول أعمالها الدبلوماسي – لا كحلم يؤجل بلا نهاية وإنما كأولوية أشد إلحاحاً من أي عمل آخر.

ومن البديهي، كما نقول دائماً، أن الدول الرأسمالية الديمقراطية لا تشن حروباً ضد دول رأسمالية ديمقراطية أخرى طلباً للقوة السياسية أو الاقتصادية. ويمكن لهذه الحقيقة أن توسع لتشمل الدين، فالمجتمعات التي تمارس فيها حرية الاعتقاد لا تشن حروباً دينية ضد مجتمعات أخرى تمارس حرية الاعتقاد. بيد أنه لابد من التأكيد أن وحدة المقارنة هنا ليست الدولة وإنما المجتمع. ولكن كيف لدولة أن تخوض مع مجتمع في قضية حول دينه؟ فالدبلوماسية بين دولة ودولة، حتى حينما تلامس الدين، أمر مفهوم بما يكفي. وكذلك الدبلوماسية غير الرسمية بين مجتمع ومجتمع أو "الدبلوماسية العامة" أيضاً مفهومة؛ والوفود الدينية التي تضم بعثات متبادلة بين شعب وآخر آخذة في الانتشار أكثر فأكثر. لكن دبلوماسية غير متماثلة بين دولة

ومجتمع وهدفها الذي تضعه نصب عينيها هو الإصلاح الديني يعد أمراً لا يكاد يكون له سابقة في تاريخ الغرب المعاصر.

من أجل ذلك، كانت الصعوبة البالغة التي واجهت محاولة سلطة الائتلاف المؤقتة في إصلاح المجتمع العراقي بإنشائها له، من خلال مجلس الحكم العراقي المدعوم أمريكياً، نظاماً سياسياً يصون حرية الاعتقاد التي يعتبرها الأمريكيون شرطاً لازماً للديمقراطية. فسماحة آية الله علي السيستاني يريد انتخابات قبل وضع دستور يحدد الطريقة التي ستنظم بها الانتخابات. وأتباعه من الشيعة هم الأغلبية في العراق؛ وبما أن الديمقراطية هي حكم الأغلبية فإن مطلبه بالنيابة عنهم مطلب ديمقراطي. لكن الأقلية العربية من السنة تخشى بحق أن يتحول الشيعة الذين كانوا ضحاياهم فيما سبق إلى مضطهدين لهم، في حين نجد أن الأكراد والمسيحيين والتركمان لديهم مخاوف مشابهة لكنها حتى أكثر حدة. ولا نجد شبيهاً لهذه التحديات إلا في سقوط الشيوعية في البلقان؛ وفي البلقان، حيث يمكن اعتبار سقوط الشيوعية أي شيء إلا أن يكون ثورة مخملية، يمكن أن نجد أفضل مفتاح غربي معاصر للكيفية التي يمكن أن تصل بها حرية الاعتقاد إلى البلاد الإسلامية التي تفتقدها الآن.

ومع ذلك قد يشجعنا أن العالم الإسلامي، في هذه المرحلة من التاريخ، قد أنهكته تقريباً الحروب الداخلية المريرة تماماً مثلما كان العالم الغربي بعد حرب الثلاثين عاماً. فتلك الفترة السوداء المشبعة بالدماء في التاريخ الغربي كانت، للمفارقة، الفترة التي أنجز فيها تحرر ثقافي كبير في الغرب. صحيح أن حرية الاعتقاد الغربية قد عُقلِنت ووُضِعَت مبادئُها في مرحلة الإشراق اللاحقة من عصر التنوير، لكن الشرط اللازم لها تمثل في البؤس الذي نتج عن الحروب الدينية في الغرب والشعور بالتخمة والاشمئزاز الذي خلفته تلك الحروب.

وبمفارقة مشابهة، يمكن أن تكون الحروب الدينية الطويلة والمريرة التي صدَّعت العالم الإسلامي في العقود المنصرمة في أفغانستان، والجزائر، وفي السعودية بعد الهجوم الشيعي على مكة في عام ١٩٧٩، وفي مصر بعد اغتيال الإخوان المسلمين لأنور السادات في عام ١٩٨١، وفي إيران بعد الثورة الإسلامية، وفي العراق إبان أعمال الانتقام واسترداد السلطة في أعقاب حرب الخليج الأولى، وفي أماكن أخرى قد تكون هذه الحروب قد عززت استعداداً جديداً لإيجاد طريق إسلامي على نحو ما للوصول على الأقل إلى تعددية إسلامية.

وهذا بحد ذاته سيمثل وستفيليا إسلامية. فمن غير الوارد أن يكون قد خفي على كل المسلمين أن كل واحد من هذه الصراعات الدموية كان يعكس عزم بعض المسلمين على تأسيس سلطة مدمجة دينية سياسية على حساب باقي المسلمين جميعهم. وفي ذلك كتب *مايكل سكوت دوران* في مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs:

إن الإسلاميين السنة الراديكاليين يكرهون الشيعة أكثر من كرههم لأي جماعة أخرى بما في ذلك اليهود والنصارى. ولا تجد العقيدة الأساسية للقاعدة أي حرج في التعبير عن هذا الموضوع، إذ يقولون: "إننا نعتقد أن المبتدعين الشيعة فرقة من الفرق الوثنية والمرتدة، وهم أكثر الخلق شراً على وجه الأرض".[١٣]

والراديكاليون الشيعة يبادلونهم كراهية مماثلة. فقد وصل آية الله روح الله الخميني إلى السلطة وهو يدعو إلى الإطاحة بآل سعود والقضاء على السيطرة الوهابية على مكة والمدينة.

ولا ينفك المفكرون المسلمون يشيرون إلى أن ماضي المسلمين كان أكثر تعددية من حاضرهم. ولذلك ربما يكون الاستنزاف الداخلي المطلق أقدر من التدخل الغربي في صياغة مستقبل إسلامي أشبه بماضيه. ولكن هل من الممكن أن تظهر قيادةُ عمليةِ إحياء وعقلنة هذه التعددية جزئياً من المسلمين الغربيين المحميين والمدعومين من قبل الغربيين غير المسلمين؟

من الممكن ذلك إذا تذكر الغربيون تاريخهم، ذلك أن الحلم المشؤوم باستعادة الخلافة يماثله كثيراً حلم آخر مشؤوم كان يبدو أنه أزلي لكنه في النهاية مات فعلاً – وأقصد بذلك حلم البابوية القيصرية* في الغرب في صيغ السيف والصليب المتنوعة التي اتخذتها على مدار القرون. إذ كان يبدو أن الغرب يفضل أن يموت بيده على أن يتخلى عن هذا الحلم، حتى وضعت حرب الثلاثين عاماً أوزارها، وبدا الأمر وكأنه كابوس صحا منه الجميع حامدين شاكرين. فإذا كان تنظيم القاعدة يمثل، بالاصطلاح الثقافي، عودة إلى العقود

13- Quoted by Jack Beatty‘ ,In the Name of God ,’The Atlantic Monthly ,5 March2003.

* البابوية القيصرية (Caesaropapism) نظام سياسي يجمع بين سلطتي الدولة والكنيسة، بحيث يكون لرأس الدولة فيه السلطة على الكنيسة وكل الشؤون الدينية الأخرى. وكان سائداً في الإمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية وفي روسيا قبل الثورة. [المترجم]

الأولى من القرن السابع عشر، عندما كان قادتها المعاصرون [غربياً] في أوج ازدهارهم، فلنتحل إذاً بما يكفي من الشجاعة للتفكير قدماً نحو أواسط وأواخر القرن السابع عشر ونحن نتخيل المستقبل ونستحضر الدبلوماسيات.

صحيح أن الغرب والولايات المتحدة ليسا شيئين مترادفين، وهي حقيقة تستذكرها أوروبا الآن بالذات استذكاراً حاداً، وحقيقة للأمريكيين أيضاً أسبابهم الخاصة لتذكرها. لكن مع ذلك فإن نزع أمريكا للصفة المؤسساتية عن الدين، وقرن ذلك بضمانة حرية الممارسة لجميع الأديان في البلد، هو ثمرة التاريخ الغربي المشترك، وهي قضية وثقها مؤخراً كيفين فيليبس توثيقاً شاملاً في كتابه *حروب ذوي القربى* The Cousins' Wars[١٤]. ومن هنا نجد أن لكل دولة غربية، باختلاف طريقة كل منها في فصلها للسلطة السياسية عن الدينية، درساً مختلفاً قليلاً تريد أن توصله للعالم. فبلجيكا وكندا وألمانيا وفرنسا وحتى شمال ايرلندا مؤخراً، هذه الدول وغيرها كثير يمكن أن تطالب مطالبة محقة بدور لها على المنبر. وأنا لا أطالب بأكثر من ذلك من أجل الطريقة الأمريكية المميزة في التعامل سياسياً مع الدين، لكني لا أرضى أيضاً بأقل من ذلك.

إن هدف السياسة الأمريكية الدولية بخصوص الدين يجب أن يكرس لجعل جميع الأديان مصونة ومكفولة بالتساوي في كل بلد، وبالتالي ألا يسعى (أو يحتاج) أي بلد لتهديد دين أو أديان أي بلد آخر. ويجب ألا تسود هذه الحالة السارة من الشؤون العامة فحسب بل يجب أن تُرى سيادتها وانتشارها رأي العين، ذلك أن الخطر المشاهد والمدرك يستدعي الحروب، أما الأمن المشاهد والمدرك فيحفظ السلام ويديمه. من أجل ذلك ينبغي أن يحشد الدعم لا لمجرد ممارسة حرية الاعتقاد فحسب بل أيضاً لغرس هذه الممارسة في الأذهان والاحتفاء العام بها. فليست حرية الاعتقاد وضعاً افتراضياً في الثقافات مثلما أن الطيران ليس وضعاً افتراضياً للطائرات. بل إن حرية الاعتقاد هي، على العكس من ذلك، حرفة لا يبقيها مزدهرة إلا

14- Michael Scott Doran‘ ,The Saudi Paradox ,’Foreign Affairs ,January– February 2004, p. 46.

العناية والصيانة المستمرة وعلى مستوى رفيع من الإدراك والوعي للذات. وليس بإمكان الحكومة أن تقوم بكل ما يلزم من العمل، لكنها تستطيع أن تؤدي جزءاً منه.

فعندما فاز الروائي نجيب محفوظ بجائزة نوبل للآداب في عام ١٩٨٨، علق البروفيسور الفلسطيني محمد صديِّق، أستاذ الأدبين الحديثين العربي والعبري في جامعة بركلي في الزاوية النقدية في صحيفة لوس أنجلوس تايمز قائلاً: "إن نجيب محفوظ لم يكن الروائي العربي الأكبر فحسب بل الأول أيضاً"[١٥]. والحقيقة أن الأدب القصصي التخيلي مثل الذي يسميه *و. أدون* "التاريخ المختلق" يحتل مركزاً وسطياً بين الكذب والحقيقة – بين الفانتازيا والاختلاق المحض من جانب وتقرير الحقائق من جانب آخر. صديِّق في كلامه كان يشير إلى أن الأدب العربي لم يعترف إلا مؤخراً، في شخص نجيب محفوظ، بهذا المركز الوسط.

إن تعليق محمد صديِّق جعلني أفهم فجأة الاتهامات المحيرة التي وجهها كثير من المسلمين -بل وغيرهم- لسلمان رشدي بأنه كان يكذب على النبي محمد في روايته *الآيات الشيطانية*. وربما يصح على الثقافات الإسلامية جميعها إلى حد ما ما صح على الثقافة العربية. فالمعلقون الغربيون إضافة إلى رشدي نفسه، بداية الأمر، كانوا يستقبلون هذه التهمة بالكذب الفاضح باستخفاف وابتسامة قائلين: "على رسلك يا رجل، وهل يمكن لرواية أن تكذب؟" لكننا في خريطة ذهنية تختفي فيها مملكة وسط بين الحقيقة والاختلاق، نجد أن قصة لا تحمل سمات الإبداع التام والصريح – مثل ما تحمله الخرافة مثلاً- لابد بالضرورة أن تعتبر تقريراً كاذباً، ولا يمكن لمؤلفها إلا أن يكون كاذباً أفاكاً.

إن العلمانية، مثلها مثل أدب القصة التخيلي، مملكة وسطى. فهي تقع بين الدين واللادين، بين الإيمان واللاإيمان. فأولئك الذين يسكنون هذه المملكة الوسطى قد يبدون، لمن لا يدركون مثل هذا العالم، أنهم بالضرورة غير متدينين وغير مؤمنين – أي أعداء للدين كما بدا سلمان رشدي عدواً للحقيقة. ومثل هذا التفكير يشخصه سيد قطب. ومن هنا يفترض بأي هجوم مضاد ليكون فعالاً على هذا النوع من التفكير أن

15-Kevin Phillips, The Cousins 'Wars Religion, Politics, & the Triumph of Anglo-America (New York: Basic Books, 1999).

يشمل توضيحاً لحقيقة أن الشخص العلماني، وإن كان حراً مبدئياً في أن يكون عدواً للدين، لكنه ليس بالضرورة كذلك. فحالما يقوم المجتمع العلماني بحظر الدين، كما يفعل المجتمع الأمريكي من خلال عبارة "حرية الممارسة" في الدستور، فلن يكون بالضرورة مناهضاً للدين فحسب، بل إنه بالضرورة ليس مناهضاً للدين. إن الولايات المتحدة برهان على أن الدولة العلمانية يمكن أن تحكم مجتمعاً نابضاً بالدين دون تحيز. وقد لا يكون عدونا اللدود قد رفض هذه الحقيقة بقدر ما عجز عن استيعابها نظرياً ومشاهدتها عملياً.

وإذا كانت الدبلوماسية عموماً تحوي عنصراً بيداغوجياً، فمن باب أولى أن نركز على بيداغوجيا الدبلوماسية الغربية في هذه القضية وفي هذا الوقت بالذات. صحيح أن الولايات المتحدة بترسانتها الجبارة تمثل، إمبراطورياً، تهديداً للعالم. وليس هناك قوة بمثل هذه القدرة العسكرية العالية إلا وينظر إليها على أنها تهديد. لكنه ليس التهديد الذي ينظر إلينا به في العالم الإسلامي: أي إننا لسنا تهديداً دينياً. وهذه نقطة لابد للدبلوماسية الأمريكية، الرسمية منها وغير الرسمية، أن تتعلم كيف توضحها، لكن ربما على الأمريكيين أولاً أن يوضحوا هذه النقطة نفسها لأنفسهم توضيحاً جاداً وجديداً.

صحيح أن الإسلام والغرب، في نهاية الأمر، لا يقتسمان العالم فيما بينهما. فهناك الصين التي تمثل عالماً آخر، وكذلك الهند. لكن الهند والصين على كبرهما لا يطمحان إلى تحويل جميع شعوب العالم إلى هنود أو صينيين. أما الإسلام والغرب – الغرب المسيحي والآن الغرب العلماني – فقد ظلت مثل هذه الطموحات تراودهما على مدى التاريخ. فكل منهما لا يرتضي له طموحه أن يكون ضيفاً، ولا حتى ضيفاً مكرماً، على الوليمة المتعددة القوميات بل لابد أن يكون وحده صاحب الضيافة.

إنه والحال هكذا، يمكن لإعادة النظر في مكانة الدين في السياسة الأمريكية الخارجية أن تعزز السلام بين هذين القطبين المتعاديين تاريخياً، وإذ ذاك يمكن لمكاسب السلام في العالم ككل أن تكون وفيرة حقاً.

مأزق أمريكا

دانا آلين وستيفن سايمون

العنوان: مأزق أمريكا

الكاتب: دانا آلين وستيفن سايمون

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الرابع، شتاء عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ ص ص. ٧ ـ ٣٠

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٥©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **America's Predicament**

Author: Dana H. Allin and Steven Simon

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 4, Winter 2004-05, pp. 7-30.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

إن أمريكا منقسمة على نفسها في الداخل وتواجه غضباً عارماً في الخارج. وليس هذا هو الوضع الذي تحتمل، حتى قوة عسكرية عالمية طاغية، أن تكون عليه، حيث تواجه حركة إرهابية ذات مخططات غامضة، كما تخوض معركة صعبة ضد المقاومة في العراق.

ومن الواضح أن إعادة انتخاب جورج دبليو. بوش لا تقدم البداية الجديدة التي كان حلفاء أمريكا يتطلعون إليها. وفي الولايات المتحدة نفسها، لم يساعد الفوز الانتخابي المقنع الذي حققه الجمهوريون على إخفاء القلق وتبادل الاتهامات في أوساط النخب التي تضع السياسات وأقلية كبيرة من الجمهور العام. كما أن خيارات السياسة الخارجية المتاحة لأمريكا أضحت محدودة. ومع توظيف جزء كبير من قواتها في العراق وانهيار هيبتها ونفوذها في أغلب أنحاء العالم، تجد الولايات المتحدة نفسها مالكة لقوة هائلة ونفوذ محدود للغاية. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة والدول الحليفة بحاجة إلى إيجاد أرضية مشتركة كافية للتعامل بصورة واقعية مع الواقع الذي تواجهه. ويشمل هذا الواقع تبعات الورطة في مستنقع العراق والعلاقات المتردية مع العالم الإسلامي.

شروخ الحرب

كأن الذي يحدث الآن يشبه ما جرى منذ زمن بعيد، غير أن مأساة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ جلبت تنفيساً لعقد التضامن الداخلي في أمريكا والتضامن بين أمريكا وحلفائها عبر المحيط الأطلسي. ففي يوم الثاني عشر من سبتمبر ٢٠٠١، قامت الدول الحليفة لأمريكا في حلف شمالي الأطلسي (الناتو) بوضع بند الدفاع الجماعي، الذي يشكل المادة الرئيسية في معاهدة الحلف، موضع التنفيذ، وأعلنت أن الهجمات التي وقعت على نيويورك وواشنطن تشكل هجوماً على جميع الدول التسع عشرة الموقعة على ميثاق الحلف. وتلا هذا الإعلان المهيب تقديم المزيد من المساعدات العسكرية العملية للحرب في أفغانستان، وهي أكثر من القدر الذي كانت إدارة الرئيس ستميل إلى قبوله. وبحلول هزيمة نظام طالبان في نهاية عام ٢٠٠١، كانت الولايات المتحدة قد حشدت أحد أروع التحالفات العالمية في تاريخ العالم لخوض المعركة ضد الإرهاب الإسلامي العابر للحدود، وساعد على ذلك وجود خطر استراتيجي مشترك ومتواصل.

ومع ذلك، كان هناك دائماً بديل أكثر إزعاجاً، حيث تؤدي الكراهية الفردية للإرهابيين تُجاه الولايات المتحدة إلى إظهار الجانب الفردي في الشخصية الوطنية الأمريكية، وتفرز هذه العملية بالتالي تنافراً وليس تضامناً بين حلفاء الولايات المتحدة. ومنذ اللحظة التي خمدت فيها صدمة أهوال هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اعتبر الأمريكيون أنفسهم في حالة حرب. وكافتراض عام، يمكن القول إن من المرجح أن تؤدي حالة الحرب إلى شحذ الإحساس بالشخصية الوطنية بدلاً من تخفيف الشعور بها. غير أن الفشل الهائل لدبلوماسية الأمم المتحدة وقرار واشنطن خوض الحرب بدءا الوحدة عبر الأطلسية والتأييد العالمي للولايات المتحدة. وقبل سنة واحدة من ذلك، كانت الولايات المتحدة قد كسبت الحرب في أفغانستان بأوسع تأييد ودعم دوليين يمكن تخيلهما. وفي شهر مارس ٢٠٠٣، ذهبت أمريكا مرة أخرى إلى الحرب في العراق، غير أنها واجهت هذه المرة حائطاً شبه صلب من المعارضة العالمية[١].

وكان التضامن الداخلي في الولايات المتحدة قد دام لفترة أطول قليلاً، غير أنه تفكك أيضاً بالتدريج، وكان الغضب المبكر قد اتقد في أوساط الديمقراطيين بفعل ما اعتبروه استغلال جورج بوش لذلك التضامن للتوقيع على برنامج تخفيضات الضرائب الذي غذى العجز المالي القياسي في وقت تعذر فيه تمويل الاحتياجات الاجتماعية الماسة والعديد من متطلبات الأمن الداخلي. وكان هناك استياء كبير نحو نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ والتي دار بشأنها نزاع كبير. كما أن استغلال بوش للحماسة الوطنية الطاغية التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لطرح أجندة يمينية واضحة في انتخابات الكونجرس التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٢، جعل المعارضة الديمقراطية تترنح. وبعد الفشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل، عقب الحرب على العراق، انتشر هذا الاستياء المتحد في أغلب أوساط الرأي العام المعتدل والليبرالي، وتتجه الولايات المتحدة نحو الانقسام بصورة متزايدة بين الريف والحضر، والشمال والجنوب،

١- يشمل ذلك الأغلبية العامة في معظم الدول القليلة التي أرسلت بعض القوات للقتال مع الأمريكيين. ففي إسبانيا عارض ٧٠٪ من السكان الحرب، وفي البرتغال عارضها ٥٠٪، وفي إيطاليا ٧٢٪، وبلغاريا ٥٨٪، وفضل نحو ٥٢٪ من البولنديين تقديم دعم سياسي، بينما عارض ٦٢٪ منهم إرسال قواتهم إلى العراق.

المصدر:

http//www.eriposte.com/war_peace/iraq iraq_war_worldwide_support.htm

وبين البروتستانتية الإنجيلية وبقية مواطنيها الأقل تديناً أو البقية العلمانية منهم. وبحلول شهر نوفمبر ٢٠٠٤، ظلت هذه التقسيمات السياسية داخل المجتمع الأمريكي قائمة ولم تؤثر فيها الوحدة التي تشكلت بفعل الحرب، بل ازدادت حدة هذه الانقسامات.

ومثل العديد من الأمم، تتوحد الولايات المتحدة في زمن الحرب، غير أن قلة من الديمقراطيات المتقدمة تشاطر الثقافة الأمريكية هذا المزاج الحربي المستمر. وكان المشهدان الرمزيان للحملة الانتخابية الطويلة هما ترجل الرئيس بوش وهو يرتدي البزة العسكرية الكاملة لطيار مقاتل، من طائرة فايكنغ هبطت لتوها على سطح حاملة طائرات ووقوفه أمام لافتة كُتبت عليها عبارة "المهمة أنجزت"، بينما جون كيري يتقاسم مسرح مؤتمر الحزب الديمقراطي مع "فرقة رفاقه" الذين هم قدامى المحاربين في فيتنام ذوي الكروش المتدلية التي تكشف أنهم في الجزء الأخير من متوسط العمر. ومع ذلك، وحتى في ثقافة يعتمد فيها المرشحان الرئيسيان لمنصب الرئيس على مثل هذه الصورة الحربية، فإن هذه الروح تفرز انقساماً أكثر مما تولد وحدة. وفي عام انتخاباتها الرئاسية وهو عام ٢٠٠٤، غرقت الولايات المتحدة في الصدمة والجدل المستمرين الناجمين عما لا يقل عن أربع حروب في الماضي والحاضر. وإلى جانب "الحرب على الإرهاب"، والحرب غير المنتهية في العراق، خيمت الهزيمة التي تجرعتها أمريكا في فيتنام على الحياة السياسية الأمريكية على مدى ثلاثة عقود من انتهائها. وحتى الإفرازات التي رشحت من حرب أهلية أمريكية انتهت منذ مائة وأربعين عاماً تجلت للعيان في الانقسام بين "الولايات الحمراء والولايات الزرقاء" (أي الولايات التي صوتت للجمهوريين وتلك التي صوتت للديمقراطيين) في الخارطة الانتخابية، إلى جانب الصراع بين محافظي تكساس وليبراليي ماساشوستس، ومشاعر العداء والتنافرات الدينية والثقافية والراديكالية التي تطفو الآن على سطح المجتمع الأمريكي.

وبعد ذلك، كان هناك جورج بوش نفسه. فليس هناك سابقة واضحة في التاريخ الأمريكي الحديث للتأثير الاستقطابي في الأمة الذي خلقه الرئيس نفسه. فالرئيس ريتشارد نيكسون كان دائماً يثير عواطف سلبية قوية، ولكنها انحصرت بصفة رئيسية في أوساط النخبة الليبرالية التي استعادت ذكرى دوره في فترة الديماغوجية المكارثية، ولم تصدق هذه النخبة تماماً أن نيكسون قد عاد من الهزيمة المزدوجة التي واجهها في

نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية ثم في الحملات التنافسية على منصب حاكم ولاية كاليفورنيا، وكان ممقوتاً من قبل العديد من المحافظين الذين أفرزتهم الحرب الأهلية. ومع ذلك، ظل معدل التأييد الشعبي العام له مرتفعاً حتى غادر المنصب الرئاسي.

يتميز الرئيس بوش باختلافه الواضح عن غيره، إذ تشمل الأغلبية التي أعادت انتخابه بنسبة ٥١٪ قاعدة صادرة من الولايات الحمراء مثل ذلك الذي قال: "أعتقد شخصياً أن بوش، بعد المسيح عيسى، قد حمل العبء الأكبر على أكتاف ولايته الزرقاء. ولذا، لا بد أنه قد حظي بتأييد ودعم قويين مكّناه من الدفاع عن شهادته أمام الرب"[٢]. ومع ذلك، فإن الـ ٤٨٪ الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع للاعتراض عليه كانوا متحمسين أيضاً. وكان تحالف الحزب الديمقراطي المتفكك عادة في الحملات الانتخابية السابقة موحداً إلى درجة غير مسبوقة بقناعته بأن بوش والرمزية الدينية التي يجسدها حزبه إنما يمثلان انحرافاً يمينياً متطرفاً عن التقاليد الأمريكية في مجال السياستين الداخلية والخارجية.

التوجه الخاطئ

أتى الرئيس بوش إلى المنصب الرئاسي في عام ٢٠٠١ من دون أن تكون لديه طموحات واضحة في تبني سياسة خارجية راديكالية. وكان المفكرون من المحافظين الجدد الذين أتى بهم، قد دخلوا إدارته بأفكار جريئة وواضحة جداً حول استخدام القوة الأمريكية من طرف واحد. وفي البداية، لم يكن لهؤلاء المفكرين تأثير مهيمن بالضرورة في الإدارة الأمريكية. غير أن صدمة الحادي عشر من سبتمبر منحتهم الفرصة لتحقيق هذه الهيمنة بالتحالف مع بعض المحافظين النافذين الذين لا يمكن أن نصفهم بأنهم "جدد" تماماً، ومن هؤلاء وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائب الرئيس ديك تشيني والرئيس بوش نفسه. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٢، بعد سقوط نظام طالبان، بدأت إدارة الرئيس بوش في طرح ما يمكن أن نصفه

٢- انظر:

Dana Millbank, 'For the President, A Vote of Full Faith and Credit', The Washington Post, 7 November 2004, p. A7.

بالعقيدة الاستراتيجية المحافظة الجديدة. وتم طرح هذه العقيدة في سلسلة من الخطابات التي ألقاها الرئيس نفسه، ومنها خطابه المشهور عن حالة الاتحاد الذي وردت فيه عبارة "محور الشر"، بالإضافة إلى وثيقة استراتيجية الأمن القومي الصادرة في الثالث من سبتمبر ٢٠٠٢[٣]. وبعد ستة أشهر من صدورها، تم تطبيق العقيدة المحافظة هذه بحرب لتغيير النظام في العراق.

وتحتوي هذه العقيدة على عنصرين رئيسيين، العنصر الأول هو الاستعداد المعلن للتصرف بتوجيه ضربة وقائية، حتى لو كان هناك عدم تأكيد للتوقيت والمكان اللذين سيقع فيهما هجوم العدو[٤]. ولكن في الواقع، كان هذا يعني استباقاً لما كان يمكن أن يُعَد تهديداً جاداً وخطيراً فقط في المدى الطويل، حتى ولو أخذنا في الاعتبار ما كان يُعتقد آنذاك عن وجود مخزون عراقي من أسلحة الدمار الشامل. ولم تكن هذه السياسة استباقاً بالمعنى التقليدي للكلمة، بل كانت وقاية. إن هذا التمييز، الذي كان يوصف استهزاءً بأنه مجرد تحذلق لفظي سطحي، كان مهماً في الواقع. فالعمل الوقائي التقليدي هو في نهاية المطاف حق معترف به في القانون الدولي منذ أمد بعيد. غير أن تطبيقه في العراق كان شيئاً مختلفاً جداً. أما العنصر الثاني فهو استغلال وضع أمريكا ذات القوة العسكرية التي لا مثيل لها من أجل "خلق توازن قوى لصالح الحرية الإنسانية"[٥]. والفكرة، كما تم تطبيقها في العراق، كانت تهدف إلى غرس الديمقراطية وتحرير الإبداع الوطني للشعب العراقي المتعلم على مستوى عال والمتصف بالعلمانية على الأرجح، وإطلاق نشاط ديناميكي (حراك عام) لإنشاء دول ديمقراطية تؤدي إلى تحقيق تحول في منطقة الشرق الأوسط. وكان الرئيس بوش وطاقم إدارته أيضاً يعتقدون أن نظام صدام حسين يتعاون مع تنظيم القاعدة. غير أن هذا الادعاء كان يتعارض كثيراً مع الأدلة المتوافرة وأفرز فقداناً مبكراً للثقة في أوساط المحللين والاختصاصيين الدارسين للسياسة الخارجية

٣- انظر:

The National Security Strategy of the United States of America, September 2002, ttp://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html; The President's 2002 State of the Union Address, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html

٤- انظر:

The National Security Strategy of the United States of America, Part V.

٥- انظر:

Ibid, Part IX.

الأمريكية. غير أن هؤلاء الاختصاصيين كانوا أكثر انفتاحاً على الرأي القائل إن صدام حسين كان خطيراً على نحو مميز تقريباً ـ فهو الذي درج على ارتكاب سلسلة من الحسابات الخاطئة، كما انه مستبد شرير لم يكن من الممكن أن يتم السكوت عليه والسماح له باستمرار امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وحتى مع الاعتقاد في الفاعلية العامة للردع، كان هناك سبب يدعو إلى القلق بشأن ما إذا كان صدام حسين قادراً على تقدير المخاطر والفوائد بصورة عقلانية. فهو في نهاية المطاف ذلك الديكتاتور الذي غزا الكويت قبل أن يستكمل امتلاك أسلحة الدمار الشامل وقبل أن يتم سحب أغلبية الفرق المدرعة الأمريكية من ألمانيا. ولذلك، أيد العديد من الليبراليين والمعتدلين، ومنهم جون كيري، مواجهة صدام حسين وتهديده باستخدام القوة العسكرية. وفي الواقع، كان الجزء الأكبر من حملة الرئيس بوش ضد جون كيري هو اتهام هذا السيناتور بأنه متقلب الآراء نظراً لأنه انتقد هذه الحرب في وقت لاحق. وفي الواقع، فإن جون كيري كان متسقاً في موقفه، حيث كان ينتقد الحرب التي شنتها إدارة بوش من طرف واحد في ربيع عام ٢٠٠٣. وكان الشيء الذي أيده كيري والديمقراطيون الآخرون هو الرأي القائل إن الأسرة الدولية ينبغي ألاّ تسمح لصدام حسين بمواصلة تحدي شروط الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وإن التهديد باستخدام القوة يُعد ضرورياً لإجباره على الانصياع والالتزام بهذه المتطلبات، فضلاً عن أن التهديد باستخدام القوة يقتضي من الناحية المنطقية إمكانية استخدامها فعلياً. وقد اتضح الآن أن التهديد باستخدام القوة في حد ذاته ربما كان كافياً. وعندما دخل هانز بليكس، كبير مفتشي الأمم المتحدة للبحث عن أسلحة الدمار الشامل إلى العراق في نهاية عام ٢٠٠٢، كان يعتقد أن العراقيين يملكون كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية المحرمة. وبعد شهر من التفتيشات التي نفذها طبقاً لمعلومات استخبارية إرشادية من الولايات المتحدة وست دول أخرى، بدأ بليكس يشكك في عدم وجود أسلحة مخفية من هذا النوع[٦]. وكان من الواضح بالقدر الكافي حتى في ذلك الوقت ـ وللأطراف الخارجية أيضاً ـ أن صدام حسين لم يكن يمنع أو يعرقل عمل المفتشين بصورة مباشرة، ولذلك كانت هناك مبررات كافية تامة لإتاحة المزيد من الوقت لاستمرار الجهود الدبلوماسية ومواصلة عمل المفتشين خلال فصل الصيف. وعلى الرغم من أن مثل هذا الإجراء

٦- انظر:

Hans Blix, Disarming Iraq (New York: Patheon Books, 2004), pp. 111-116.

كان سيتم بفعل الضغط الأحادي من قبل السلطة العظمى لمجلس الأمن، فإنه كان يمكن أن يولد نموذجاً للعمل متعدد الأطراف المتمثل في صيغة التفتيشات النشطة المدعومة بالتهديد بالقوة، مع إمكانية استخدام القوة ضمن عملية عسكرية بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وإذا عدنا إلى التفكير في ما جرى، يمكن المجادلة بأنه حتى هذا النوع من فرض الإجراءات كان يمكن أن يكون خاطئاً، إذ إن شن حرب بتفويض من الأمم المتحدة قد يشكل انحرافاً استراتيجياً وتحريضاً غير ضروري للعالم العربي، في وقت كان ينبغي أن تركز الولايات المتحدة فيه على تنظيم القاعدة. غير أن النقطة الأكثر أهمية هي أن تهمة التقلب في الرأي التي أثيرت ضد جون كيري كانت نتيجة للخطاب الحماسي الساذج الذي صاحب الحملات الانتخابية، وأنه إذا عومل بصورة جادة كموضوع سياسات، فإنه كان سيعني انتهاء الدبلوماسية القهرية في السياسة الخارجية الأمريكية. إن العقيدة الاستراتيجية لإدارة الرئيس بوش، كما تجلت في الممارسة، ليس لديها صبر للاستفادة من الدروس والتجارب والحلول الوسطية الفوضوية التي تقدمها الدبلوماسية القهرية. إن المفارقة المرة أنه بعد تعريض الدبلوماسية القهرية للاختبار العملي وتوريط الجيش الأمريكي في الحرب وتوسيع استخدام الموارد بأكبر من طاقتها، تصبح هناك حاجة إلى الاستفادة من الدبلوماسية القهرية، لمعالجة حالات صعبة، مثل إيران وكوريا الشمالية، أكثر من أي وقت مضى، غير أنها قد تكون ذات مصداقية أقل.

تمرد الاختصاصيين وكبار المهنيين

كان جورج بوش يفتقر إلى تأييد النخب المعنية بالسياسة الخارجية في البلاد حتى عندما كان يمهد لانتصاره المحدود. فقد وصف جيمس فالوز في مجلة "أتلانتيك منتلي" السنتين اللتين قضاهما في مناقشات مع المسؤولين الأمريكيين بأنهما كانتا "على المستوى العملي من جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها أمريكا"، وكان العديد من هؤلاء المسؤولين ممن يعملون في المؤسسات العسكرية وأجهزة المخابرات. ويقول فالوز "إن العسكر والجواسيس هم من الجمهوريين أساساً بحكم طبيعة الأشياء". وكانت الخلاصة التي توصل إليها فالوز بعد هذه المناقشات واضحة تماماً، حيث قال:

من الناحية السياسية، فإن مسألة تحديد ما إذا كانت الولايات المتحدة قد أضحت الآن أكثر أماناً أو أكثر عرضة للخطر تُعد محل جدل كبير، غير أنه من المدهش أن هناك قدراً محدوداً من الجدل حول هذا الأمر في أوساط المختصين بالأمن القومي. وباستثناء العاملين في الحكومة وفي مؤسسات استطلاع الرأي الذين يعملون من أجل الدفاع عن سجل أداء الإدارة الأمريكية، فإن المختصين بدراسة شؤون الأمن القومي ينظرون إلى رد فعل أمريكا تُجاه أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأنه كارثي. لقد حضرت نقاشات دار فيها جدل بين عسكريين وباحثين حول ما إذا كان غزو أمريكا للعراق ينبغي أن يُعد أسوأ خطأ استراتيجي في التاريخ الأمريكي، أو أنه الأسوأ منذ حرب فيتنام... ويرى بعض هؤلاء أن الولايات المتحدة لم يكن لها أي خيار سوى الحرب، وبخاصة في ضوء الإجماع الذي ساد قبل الحرب في أوساط أجهزة المخابرات، بأن العراق يمتلك بالفعل أسلحة الدمار الشامل. ويقول كثيرون إن الأمور في العراق سوف تتحسن تدريجياً بقدر أكبر مما هي عليه الآن، ولكن هناك وجهة نظر سائدة بشأن شن الحرب في العراق وتأثيرها، فقد زادت هذه الحرب من حجم الأخطار التي تواجهها أمريكا، وأدت إلى تقليص تأثير الأدوات العسكرية والمالية والدبلوماسية التي يمكن أن نستخدمها للقيام برد الفعل[٧].

لقد انفجر الاستياء العميق الذي كان يشعر به اختصاصيو السياسة الخارجية ليظهر بصورة علنية في الأسبوع الثالث من شهر مارس ٢٠٠٤، مع صدور كتاب وشهادة علنية من ريتشارد كلارك، وهو موظف حكومي محترف كان يعمل منسقاً لمكافحة الإرهاب في إدارة الرئيس بوش وفي مجلس الأمن القومي خلال فترة الرئيس كلينتون (وكان كلارك محتفظاً بهذا المنصب عند وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر)[٨].

وقد استندت انتقادات كلارك لإدارة الرئيس بوش إلى جانبين. فأولاً، لم تتجاوب إدارة بوش خلال الأشهر السبعة الأولى من وجودها في الحكم مع مناشداته الذاتية لمعالجة خطر تنظيم القاعدة بصورة أسرع.

٧- انظر:

James Fallows, 'Bush's Lost Year', The Atlantic Monthly, October 2004.

٨- انظر:

Richard Clarke, Against All Enemies: Inside America's War on Terror (New York: Simon & Schuster, 2004).

وثانياً، فإن استراتيجية إدارة بوش لمرحلة ما بعد الهجمات قد انحرفت عن المسار الصحيح، فالحرب الملائمة لخلع نظام طالبان الذي يؤوي ابن لادن في أفغانستان تلاها فتح جبهة ثانية في العراق، وهو قرار غير منطقي وغير سليم من الناحية الاستراتيجية. ويرى كلارك أن النتيجة المتوقعة كانت هي تحويل الموارد والاهتمام نحو تدمير عدو شرير، ولكنه كان تحت الاحتواء الجيد وليست له صلة بتنظيم القاعدة. وفي الوقت نفسه، أدت هذه الحرب على العراق إلى ضمان تجنيد عدد لا يُحصى من المؤيدين الجدد للحركات الجهادية لينضموا إلى الإرهاب المعادي للولايات المتحدة.

واجتهد البيت الأبيض والقادة الجمهوريون الآخرون في شن هجوم ضد مصداقية كلارك، وكان هذا رد الفعل الزائد شيئاً غريباً، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن لب انتقادات كلارك لم تكن لها علاقة بالحقائق المتنازع عليها. فقد كان الانتقاد مجرد رأي فعلي حول الفلسفة الاستراتيجية المتبعة، ولم يكن هناك أي شك في طرح كثير من التحذيرات حول النوايا العامة لتنظيم القاعدة. ولكن كان بوسع فريق الرئيس بوش أن يجادل بأن سياقاً استراتيجياً مختلفاً تماماً جعل من المناسب إعطاء أولوية للقضايا الأخرى. وبناءً عليه، فإنه لم يكن متوقعاً من بوش أو كلينتون من قبله القيام بغزو أفغانستان قبل وقوع جريمة قتل أكثر من ثلاثة آلاف أمريكي في الحادي عشر من سبتمبر، وهي المسألة التي جعلت تلك الحرب مفهومة من الناحية السياسية. ولم يصل ريتشارد كلارك نفسه إلى حد القول إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كان يمكن منعها بأي مبادرة واحدة بعينها، غير أن ما قاله هو أن إدارة الرئيس كلينتون قد تمكنت من إجهاض نوايا تنظيم القاعدة بشن هجمات مشابهة عشية الاحتفالات بمطلع السنة الجديدة عام ١٩٩٩، وذلك لأن الرئيس كلينتون وكبار مساعديه قد وضعوا يدهم على هذا الموضوع، إذ تجاوبوا مع المعلومات الاستخبارية المتداولة عن طريق (هز الشجرة) واستنفار أجهزة المخابرات المختلفة للتحلي باليقظة وجمع المعلومات لإيقاف الإرهابيين.

وفي ما يتعلق بالعراق، تذمر كلارك من أن إدارة بوش قد حولت الأموال والقوات الخاصة وموارد المخابرات والاهتمام الشعبي من مهمة تدمير تنظيم القاعدة في الخارج والدفاع ضده في الداخل إلى الحرب

التي أراد ابن لادن على وجه التحديد أن تخوضها أمريكا، وهي الحرب التي أكدت الصورة المتحمسة التي رسمها الجهاديون عن وجود حملة يشنها صليبي مسيحي في الشرق الأوسط العربي.

إن توسيع رد الفعل ضد القاعدة وتحويله إلى غزو للعراق أدى بكل تأكيد إلى تصعيد أمر مميز للسياسة الخارجية التي ينتهجها بوش، وهي السمة التي حرص مهندسو هذه السياسة والمدافعون عنها أنفسهم على إبرازها. وليس لدى الرئيس بوش قدر كافٍ من الصبر على سياسة الاحتواء والحلول الجزئية والتسويات غير المرتبة.

وفي صيف عام ٢٠٠١، قال الرئيس بوش وهو يخاطب جورج تينيت، المدير العام لوكالة المخابرات المركزية (سي آي ايه)، الذي كان يقدم له إيجازاً استخبارياً مثيراً للقلق عن تنظيم القاعدة، إنه قد سئم أسلوب (طرد الذباب بالكف) وهو يريد خطة لتدمير العدو الإرهابي. (وكانت الخطة التي قُدمت للرئيس بعد ذلك لا تختلف كثيراً عن تلك التي أعدها كلارك وزملاؤه لدى قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة للحكم). وفي الوقت نفسه، كان فريق السياسة الخارجية في إدارة الرئيس بوش يركز على التحديات الاستراتيجية المتمثلة في مشروع الدفاع الصاروخي وصعود قوة الصين. وكان هناك ازدراء واضح للأجندة التي وضعتها حكومة كلينتون التي تشمل ما يُسمى المهددات العابرة للحدود والأسلحة الجرثومية والاحتباس الحراري والإرهابيين الخارجين عن الدول. إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تغير بصورة جذرية نظرة فريق بوش إلى العالم من منطلق التركيز على الدولة كمحور للاهتمام، حيث أضحى هذا الفريق يركز الآن على دول محور الشر التي توفر لها الشبكات الإرهابية مثل تنظيم (القاعدة) وسيلة أخرى لضرب الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة.

الفجر الكاذب

من الشكاوي التي أثارها الجمهوريون ضد الديمقراطيين خلال الحملة الانتخابية أن الأخيرين لم يفهموا واقع (الحرب) التي تُشن ضد أمريكا. ونجم هذا الرأي عن اتهام يميني سابق أنه خلال فترة تسعينيات القرن العشرين وبسبب استهتار إدارة كلينتون كان الأمريكيون يعيشون في جنة من الوهم الساذج. وفي

الواقع، فإنه بينما كان من الممكن أن تكون هناك مشكلة إفراط في التفاؤل، فإن المشكلة لم تكن كما رآها المحافظون الجدد تتلخص في أن الولايات المتحدة كانت تنفق القليل على الدفاع، (فالقوات العسكرية التي حققت الانتصار الخاطف في أفغانستان كانت ثمرة لثماني ميزانيات دفاعية في عهد كلينتون). وبدلاً من ذلك، كان هناك فشل عام، في أوساط كل المشهد السياسي، في تفهم حدود الانتظار الايديولوجي الذي حققه الغرب في الحرب الباردة، وأن انتصار الليبرالية الغربية لم يتمدد بالقدر الكافي لتحييد بعض الأنماط الخطيرة من الأثر الارتدادي الديني والايديولوجي الناجم عن ذلك. ولا حاجة إلى القول إن المحافظين الجدد كانوا مجرد جزء من هذا الوهم الساذج بقدر ما كان عليه الآخرون أيضاً.

فبعد التشكك أولاً، ثم العودة إلى الثقة في حرص ميخائيل جورباتشوف على إنهاء الحرب الباردة، ركزت إدارة الرئيس بوش الأب على ترسيخ انتصار الحرب. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت أوروبا الشرقية تظل مهمة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. وكان توسيع حلف شمالي الأطلسي وقرار التدخل العسكري برفقه حلفاء أمريكا في حلف الناتو، في حروب البلقان يمثلان في أحد جوانبهما انعكاسات للافتراض القائل إن العمل الناقص يمكن استكمال إنجازه بالكامل. وكانت السياسات الناجمة عن هذا الافتراض ناجحة إلى حد كبير، فقد كان الانخراط والمشاركة في البلقان نجاحاً مختلطاً، ولكنه كان من أصعب مهام ترسيخ الانتصار الغربي، وكان هذا النجاح المحدود يوحي بأن نموذج التطور المطرد لا يزال قائماً. وكانت نزعة الانتصار المتساهلة التي انتهجتها إدارة كلينتون قد أثارت حفيظة بعض شركاء أمريكا، غير أن التوتر كان محدوداً، لأن هؤلاء الشركاء كانوا في الأساس يشاطرون أمريكا افتراضاتها، والتي تم التعبير عنها بصورة عميقة في الكتاب الذي نشره فرانسيس فوكوياما عام ١٩٨٩ حول التقدم الديالكتيكي للتاريخ إن لم يكن نهايته[٩]. ولم تكن نزعة الانتصار لدى إدارة كلينتون غير متجانسة بالقدر الذي بدت عليه، فهي شكل من أشكال الهيمنة، وإن كانت بوجه إنساني.

٩- انظر:

Francis Fukuyama, 'The End of History?', The National Interest, summer 1989.

وكانت إدارة بوش الثانية أقل تجانساً، إذ أدت إلى تنفير أصدقاء أمريكا بتبنيها نظرة قومية أكثر ضيقاً عن المصالح الأمريكية ودور أمريكا في العالم. وكانت السمة الرمزية لهذه النـزعة القومية الضيقة قد تجسدت في رفض الرئيس بوش المتصلب لمعاهدة كيوتو بشأن الاحتباس الحراري العالمي، والذي ظهر في صورة تلفزيونية تستحق أن توصف بآلاف العبارات السلبية. غير أن المشكلة الأعمق كانت في الكراهية المعادية للغرب ولأمريكا في معظم أنحاء الشرق الأوسط المسلم، والتي يصعب أن نلوم الإدارة الأمريكية الحالية عليها. فقد كانت هذه المشكلة تتأجج قبل انتهاء الحرب الباردة. وكان الشرق الأوسط يُعامَل بوصفه ساحة للمنافسة في الحرب الباردة، وكان هو فعلاً كذلك من بعض النواحي. ولكن بينما حققت أمريكا مكاسب استراتيجية (مثل دخول مصر إلى الحظيرة الأمريكية، وتنامي تفوق قوة إسرائيل العسكرية على الدول العربية المسلحة بأسلحة سوفييتية عتيقة)، فإنها لم تكن تكسب القلوب والعقول في الشرق الأوسط. ومن مقاييس تحول الأشياء وخروجها عن السيطرة الايديولوجية الأمريكية ما جرى من تبعات كاملة لتفكك لبنان، والهجمات التي نُفذت ضد ثكنات عسكرية في بيروت، والانسحاب الأمريكي والزخم الذي كان في طور التشكل لنمط شرير من أنماط الإرهاب الديني.

أما المقياس الآخر فهو الحرب الإيرانية ـ العراقية التي جرت في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ و١٩٨٨، والتي كانت عبارة عن رعب من القتل والتهور الذي ذكّر في تكتيكاته وحجمه النسبي بما جرى في الحرب العالمية الأولى. والسؤال هنا، هل أوقعت تلك الحرب ضرراً مقارناً على هاتين الدولتين الشرق أوسطيتين وعلى إمكانية التوصل إلى نظام سلمي في الشرق الأوسط؟

وكان تجمد المواقف الذي فرضته الحرب الباردة قد أخفى أهمية التطورات الأخرى، كما كان تشجيع الولايات المتحدة ودعمها للمجاهدين العرب لمساعدة الثوار المحليين على القتال ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان كان يبدو فكرة جيدة في ذلك الوقت. ولكن كما أوضح فريد كابلان Fred Kaplan، أظهر جورباتشوف بعد وقت قصير من توليه السلطة استعداداً لتصفية المغامرة الخاطئة التي دخلتها موسكو في أفغانستان، كما أرسل إشارات بهذا المعنى إلى واشنطن. ولكن إدارة ريغان لم تكن مستعدة للمساعدة على التفاوض لإنجاز الانسحاب. وربما كان البعض في الإدارة الأمريكية قد فضل

هزيمة درامية للسوفييت، بينما بالنسبة إلى آخرين، ربما لم يكن واضحاً ما إذا كانت إشارات جورباتشوف حول السلام جادة بالفعل، أو أنها كانت قادمة بالفعل من جورباتشوف نفسه. وعلى أي حال، كانت المعارك التي وقعت بعد ذلك قد شملت معركة وحشية بين خمسمائة من القوات السوفييتية وخمسين من المقاتلين العرب بقيادة أسامة بن لادن[١٠]. وصمد المقاتلون العرب، وخلال سنوات معدودة لم يعد الاتحاد السوفييتي موجوداً. إن اعتقاد ابن لادن بفكرة تمكنه من طرد قوة عظمى أشعلت طموحاته ودعايته وحولته إلى بطل شعبي حقيقي. وكان إحساسه الرئيسي بالظلم ضد القوة العظمى الأخرى المتبقية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي قد التهب بسبب الدخول المفاجئ للقوة الأمريكية إلى الخليج العربي لإنهاء احتلال العراق لدولة الكويت ومن ثم احتواء نظام صدام حسين المهزوم. إن حرب الخليج الأولى هذه (تحرير الكويت) لم تشكل من النواحي التاريخية انتصاراً كاملاً بالقدر الكافي، ومن الصعب حقاً أن نحدد ما كان ينبغي أن تفعله الولايات المتحدة. ولكن من نواحٍ عديدة، يبدو أن وقوع حرب أهلية في العالم العربي قد ازداد حدة بالانتصار الذي تحقق في حرب الخليج عام ١٩٩١ وما تلاها. وهنا أيضاً، أدى التركيز على الدور الرئيسي للدولة إلى ضبابية في الفهم الأمريكي للأحداث الجارية حينها. أما المتشددون الذين ظلوا يقاتلون الأنظمة العربية، والذين كانوا يخسرون معركتهم، فقد أعادوا توجيه جهودهم القتالية ضد ما اعتبروه حماية أمريكية لهذه الأنظمة. وكانت النتيجة هي هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

إن النقطة التي نود تسجيلها من خلال هذه الخلفية التاريخية الموجزة ليست الإشارة إلى أن الولايات المتحدة كانت مخطئة في خوض حرب الخليج الأولى أو في دعم القوات المعادية للسوفييت في أفغانستان، كما لا نرمي إلى القول، مثلما يقول البعض، إن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي ايه) قد خلقت أسامة بن لادن. بل نهدف إلى المجادلة بأن الإدارة الأمريكية بحاجة إلى استبدال التحليل الذي عفا عليه الزمن بوجود شبكة من الدول المارقة أو شبكات إرهاب وتبني فهم أعمق للكيفية التي تعمل بها الدول والقوى الأخرى التي لا تنتمي إلى الدولة على تهديد أمن أمريكا وحلفائها. ويتطلب هذا الجانب اهتماماً

١٠- انظر:

Fred Kaplan, 'Reagan's Osama Connection', Slate, 10 June 2004, http://slate.msn.com/id/2102243.

كافياً بالتهديدات النووية المتنامية من قبل كوريا وإيران، وبانتشار المواد الانشطارية وتقنيات الإرهاب بالأسلحة البيولوجية والمتطلبات المكلفة للأمن الداخلي. كما تقتضي نظرة جديدة إلى ثلاثة جوانب متقاطعة، وهي: توسع أمريكا الاستراتيجي في العراق وفشلها في تحقيق أي تقدم في صد الحيوية والنشاط الايديولوجي للمقاومة الإسلامية العالمية، وخسارة أمريكا الكارثية لمكانتها في الأسرة الدولية بصفة عامة والأسرة الأطلسية على وجه التحديد.

العراق

عندما قامت لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر بإصدار تقريرها في يوليو ٢٠٠٤، كانت اللجنة قد وثقت ما ظل محللو الإرهاب يرددونه لمدة ثلاث سنوات، وهو عدم وجود صلة تعاون بين تنظيم القاعدة والنظام العراقي وأن العراق لم يكن طرفاً مشاركاً في مؤامرة الحادي عشر من سبتمبر[١١]. وبناءً عليه، فأياً كانت مبرراته الاستراتيجية، لم يؤدِّ التدخل في العراق إلى تدمير الداعم الرئيسي للمقاومة السنية الناشطة الآن. صحيح أن الإرهاب قد ظهر في العراق في شكل لم يشهده هذا البلد منذ أن تم تقطيع جثة نوري السعيد باشا وسحله أثناء محاولته الهروب من بغداد في عام ١٩٥٨، غير أن هذا الإرهاب يُعد محلياً في الأساس، حيث إن منظميه هم وطنيون ملتزمون من الموالين للنظام السابق، على الرغم من أنه يتضمن أفكاراً جهادية. ولهذا الإرهاب أهداف سياسية مباشرة، ولم يكن موجوداً حتى وصول الولايات المتحدة.

وإذا كان غزو العراق لم يتداخل مع تحالف غير موجود أصلاً بين صدام حسين وأسامة بن لادن، فقد كان له بالرغم من ذلك تأثير في الحرب على الإرهاب، وكان التأثير الطاغي قد حدث في مجال الدعاية. وساهمت الولايات المتحدة، بغزوها للعراق، في إثبات صحة أجندة العناصر الجهادية على نحو واضح وقوي. وتقول أجهزة الاستخبارات إن التجنيد في حالة ازدياد مطرد. وليس من الواضح تماماً كيف

١١- تم إصدار التقرير العام للجنة أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الثاني والعشرين من يوليو ٢٠٠٤، انظر الموقع:
http://www.9-11commission.gov/.

توصلت هذه الأجهزة إلى هذا الاستنتاج، فليست هناك أبواب دوارة مزودة بأجهزة إحصاء يمر من خلالها هؤلاء المجندون حتى يتسنى معرفة عددهم، ولكنه استنتاج معقول، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما نعرفه عن الدوافع التي تحفز الشباب إلى الانضمام إلى الجهاد. وتنظر الايديولوجية السائدة بين المسلمين إلى الولايات المتحدة كما تظهر الآن بوصفها مصدراً للشر كله، ويعتبرونها بصفة خاصة قوة مفترسة تسعى إلى إذلال المسلمين وسرقة ما حباهم الله به من ثروة نفطية تحت الأرض. وبينما لا نعرف على وجه التحديد ما جرى في سجن أبو غريب ومواقع أخرى في العراق للعراقيين المحتجزين في مراكز الاعتقال العسكرية التابعة للقوات الأمريكية، فإننا نعرف حقاً أن السجانين ملزمون، من منطلق سياسة معينة، بإذلال المساجين العراقيين من الرجال، وأن هذه الحقيقة، إلى جانب الوثائق المصورة الكثيرة معروفة تماماً داخل المنطقة وخارجها.

وسيحتاج هذا الأمر إلى أكثر من مجرد حملة من "الدبلوماسية الشعبية" لإزالة الفكرة السيئة التي تشكل قناعة لدى معظم المسلمين بأن المشروع الأمريكي في العراق إنما يتعلق بالنفط. إن جزءاً من الصعوبة هنا هو أن هذا المشروع ظل من الناحية التاريخية مرتبطاً بالنفط. ومن المؤكد أن القرار الذي اتخذته إدارة الرئيس بوش الأب الأولى بالذهاب لخوض الحرب في عام ١٩٩١ كان مدفوعاً جزئياً بالخوف من احتمال أن تساعد سيطرة صدام حسين على آبار النفط الكويتية إلى جانب آباره النفطية في العراق على توفير مصدر سخي من الريع لمستبد خطير ومعتد أثيم شن بكل استهتار حربين خلال عقدٍ واحد من الزمان. وكان هناك تخوف من أنه مع توافر هذه الأموال يمكن لصدام أن يمتلك قوة تقليدية أكبر ومخزونات من الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية، وأنه يستطيع أن يرشو للحصول على كميات من المواد ذات الاستخدام المزدوج، ويردع تدخلات الولايات المتحدة في المنطقة للدفاع عن مصالحها الذاتية ومصالح حلفائها الإسرائيليين والسعوديين. وبصورة أكثر شمولاً، فإن التزام أمريكا الاستراتيجي تُجاه منطقة الخليج وعلاقتها مع المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى جزء من دافعها نحو المشاركة في حرب الخليج الأولى كانت له علاقة من دون شك بالحفاظ على تدفقات نفطية مستقرة إلى الأسواق العالمية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن مثل هذا الاستقرار يُعد شرطاً مسبقاً للازدهار العالمي بأكمله، وليس فقط لازدهار

الاقتصاد الأمريكي، فإن هذا الدافع لم يكن خبيثاً، غير أن النتائج المترتبة عليه بالنسبة إلى الشرق الأوسط العربي لم تكن حميدة[١٢].

وهنالك موضوع بارز في فكر المحافظين والمحافظين الجدد بشأن الإرهاب والشرق الأوسط، وهو أن هذه المفاهيم العربية حول النهب الأمريكي للثروات لا تعني شيئاً حقاً، فالمهم هو القوة، وفوق كل شيء احترام القوة. ويعود مثل هذا التفكير إلى آراء ميكافيلي، وقد أعيدت صياغتها بواسطة المؤرخ البريطاني المشهور جيه. بي. كيلي، الذي كتب عن الوجود البريطاني في منطقة شرقي قناة السويس، حيث قال إنه لا بأس إن كرهنا العرب ما داموا يخافون منا. وهكذا، فإن بعض المحافظين الجدد لديهم الرغبة في توجيه اللوم إلى رئيسهم المحبب رونالد ريغان، على ارتكابه خطأ الإذعان لإرهاب الإسلاميين عندما سحب قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينـز) من لبنان عقب التفجيرات التي استهدفت ثكناتهم العسكرية في بيروت.

الجزء الآخر من هذا الاتهام هو صفقة إيران ـ كونترا لمبادلة الرهائن وتحريرهم، وهذا على الرغم من أن حدة هذه التهمة قد تم تلطيفها بالمأزق الإنساني الشنيع الذي واجهه المسؤولون في إدارة ريغان عندما تعرض أحد أولئك الرهائن، وهو مسؤول وكالة المخابرات المركزية، ويليام بكلي William Buckley في محطة طهران، إلى التعذيب البطيء حتى الموت. وفي إطار هذا الانتقاد العام، أخطأت إدارة الرئيس بوش الأولى (بوش الأب) عندما ردت على نسف طائرة شركة الخطوط الجوية بان أميريكان فوق قرية لوكيربي الأسكتلندية بـ"مجرد عقوبات" من الأمم المتحدة ضد ليبيا. وبالطبع، فإن إدارة كلينتون توصف بأنها ثمانية

١٢- غير أنه يجدر التساؤل حول مقدار اللوم الذي يمكن أن يُنسب حقاً للدعم الأمريكي للأنظمة المتسلطة. وكان من المفارقة نوعاً ما أن يردد المثاليون في إدارة بوش نظريات المؤامرة العربية التي ظلوا يشجبونها، وهم على حق، بصورة روتينية. وفي إحدى خطاباته، قال الرئيس بوش: (إن ستين عاماً من تسامح الدول الغربية وتقبلها لغياب الحرية في الشرق الأوسط لم تُـجْـدِ نفعاً في توفير الأمن لنا، لأن الاستقرار في المدى الطويل لا يمكن شراؤه على حساب الحرية". طالع تصريحات الرئيس بوش في الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس الوقفية الوطنية للديمقراطية الذي جرى في مبنى غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن العاصمة، نوفمبر ٢٠٠٣. انظر الموقع:
http://www.whitehouse.gov/new/releases/2003/11/20031106-2.html.
إن هذا الربط بين مبالغة أمريكا في تهويل استحقاقها للوم نفسها مع إعفاء العرب من تبعات تحمل مسؤولياتهم وتوجيه الاتهامات إلى جهات محددة هو تجسيد غريب نوعاً ما للفكرة الوهمية الثابتة التي يتبناها المحافظون الجدد عن المنطقة.

أعوام من ردود الأفعال العرجاء للثأر، مثل رد فعلها على محاولة الاغتيال العراقية الموجهة ضد الرئيس السابق جورج بوش الأب وتفجير مركز التجارة العالمي والتفجيرات التي وقعت ضد سفارتي الولايات المتحدة في شرق افريقيا[١٣] وتفجير حاملة الطائرات الأمريكية يو اس اس كول في اليمن. (والانتقاد الموجه للإدارة الأمريكية في أغلب هذه الحالات هو الولع الفارغ بأسلوب إنفاذ القانون، بدلاً من مقاربة الأمن القومي، للتعامل مع مشكلة الإرهاب).

وبناءً عليه، كان التصور المفهوم عن غزو العراق هو أنه استعراض للقوة، وهو استعراض كان سيكون فاعلاً بغض النظر عن المراوغات التي دارت حول تحديد هُوية الجهة التي هاجمت أمريكا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ومع ذلك، فقد فشلت مغامرة العراق على أسوأ نحو في هذا البعد تحديداً. وسواء كانت فكرة الغزو جيدة أو غير ذلك من حيث المبدأ، فقد انطوى تطبيقها على استخدام عدد محدود للغاية من القوات، والقليل من التخطيط وإهمال يتعذر تجنبه، منذ الأيام الأولى للنهب والسلب المفرط من دون أي ضبط، وحتى مرحلة المتطلبات الأمنية اللازمة للوصول إلى مرحلة العراق المستقر. إن الاحتفاء والتركيز الشديد على صورة أمريكا بوصفها نمراً من ورق يمكن قراءته في مواقع الانترنت التابعة للإسلاميين وفي غرف الدردشة التابعة لهم على شبكة الانترنت أيضاً. وطبقاً لما أورده دانييل بنجامين وجبرائيل ويمان مؤخراً، فقد أعلن أبو مصعب الزرقاوي عن قوته لأتباعه عبر شبكة الانترنت، حيث قال: "ليس هناك من شك في أن الخسائر الأمريكية ثقيلة جداً، لأن الأمريكان منتشرون في منطقة واسعة، وهم يتحركون وسط الناس، ولأن شراء الأسلحة أمر سهل... وكل هذه عوامل تجعلهم أهدافاً سهلة ولقمة سائغة للمجاهدين"[١٤].

١٣- لا يمكن أن يفوتنا أن نـُذكـِّر بأن المحافظين في الولايات المتحدة قد هاجموا كلينتون في ذلك الوقت، ليس لقيامه برد فعل غير ملائم وإنما لأنه حسب رأيهم كان يبالغ في رد الفعل لكي يصرف الانتباه عن فضيحة مونيكا لوينسكي التي تورط فيها.

١٤- انظر:

Daniel Benjamin and Gabriel Weimann, 'What the Terrorists Have in Mind,' The New York Times, 27 October 2004.

وفي مواقع أخرى على شبكة الانترنت، يقسم المجاهدون قائلين "نعتقد أن هؤلاء المشركين فقدوا عقولهم... فهم لا يدركون ما يفعلونه... ويكررون أخطاءهم"[١٥].

ويشير بنجامين وويمان قائلين أيضاً:

"يتزايد اغتنام المتطرفين في عشرات الدول للأحداث في العراق. وكانت بعض المواقع في شبكة الانترنت قد تجاوزت وصف ما يجري من قتال في العراق إلى تصويره وعرضه على أبشع نحو، في شكل صور لرهائن غربيين يتوسلون من أجل الإبقاء على حياتهم ثم عرض صور قطع رؤوسهم. وحظيت هذه المواقع بشعبية كبيرة في كل أنحاء العالم الإسلامي، وهي تثير حماسة المتعاطفين مع المقاومة العراقية، حيث يشاهدون الجهاد يُمارس عملياً. وبعد ازدياد حماسة المتشددين بفعل هذه المشاهد على شبكة الانترنت، أصبح المزيد منهم ينظرون إلى العراق بوصفه المرحلة المجيدة الأولى من الانتصار في حملة طويلة ضد الغرب والحكام "المرتدين" في العالم الإسلامي[١٦].

إن حدود تأثير قوة أمريكا في هذا المشهد المؤلم لا ينتهي بمشكلة عدم الاستعداد العسكري، فقد دخلت الولايات المتحدة إلى العراق على افتراض أنه وبعد إسقاط صدام حسين، سوف تظل جميع المتغيرات الأخرى ثابتة. فقد كانت تفترض أن الشيعة سوف يخضعون مصالحهم التي تعرضت للقمع لفترة طويلة ويضعونها في مرتبة أدنى لكي يتم إرضاء شرائح رئيسية أخرى من السكان، وأن السنة لن يتحركوا في مواجهة تفكيك حزب البعث وحل المؤسسة العسكرية وأن الأكراد سوف يتخلون عن استقلالهم الذاتي القائم بحكم الواقع من أجل المشاركة في دولة عراقية. كما افترضت الإدارة الأمريكية أيضاً أن السياق الإقليمي سيظل ثابتاً، وكان هذا الافتراض أكثر سذاجة. فبالنسبة إلى إيران، تُعد قضية السيطرة الشيعية على حكومة أقرب خصم إقليمي لها، من حيث المجاورة الجغرافية، مسألة وجود. وعلاوة على ذلك، فإن

١٥- انظر

Ibid

١٦-انظر

Ibid

طهران مشغولة بمسألة تحديد الفئات الشيعية التي قد تسيطر على الحكومة العراقية، وهناك البعض في إيران الذي لا يقبل بالتبرير الرئيسي لحكم رجال الدين في إيران، ونعني بذلك مبدأ الخميني المتمثل في ولاية الفقيه. فإذا تولى الشيعة العراقيون دفة الأمور، عاجلاً أو آجلاً، فسوف يتساءل الإيرانيون لماذا تنطبق بدع الخميني عليهم وليس على أشقائهم في العراق؟ وبالنسبة للعائلة المالكة السعودية، التي تقطن أغلبية من السكان الشيعة في منطقتها الشرقية الغنية بالنفط، وهم الفئة السكانية التي يتم التمييز ضدها بصورة متواصلة، فإن احتمالات ظهور عراق يحكمه الشيعة سوف تثير تساؤلات حول مدى استمرار ولاء رعاياهم الشيعة في المدى الطويل. أما بالنسبة إلى تركيا، وسوريا أيضاً، حيث قام الأكراد الذين حركتهم الأحداث الجارية في العراق، بتنظيم مظاهرات احتجاج عنيفة هذا الربيع، فقد كان لتطور استقلال كردستان انعكاسات هائلة. ولسوريا مصلحة جيوسياسية قوية في مستقبل العراق، حيث تسعى إلى إنشاء طوق قوي مضاد لإسرائيل يمتد من إيران إلى لبنان، حتى وهي تحاول تعقيد وضع أمريكي محفوف بالمخاطر أصلاً في محافظة الأنبار والجنوب الشيعي في العراق. كما أن لسوريا مصلحة اقتصادية حيوية في العراق بوصفه مورداً للنفط الرخيص. وحتى الأردن سوف يتأثر بالمخاطرة المتمثلة في أن ينتقل العنف في العراق إلى جهة الغرب، بينما تبدأ الأموال العراقية التي وجدت الملاذ في الأردن خلال العقد الطويل من العقوبات في العودة والتدفق نحو الاتجاه المعاكس ـ أي العراق. إن فكرة احتمالات عدم تدخل هذه الدول بأفضل جهودها للتأثير في الحياة السياسية العراقية، وبخاصة في وضعها الفوضوي الحالي، لهي فكرة شاذة في حد ذاتها. وتملك إيران الآن آلاف العملاء الموجودين على أرض العراق، بينما سهلت سوريا دخول مئات المجاهدين إليه.

ليس هناك أحد في العراق أو المنطقة يعتبر أن الولايات المتحدة تتصرف من منطلق قوة، وليس هناك إمكانية لتزوير هذا الوضع. إن إثارة إعجاب العراقيين بالقوة الأمريكية سوف يتطلب شكلاً من أشكال سياسة الأرض المحروقة، وهي سياسة تمثل سبباً مضموناً لخسارة معركة كسب عقول السكان وقلوبهم في حرب مضادة لمقاومة محلية. وعلى المنوال نفسه، فإن الولايات المتحدة لن تتمكن من ترهيب جيران العراق وحملهم على التعاون بل ستُضطر إلى التعامل معهم وترتيب شروط للتعاون معهم. وكما يقول جيمس دوبينز، فإن الأفكار المتغطرسة التي تتحدث عن الدمقرطة و"الحرب على الإرهاب" يجب أن تُستبدل

لتحل محلها المتطلبات الأهم لتحقيق "السلام والاستقرار ووحدة الأراضي واحترام السيادة الوطنية"[١٧]. ومن الممكن أن يكون مثل هذا التفكير أساساً للتوصل إلى تسوية إقليمية تشمل إيران والدول العربية إلى جانب الأطراف الأوروبية المهمة، وتحديداً بريطانيا وألمانيا وفرنسا. وقد يوفر ذلك الظروف الملائمة لتشكيل حكومة عراقية شرعية لديها قوات عسكرية وشرطة مدربة بصورة جيدة، ولديها حافز يحفظ لها حياة كريمة، وذلك لبدء المعركة ضد المقاومة التي سيخسرها الأمريكيون إذا ما تولوا قيادتها.

الإرهاب الإسلامي

شمل الرصيد الإيجابي للرئيس جورج دبليو. بوش الابن، وهو مسيحي إنجيلي ملتزم، أنه أبدى حرصاً واضحاً على عدم إلقاء اللوم على الإسلام أو الانخراط في مواجهة دينية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وكان بوش وأعضاء إدارته قد عبروا عن فهم في بعض الأوقات، لحقيقة أن هذه "الحرب" لا يمكن خوضها أو الانتصار فيها بأساليب تقليدية[١٨]. ومع ذلك، فقد ارتكبت الإدارة الأمريكية خطأ استراتيجياً جسيماً، حيث كانت مدفوعة جزئياً بالتزامها بفكر "النقاء الأخلاقي"، الذي يتبناه تيار المحافظين الجدد، وتمثل هذا الخطأ في الربط بين أنماط التطرف الإجرامي المتباينة، التي تسود للأسف في العالم الإسلامي. ومن المؤكد أن إيجاد هذه الصلات ليس أمراً صعباً، فقد لاحظ المفكر الاستراتيجي الليبرالي البريطاني لورنس فريدمان عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة أن تنظيم القاعدة قد

١٧- انظر:

James Dobbins, essay to be published in a forthcoming issue of Foreign Affairs.

١٨- انظر:

Mike Allen, `Bush Tones Down Talk of Winning Terror War`, The Washington Post, 31 August 2004.

وكانت مذكرة صدرت بتاريخ السادس عشر من أكتوبر ٢٠٠٣ من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد إلى كبار معاونيه قد أثارت القلق عند تسريبها للصحافة، حيث وجه رامسفيلد أسئلة، مثل: (هل نحن نقبض ونقتل أو نردع ونتمكن من إثناء المزيد من الإرهابيين كل يوم بمعدل أكثر من العدد الذي تنجح المدارس الدينية وعلماء الدين في تجنيده وتدريبه ونشره للعمل ضدنا؟). أعيدت طباعة نص المذكرة في صحيفة (USA Today)، العدد الصادر بتاريخ الثاني والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٣. انظر الموقع:

http://www.usatoday.com/news/washington/executive/rumsfieldmemo.htm

طرح نفسه كنقطة بؤرية عالمية تتجمع عندها حركة تسعى إلى التأثير في العديد من الصراعات الإقليمية وتقتات عليها، وهي صراعات تشمل الشعوب الإقليمية[١٩]. ومع ذلك، فلأن ابن لادن تحديداً كان يروّج الفكرة التي تقول إن هذه المظالم الإسلامية المختلفة يمكن توحيدها تحت لافتة القاعدة، كان من الواجب أن يكون واضحاً أن الغرب لا يتفق مع هذا الطرح.

ومؤخراً، دافع المختص بشؤون الفكر الإسلامي بول بيرمان Paul Berman، وهو ليبرالي آخر، عن مبررات حرب العراق، واستند في دفاعه عنها إلى أساس أنها كانت ضربة ضرورية ضد نظام يمثل نمطاً معيناً من الحركات السياسية التي تحركها الكراهيات المهووسة والتصورات الغامضة والرغبة المتطرفة في قتل البشر بأعداد ضخمة. وتجسدت هذه الحركات في الحركات الشمولية الكبيرة مثل النازية والفاشية والستالينية وقلة أخرى، وهي حركات هدفها الأكبر هو تدمير الحضارة الليبرالية، وهو الهدف الذي تعيش عليه الرؤى الشمولية. الاختلاف الوحيد، أنه بدلاً من أن تسمى فاشية أو بأي اسم آخر مأخوذ من الماضي، فإن الرؤى الحالية تُسمى الإسلاموية الراديكالية (المتطرفة)، والبعثية وهلم جرا، مع انحدار عقائدها من أسلافها الأوروبية. لقد أظهرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن الشمولية في نمطها الإسلامي المعاصر لن تكتفي بذبح ملايين المسلمين ومئات الإسرائيليين ومهاجمة الحكومة الهندية وتفجير السفارات الأمريكية. ويتزايد عدد المهووسين الشموليين، وأصبحت الولايات المتحدة نفسها تواجه الخطر... ويعد رد الفعل الملائم الوحيد هو فهم حجم هذه الموجة [الشمولية] الأكبر ودراسة مدى عمقها، وإيجاد الأساليب اللازمة لصدها عسكرياً أو بوسائل أخرى. إن العراق، بما يتسم به من نمط الشمولية الإسلامية العتيقة هو المكان الأنسب لبداية صد هذه الموجة، بعد أفغانستان ذات النمط الشمولي الإسلامي الأكثر حداثة[٢٠].

١٩- انظر:

Lawrence Freedman, 'The Third World War?', Survival 43, no. 4, winter 2001, pp. 78, 61.

٢٠- انظر:

Jacob Weisberg, Paul Berman, Thomas Friedman, Christopher Hitchens, Fred Kaplan, George Packer, Kenneth M. Pollack and Fareed Zakaria, 'Liberal hawks reconsider the Iraq war', Slate, 12-16 January 2004, http://slate.msn.com/ id/2093620/entry/2093641

إن بيرمان محق في تحديد الدوافع الشمولية المشتركة، بما في ذلك هوس معاداة السامية والحياة "العصرية" (ليس من قبيل الصدفة مثلاً أن تتم مهاجمة نيويورك التي تُعتبر العاصمة العالمية للتفسخ والانحلال)، هذا بالإضافة إلى الطوائف التي تمارس الإرهاب الانتحاري والإقبال على الموت. هنالك أشياء مشتركة بين الإسلاميين المتطرفين دينياً والبعثيين العلمانيين الذين يميلون إلى الفاشية، تماماً مثلما كانت هناك أوجه تشابه بين ألمانيا النازية وروسيا الستالينية. غير أن مجرد ذكر هذه النماذج الشمولية الماضية يكشف المشكلة الاستراتيجية التي تواجهها المعركة الشاملة على كل الجبهات ضد الموجة "الشمولية" التي تحدث عنها بيرمان. وحتى في ذروة النضال ضد الفاشية، خلال الفترة ما بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٥، لم تقم الديمقراطيات الغربية (وخصوصاً الدول التي تتحدث اللغة الإنجليزية) بشن حرب على القوى الشمولية. بل في الواقع، كانت هذه الديمقراطيات تقاتل بالتحالف مع إحدى هذه القوى الشمولية. وكانت هذه مسألة تركيز استراتيجي، إلى جانب عوامل أخرى.

ومن نواحٍ معينة، قد توفر لنا الحرب الباردة تشابهاً أكثر تنويراً، ينطوي على دروس إيجابية وسلبية تلقي الضوء على المأزق الراهن[٢١]. وكما هو الحال الآن، كان هناك عنصر عسكري مهم في رد الفعل الغربي، غير أن البعد العسكري كان محدوداً، وسوف يستبعد معظمه بفعل التوازن الذي تفرضه إمكانية التعرض للخطر النووي. وهناك أيضاً الارتباك بشأن تحديد المعركة التي سيتم البدء بها (فقد كانت فيتنام، مثل العراق، اختياراً سيئاً)، وخلال السنوات المبكرة من الحرب الباردة، كان هناك سوء فهم كبير بشأن الصلة بين القوى الشيوعية المختلفة، وخصوصاً موسكو وبكين. وبعد وفاة ستالين في عام ١٩٥٤، بدأت "الموجة الشيوعية" التي عبر عنها ستالين في النضوج، أو على وجه أكثر تحديداً بدأت في التصلب والتحول إلى سلطوية أكثر تقليدية، وإن كانت قمعية وتميل إلى سفك الدماء. ومنذ هذه اللحظة، أصبح من الممكن بصورة متزايدة أن يتوصل الغرب إلى استراتيجية فوز يتحدى بها الشيوعيون في ما يطرحونه من مفاهيم

٢١- انظر:

This analysis of the Cold War strategy is adapted from Dana H. Allin, Cold War Illusions: America, Europe and Soviet Power, 1969-1989 (New York: St. Martin's Press, 1994).

ايديولوجية تتحدث عن الكرامة الإنسانية وتقرير المصير الوطني والازدهار المادي. وتمكنت رأسمالية دولة الرفاهية الديمقراطية أن توفر بالفعل ما وعدت به الماركسية اللينينية في المقولات النظرية.

كانت الماركسية ـ اللينينية عبارة عن ايديولوجية علمانية غربية. وتم تنظيم المنافسة مع الشيوعية السوفييتية، على غير ما هو الحال بالنسبة إلى الصراع الراهن، على ميدان يميل إلى صالح الغرب. وكانت فترة "السلام الطويل"، على الرغم من اضطرابها، تعني منافسة بين أنظمة كان بوسع الغرب أن يتوقع الفوز فيها. إن الأزمة الاقتصادية التي واجهتها أوروبا الغربية عقب الحرب والسمعة الحسنة التي تمتعت بها أحزابها الشيوعية شكلت مخاطر محدقة، غير أن المخاطر استمرت من دون نهاية. وبمجرد استعادة عافيتها الاقتصادية والسياسية، أضحت الديمقراطيات الغربية أكثر قدرة على الصمود لوحدها في وجه الخطر الشمولي. وإذا كان بالإمكان إيقاف التوسع السوفييتي، فإن تفاعلات التاريخ في المدى الطويل عملت لصالح الغرب. وبناءً عليه، جاء توقع جورج كينان في عام ١٩٤٨ (الذي تم تأكيده على نحو رائع بعد واحد وأربعين عاماً)، والذي قال فيه إنه إذا أمكن تحقيق عودة الاقتصاد الأوروبي إلى وضعه السوي واستعادة الثقة في أوروبا الغربية؛ بمعنى آخر، إذا أمكن جعل أوروبا الغربية موطناً لحضارة حيوية ومزدهرة ومتطلعة إلى المستقبل، فإن الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية... لن تتمكن مطلقاً من الصمود في هذه المقارنة، كما أن مشهد الحياة الواعدة بتحقيق سعادة ونجاح أكبر في دول الجوار الغربية، سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تأثير ينجم عنه تفكيك العالم الشيوعي وزواله[٢٢].

إن التحدي الذي يجسده الإسلام الراديكالي يُعد أكثر صعوبة، لأننا لا نملك كل أدوات فهمه. وكان ديفيد أوماند الوزير في مجلس الوزراء البريطاني المسؤول عن الاستخبارات، قد لخص مؤخراً الاستراتيجية التي انتهجها الغرب لكسب الحرب الباردة في ست كلمات، منها "الاحتواء والردع والتفوق في الأداء، وأخيراً المشاركة"[٢٣]. ونحن بحاجة إلى التفكير المتأني والتعرف على المعنى الذي ترمز إليه هذه العناصر في سياق

٢٢- انظر:

George F. Kennan, lecture at Joint Orientation Conference, Pentagon, 8 November 1948, cited in John Lewis Gaddis, Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy (New York: Oxford University Press, 1982), p. 45

٢٣- انظر:

الحرب الباردة. وذلك قبل التفكير في الكيفية التي يمكن أن نطبق بها هذه العناصر على الحاضر. وأكد كينان أن الاحتواء يتعلق في معظمه ببناء القوة في الغرب أكثر من كونه يرتبط بتدمير القوة الموجودة في الشرق، أي أنه يتعلق بإعادة بناء وتجديد المجتمعات الأوروبية والمجتمع الياباني لتحصينها ضد السياسة الشيوعية. ويتطلب الردع قوة عسكرية وقدرات نووية فوق كل شيء. أما التفوق في الأداء فهو مسألة نقل نجاح الاحتواء السياسي من خانة الدفاع إلى ساحة الهجوم، وذلك عبر النجاح الذي حققته رأسمالية دولة الرفاهية، وبخاصة في أوروبا الغربية، حيث كانت المقارنة المباشرة تؤثر في تآكل الإمبراطورية السوفييتية.

السؤال هنا: هل لصيغة الحرب الباردة هذه أي صلة أو أهمية للمأزق الراهن؟ إن للردع صلة محدودة فقط، فالدول الراعية للإرهاب يمكن ردعها بأسلوب تقليدي. وقد تكون الشبكات الإجرامية الواسعة التي توفر الدعم الرئيسي للإرهابيين المتشددين قابلة للردع، خصوصاً أن أعضاء هذه الشبكات يحرصون على الأرجح، على حياتهم وعلى التمتع بحرياتهم وأسلوب معيشتهم ويفضلونها على الايديولوجية الجهادية التي يتواطؤون معها ويشاطرونها أعمالها. وعلى الرغم من ذلك، فإن طليعة الإرهابيين من الفئة التي تشبه عناصر القاعدة يمكن ردعهم عبر حرمانهم من الوصول إلى أهدافهم، وذلك عن طريق الدفاع عن الجبهة الداخلية والاستخبارات الجيدة، على سبيل المثال لا الحصر. وتتطلب سياسة الاحتواء في بعديها العسكري والشُرَطي قتل الإرهابيين وإلقاء القبض عليهم وحرمانهم من قواعد الانطلاق مثل أفغانستان. أما في جانبها السياسي فإن سياسة الاحتواء تعني حشد تأييد الإسلام المعتدل وتحسين أداء الحكومات العربية وتعزيز التحول الديمقراطي وتلطيف التوتر، إن لم يكن إيجاد حل للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، والقيام بعمل ما لمعالجة إحساس المسلمين الذين يعيشون في المجتمعات الغربية بالاغتراب الهائل، وبخاصة في أوروبا الغربية.

هناك شك في إمكانية أن يؤدي التفوق الغربي في الأداء إلى إفادة وليس إلى إلحاق الضرر بالمعركة ضد نمط من أنماط الإرهاب الغامض الذي يلهمه هذا الإحساس الطاغي بالمذلة في العالمين العربي والإسلامي.

Presentation to the IISS Global Strategic Review, Leesburg Virginia, 13 September 2003.

ويتمثل الخطر الواضح في أن تفوق العالم الغربي على العالم العربي في التطور يؤدي فقط إلى زيادة حدة المشكلة القائمة، بل هو جزء كبير من المشكلة في واقع الأمر. ومن المؤكد أن النجاح في العراق وفقاً لتوقعات المحافظين الجدد سيكون شكلاً بارزاً للغاية من أشكال التفوق في الأداء، وقد يؤثر في الحياة السياسية بالشرق الأوسط على النحو الذي يقودها إلى الأفضل. غير أن احتمالات تحقيق النجاح بهذا الحجم الهائل قد تلاشت تقريباً.

وبالنسبة إلى المشاركة، فالصعوبات الماثلة تُعد مثبطة للهمة بقدر أكبر، فالمشكلة هنا أن تنظيم القاعدة تقف وراءه ايديولوجية إسلاموية قاسية، وهي تتسم بكراهيتها للمرأة ومعاداتها للغرب وللسامية وللعلمانية، وهي الملاذ الروحي والنفسي الذي يحتمي به الملايين. وعندما انخرط الغرب في علاقة مع الشرق الشيوعي، كانت هناك مخاوف معقولة من أن تتطلب مثل هذه العلاقة تقديم تنازلات أخلاقية ترقى إلى درجة محاولة الاسترضاء. غير أن الذي ظهر لاحقاً هو أن الشرق الشيوعي هو الأكثر ميلاً إلى التنازل، لأن اللغة التي كان يستخدمها هي لغة غربية، كما أن المشاركة من خلال آليات من قبيل اتفاقيات هلسنكي كشفت درجة ابتعاد الواقع الفعلي في المجتمعات الشيوعية عن الخطاب الحماسي السائد فيها. فهل يمكن أن تتحقق شراكة مع صيغ أكثر قسوة وصرامة من دين الإسلام، في حين تُعد هذه الشراكة مزعجة بالمقارنة مع تلك الصيغ القاسية أو الصارمة؟

إن استراتيجية المعارضة والمشاركة كان يمكن أن تكون صعبة المنال في الفترة التي تلت الحادي عشر من سبتمبر عندما كان العديد من العلماء المسلمين المتشددين يرغبون في إدانة التطرف الإجرامي القاتل الذي انتهجه أسامة بن لادن. وفي السنوات الثلاث التالية لتلك الأحداث، اختفت هذه الإدانة، كما اختفت الرغبة في التأمل الثقافي الذاتي وغرقت في لجج محيط من الغضب العارم ضد الولايات المتحدة. وتخاطر الولايات المتحدة في كل مكان بالتسبب في ضرر أكثر من الفائدة بما تبذله من جهود للتحديث وإرساء الديمقراطية. وسوف تُضطر إلى تعلم فن المخادعة والمواربة، وهو أمر لم تُـجِـدْه واشنطن قط. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المهمة قد أضحت أكثر صعوبة الآن، فإن المتطلبات المسبقة لا تزال على ما هي عليه في معظمها، وقد تفهمت إدارة بوش معظم هذه المتطلبات، حتى إذا علمنا أنها قد خسرت على صعيد التطبيق

العملي بعض المساحات، ولم تكسب في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، لكي تحقق التنمية الاقتصادية الأمل المرجو، وتعمل القوة العسكرية على تثبيط عقد أي تحالف بين الدول الراديكالية وجماعات الجهاديين الذين لا يصنفون ضمن دول، فإن من شبه المؤكد أن تشمل تلك المتطلبات المسبقة العناصر التالية.

التحول الديمقراطي

هذا مشروع متكامل بالطبع وليس مجرد دواء شافٍ لعلة معينة. وهناك مقولات ترى أن الديمقراطية تُعد علاجاً لعلة واحدة، هي الاستبداد وأن هناك ديمقراطيات فقيرة وأخرى غير ليبرالية، وقد يأتي المستقبل بديمقراطيات إسلامية وغير غربية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الديمقراطيات المبنية على حكم القانون تقتضي إمكانية المحاسبة والتزام درجة من الشفافية تقلص فرص وقوع الفساد وإساءة تخصيص الموارد، مع إتاحة المجال للناس للمساهمة والمشاركة في عملية صناعة القرار. وهكذا، فإن التحول الديمقراطي سوف يخدم هدفين حيويين. فأولاً، سوف يحسن الأداء الاقتصادي ويوفر مناخاً أفضل للاستثمار، الأمر الذي يقلل فائض العمالة العاطلة التي تمثل خطراً كبيراً على الاستقرار. ثانياً، إن التحول الديمقراطي سوف يمنح الشعوب المحبطة، وحتى الشعوب التي تعيش حالة اغتراب داخلي، إحساساً بالتمكين في أوطانها يقلل من شعورها بالغضب تُجاه القوى الخارجية. ولا بد من أن يشمل الالتزام بالتحول الديمقراطي التزاماً بإدخال المرأة إلى سوق العمل في الدول التي تم فيها استبعاد النساء من المجال الاقتصادي. وكلما حدث هذا بسرعة، تسارع انخفاض معدلات الخصوبة. ومن الطبيعي أن تتعزز العوائق الثقافية لاستيعاب المرأة بسبب الخطر الاقتصادي الذي تمثله هذه العناصر النسائية الجديدة القادمة إلى سوق العمل على الحشود الضخمة من الشباب العاطلين عن العمل الذين يقضون يومهم تحت حوائط المباني في مدن منطقة الشرق الأوسط. وهذا هو أحد الأسباب، من بين العديد من الأسباب الأخرى، التي ستفرض على برنامج التحول الديمقراطي أن يمضي بوتيرة بطيئة. ومع ذلك، هناك سبب آخر وهو أن الاقتصادات الريعية في بعض الدول تقلص من دوافع الدولة والمجتمع نحو تبني الديمقراطية. ثم هناك سبب لاحق، وهو انتشار المعارضات الإسلامية التي لا يزال التزامها بالديمقراطية الغربية غير واضح، وبالتالي فهي لا تستطيع كسب ثقة الأطراف ذات العقلية الإصلاحية في الأنظمة الحاكمة، والتي تُعد ضرورية لإبرام عقد اجتماعي

يجب أن يسبق ظهور الديمقراطية. ومع ذلك، فإن حالة إيران التي يحكمها نظام إسلامي ـ وهي دولة ذات ثقافة ليبرالية وتتجه نحو الديمقراطية بصورة متزايدة، وعلى الرغم من أن هذه الثقافة ليست لها سيطرة تُذكر على الدولة ـ توفر شيئاً من بصيص الأمل.

إيجاد وسائل للحوار مع حركات المعارضة

ولكي تتمكن من إدراك المصاعب المتأصلة في الحوار، تحتاج الولايات المتحدة على وجه الخصوص إلى التعبير عن نفسها وعرض طروحاتها بصورة أفضل أمام الشباب والنخبة التكنوقراطية في المنطقة، ولن يكون هذا أمراً سهلاً في وقت تتدنى فيه مصداقية الولايات المتحدة إلى أدنى حد. ومع ذلك، فإن تطبيق خطة استراتيجية كبرى ضد الإسلام المتطرف يتطلب أن يتم النظر إلى الولايات المتحدة والدول الحليفة بوصفها شركاء في تحقيق تطور الشعوب التي تعتنق هذا الدين بدلاً من النظر إليها باعتبارها قوى شريرة أو قوى خرقاء تسعى إلى فرض هيمنتها، أو الأسوأ من هذا كله التعامل معها على أساس أنها تُعد خصماً دينياً. وسوف يعترض سبيل ذلك الجهد ـ إذا قُدِّر له أن يتم ـ ما أسماه فؤاد عجمي حب القتال وجلد الذات، وهما سمتان ملازمتان للخطاب العربي المعاصر. كما أن التعبير الديني في لغة المعارضة يمثل تحدياً أكثر تثبيطاً للهمة. وهناك إشكالية أخرى تفرضها الحاجة إلى إشراك المعارضة الدينية من دون تقويض دور المعتدلين، بالتظاهر بإضفاء شكل من أشكال الشرعية الحصرية على نظرائهم المتدينين المحافظين.

إقامة ارتباط ديني وثقافي مع الإسلام المعتدل

هنالك فهم عام وشبه بديهي يرى أن الإسلام المعتدل هو الحليف الفاعل الوحيد للغرب ضد الإسلام المتطرف. غير أن الإسلام المعتدل يواجه انتقادات بشأن صلاته مع وضع قائم يتصف بحكم الواقع بالفساد والسلطوية في منطقة الشرق الأوسط، ومن المرجح أن تتعرض مصداقيته لمزيد من التشكك إذا أقبل على إقامة أي علاقة مع الغرب أو مع أمريكا على وجه التحديد. وكما لاحظنا في ما سبق، فإن ايديولوجية الجهاد التقليدي أصبحت أكثر تساهلاً، إذ إن علماء الدين في جامعة الأزهر بالقاهرة أصبحوا متساهلين مع التطرف ويتغاضون الآن عن قتل الأمريكيين في العراق. وأضحى التوجه القائم هو الميل

نحو تعريف موسع لما يمكن أن يقتضيه الجهاد الدفاعي، وبمعنى آخر، أصبح التوجه يسير في الاتجاه الذي يسير عليه أسامة بن لادن.

إن مشهد القوات الأمريكية في العراق وصور إساءة معاملة السجناء في سجن أبو غريب واستمرار ارتباط القوة الأمريكية مع نهج الحكم الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على الفلسطينيين كلها عوامل تغذي الغضب العارم وتشحذ حدة الايديولوجية الدينية. وفي الواقع، هناك ندرة في ظهور توجهات موازية تساعد على تحقيق التوازن. ويتوقع جاك مايلز، الباحث الأمريكي في مجال الأديان.. أن العالم الإسلامي قد يكون مرهقاً من جراء الحرب المستعرة، مثلما كان الغرب مرهقاً بعد حروب الأعوام الثلاثين التي أدت إلى التحرير والتنوير[٢٤]. وقد يبدو هذا مثل بصيص أمل، غير أن النقطة الرئيسية تتمثل في أن على الغرب أن يبحث عن وسائل ذكية وفاعلة لتشجيع التطور العضوي في العالم الإسلامي بدلاً من مواجهته بمبادئ ومُثل غربية تبدو مهددة له أكثر من كونها مساعدة على تمكينه.

فلسطـيـن والعراق

إن فلسطين ليست مصدراً للمشكلات التي تواجه أمريكا في المنطقة، غير أنها يجب أن تكون جزءاً من الحل. إن القوة الملتهبة للقضية الفلسطينية التي تشعل النار في كل أنحاء العالم الإسلامي وصلت إلى مستوى سوف يعيق بصورة تامة أي ارتباط أمريكي مع هذا العالم. ومن المؤكد أنها سوف تعرقل الجهود المبذولة لتعزيز الصيغ الأكثر اعتدالاً من الإسلام وتمنع التوصل إلى أي شراكة معها. وليس بإمكان الولايات المتحدة، بل ينبغي عليها ألاّ تطلب تنازلات تهدد أمن إسرائيل، ولكن الواقع الاستراتيجي الذي وصفناه في ما سبق يتطلب مشاركة أمريكية أكثر نشاطاً وفاعلية. إن العوامل المحبطة لا تزال قوية، فالأطراف لا تزال متباعدة، والمجتمعات اعتراها الشعور بالوهن، غير أنها لم يصلا إلى مرحلة الاستنـزاف

٢٤- انظر:

Jack Miles, 'Religion and American Foreign Policy', Survival vol. 46, no. 1, spring 2004, p. 33.

التام، والسياسة في المعسكرين تظل ثابتة، ولن تتمكن الإدارة الأمريكية الجديدة من تجاهل قيودها وأعبائها الداخلية الخاصة.

غير أن واشنطن يجب أن تثبت أنها تضغط من أجل توفير الظروف المواتية لإنشاء دولة فلسطينية ناجحة، وتتمثل هذه الظروف في اتصال الرقعة الجغرافية وتوافر الحدود القريبة من الخط الأخضر مع التعديلات المعقولة. إن الفشل في ذلك لن يقف تأثيره عند حدود التكلفة الدبلوماسية في المدى القصير، وإنما سيؤدي إلى مضاعفات في المدى الأبعد، في شكل أعمال عنف، تكون مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة وتتجاوز حدودها. لقد أتاح غياب ياسر عرفات عن المسرح والانسحاب الإسرائيلي من غزة فرصة جديدة لإدارة بوش للقيام بالتدخل الدبلوماسي. وبالنسبة إلى العراق، تتمثل النقطة المهمة في أن الحوارات التي جرت سابقاً حول ما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية للسلام بين إسرائيل وفلسطين أو لتحقيق تحول ديمقراطي في العالم العربي عبر تغيير النظام في العراق. هذه الحوارات أضحت الآن موضع نقاش جديد، ولكن العقل العربي لا يزال يربط بين الاحتلال الأمريكي للعراق والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على نحو يصعِّب من عملية الفصل بينهما.

الحلفاء

لقد هزت أزمة العراق حلف شمالي الأطلسي على نحو أعمق مما فعلت أي أزمة أخرى، ويعد حجم المعارضة الشعبية الأوروبية الناشئة ضد السياسات الأمريكية غير مسبوق. وتحتاج إدارة الرئيس بوش في فترتها الثانية إلى استعادة دعم القاعدة الشعبية في الأسرة الأطلسية، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل. أولاً، وعلى وجه التحديد، لأن سمعة أمريكا في العالم العربي أضحت مسمومة جداً، وهناك حاجة إلى تدخل أطراف أخرى من الدول الغربية ذات المواقف المختلفة لكي تقود تنفيذ بعض المشروعات الموضحة أعلاه. ثانياً، لقد توسعت أمريكا عسكرياً بما يفوق مواردها، وهي بحاجة إلى شركاء عسكريين قادرين ومستقلين لكي يتولوا بعض الأعباء، وخصوصاً تلك المتعلقة بأنشطة بناء الدول. ثالثاً، إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على الدعم الذي تقدمه لها الدول الديمقراطية ذات التوجه المشابه، فإنها لن تتمكن من استعادة

الشرعية المفقودة اللازمة لجعل القوة الأمريكية ـ التي يجب أن تـُمـارس أحادياً في الواقع ـ محسوسة لدى أغلب دول العالم.

ويمكن لنا تجزئة حجة الشرعية نفسها إلى عناصر عديدة، فبينما ستكون هناك حالات يكون فيها العمل العسكري ضرورياً من دون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن كسب إجماع حول هذا العمل من حلفاء أمريكا سوف يسهل تنفيذ الإجراءات الأمريكية بقدر كبير. وتعد حرب كوسوفو عام ١٩٩٩ مثالاً على هذا، فقد عارضتها روسيا في مجلس الأمن، ولكنها حصلت على موافقة حلفاء أمريكا في حلف شمالي الأطلسي. وبالنسبة إلى الذين يتخيلون أن أمريكا تعيش في عالم تنحاز فيه موسكو بقدر أكبر إلى أجندة أمريكا في مكافحة الإرهاب من باريس مثلاً، يجدر بهم أن يتذكروا هذه الحرب التي خاضتها أمريكا ضد قوات سلوبودان ميلوسوفيتش، وهي حرب تم خوضها انطلاقاً من القيم، وقد أيدتها باريس، بينما لم تؤيدها موسكو، وهذا موقف يظل باقياً ومؤثراً في المستقبل المنظور أيضاً.

إن تشويه صورة فرنسا في الخطاب السياسي الأمريكي كان عملاً قبيحاً على وجه التحديد، وله ضرر على المصالح الأمريكية. وعلى الذين يشاركون فيه أن يواجهوا هذا السؤال الصعب: أين هو حشد الحلفاء المحتملين إذا كانوا لا يستطيعون حتى استقطاب دعم الديمقراطيات ذات التفكير المشابه، وإن كانت مستقلة الرأي، لكي تقف إلى جانبهم؟ وفي فترة العمل الدبلوماسي التمهيدي لحرب العراق، كانت فرنسا وألمانيا مثل طائري كناري في حقل ألغام، وكانتا ترسلان مؤشرات مبكرة عن الرائحة السامة المتصاعدة من بداية المعارضة المعادية لأمريكا التي عمت أعضاء مجلس الأمن بأكمله تقريباً، ومن بين أولئك حلفاء لأمريكا يُفترض أن يكونوا من الذين يعول عليهم، مثل تركيا. وعلاوة على ذلك، فإنه في أغلب الأحيان يعود الاستماع إلى النصيحة بفائدة. إن عدم تمكن الولايات المتحدة من الحصول على أغلبية في مجلس الأمن، وعدم إقناعها لأغلبية سكان أوروبا أو حكومات حلفائها السابقين بدعم حرب العراق يعكس لنا شيئاً عن الحرب نفسها، فقد كانت الولايات المتحدة في مزاج فردي لا يخدمها بصورة جيدة. واشتمل القدر الأكبر من الحوار حول العراق على انقسامات حادة حول قضايا مثل الشرعية الدولية والرؤيتين الفرنسية والأمريكية عن النظام العالمي وتعددية الأطراف المشاركة في مواجهة القطبية الأحادية. وكان هذا الجدل

مهماً، غير أن الجدل الرئيسي كان يدور حول مسألة أساسية، وهي "هل كان قرار غزو العراق في ربيع عام ٢٠٠٣ عملاً حكيماً أم غير حكيم؟". أشارت كل الأدلة التي تراكمت خلال فترة الشهور الثمانية عشر اللاحقة إلى أن إجابة الرئيس شيراك عن هذا السؤال كانت صحيحة، بينما كانت إجابة جورج بوش مخطئة.

ولكن، كما تحتاج إدارة بوش إلى معالجة الخسارة الهائلة لمكانة أمريكا في أوروبا، تحتاج الحكومات الأوروبية إلى التكيف مع واقع فترة الرئاسة الثانية لبوش، والتي ستمتد لمدة أربع سنوات أخرى. وليس بوسع هذه الحكومات أن تستخدم خلافاتها مع الإدارة الأمريكية، أو غضبها المستمر بشأن العراق كأعذار لتجاهل المهددات الأمنية المتنامية. وسوف يتطلب بذل جهد لاستعادة الإجماع القائم بين طرفي المحيط الأطلسي بشأن معالجة هذه المخاطر أن يبتلع الطرفان غضبهما.

وعلاوة على ذلك، ينبغي على الأوروبيين أن يدركوا وجود انقسامات متأصلة في الرؤى عبر الأطلسية، وهي ليست مجرد إفرازات لوجود بوش أو لراديكالية المحافظين الجدد. وتشمل هذه الانقسامات، تقويمات مختلفة نوعاً ما للخطر الإرهابي، فليس من الواضح ما إذا كان المحللون وصانعو السياسات الأوروبيون يأخذون خطر أسلحة الدمار الشامل بالقدر نفسه من الجدية التي توجد لدى نظرائهم الأمريكيين في المشهد السياسي بأكمله. وبينما يعارض الجانبان بشدة الاندفاع الإيراني نحو امتلاك أسلحة نووية، وقادت باريس ولندن وبرلين جهوداً دبلوماسية لإيقافه، فإن من المرجح أن تكون الولايات المتحدة، حتى تحت إدارة يقودها المرشح جون كيري أكثر ميلاً نحو اعتبار هذا الاندفاع غير مقبول، ولا يمكن السكوت عنه. وهنالك اختلافات قائمة منذ أمد طويل حول إسرائيل وفلسطين، وهي ليست حول حدود اتفاقية محتملة للسلام بقدر ما هي حول تحديد الجهة التي يُلقى عليها باللوم في عدم التمكن من التوصل إلى مثل هذه الاتفاقية[٢٥].

٢٥- انظر:

See Dana H. Allin and Steven Simon, 'The Moral Psychology of US Support for Israel

ويجدر بنا أن نتذكر على أي حال أن العلاقات عبر الأطلسية في سنوات كلينتون ـ والتي يتذكرها الأوروبيون الآن بقدر كبير من الحنين إلى الماضي ـ لم تكن تخلو من المتاعب. فقد كانت حرب البوسنة مصدراً لتبادل الاتهامات التجريمية المريرة بين طرفي المحيط الأطلسي حتى أقدم الحلفاء على اتخاذ إجراء حازم ومشترك في عام ١٩٩٥. ويعتقد العديد من مسؤولي الأمن القومي في عهد الرئيس كلينتون أن مواقف الحكومات الأوروبية كانت غير مبالية في تجاهلها لخطط إيران الرامية إلى تحقيق الانتشار النووي، فضلاً عن التورط الإيراني المستمر في الأنشطة الإرهابية المعادية لإسرائيل وأمريكا. وعلاوة على ذلك، حتى بين أشد الديمقراطيين انتقاداً لحرب العراق التي تشنها إدارة بوش الثانية، فهنالك غضب من أن الحكومات الأوروبية لم تجتهد كثيراً في الضغط على العراق قبل الحرب من أجل الوفاء بالتزاماته في نزع التسلح (وهنا تستحق باريس انتقاداً خاصاً في واقع الأمر).

هنالك أيضاً توجهات طويلة الأمد سوف تزيد المصاعب التي تواجهها العلاقات. وعلى الجانب الأوروبي، سون يكون للسكان المسلمين الذين يتزايد عددهم ثقل انتخابي متنامٍ، وهو سبب يدعو إلى معالجة المنغصات الشرق أوسطية للعلاقات عبر الأطلسية في القريب العاجل وليس لاحقاً. أما على الجانب الأمريكي، فإن التيار المحافظ، المتمثل في حالة "الولايات الحمراء"، الذي فاز بأغلبية ضئيلة في هذه الانتخابات، سوف يستمر كقوة سياسة مؤثرة حتى بعد أن ينهي بوش فترته الثانية. ومن المحتمل أن يهيمن على الكونجرس الأمريكي إلى ما بعد عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يضع قيوداً على قدرة أي رئيس أمريكي قادم على خلق أرضية مشتركة مع حلفاء الولايات المتحدة حول موضوعات مثل ارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي.

ومع كل هذه المسائل المثيرة للقلق، فإنه ليس من المعقول أن تتحول الجوانب المقلقة بشأن مستقبل التحالف عبر الأطلسي إلى تنبؤات لتحقيق أغراض ذاتية. وينبغي عدم السماح للتوترات الهيكلية في الحلف، والتي لا يمكن نفيها، لتغذية أوهام تتزايد قوة وهي ضارة بالكامل. وتتمحور هذه الأوهام في أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر نفسها هي المسؤولة على نحو ما عن انقسام هذا الحلف ـ غير أن الحقيقة هي العكس، فقد توحدنا بفعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وقدم حلفاء أمريكا، ومن ضمن هؤلاء فرنسا وألمانيا، دعماً

غير محدود للحرب في أفغانستان. والسؤال المطروح الآن هو: هل سيكون لدى الأمريكيين والأوروبيين الإرادة والحكمة اللازمتان لاستعادة بعض من تلك الوحدة؟ سيعتمد القدر الأكبر من تحقيق هذا الهدف على الكيفية التي سوف تسير عليها الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في العراق.

إن القيام بتعبئة ضخمة لمواجهة ايديولوجية إسلاموية معادية ومحاولة الدخول في حوار معها في الوقت نفسه سوف تكون له انعكاسات على السياسة الخارجية والداخلية لأمريكا، ويتطلب النضال العقائدي اهتماماً بالجوانب غير المحسوسة في سمعة الولايات المتحدة وهيبتها وقيادتها.

ويزيد التوجه المسيحي نحو التدين من تعقيد هذا النضال الايديولوجي، وهو توجه كان مهماً في إعادة انتخاب بوش وإن لم يكن العامل الحاسم في ذلك. وليس هناك من سبب يدعو إلى التشكك في حرص الرئيس بوش على تجنب إثارة الكراهية ضد الإسلام، كما لا يبدو أنه يريد شن حرب دينية أو إثارة "صراع حضارات". ومع ذلك، فبينما تصور الإدارة الأمريكية سياساتها بصيغ وعبارات لاهوتية صارخة، فإن القناعات الدينية التي يعبر عنها الرئيس والخطاب الأصولي المتحمس لكثيرين من أتباعه امتزجا مع شيء من النـزعة الإقصائية التقليدية التي عبر عنها الرئيس ويلسون سابقاً، وأصبحت تتجسد الآن في تطرف المحافظين الجدد. إن المخاطرة التي تواجهها الولايات المتحدة هي أن المسلمين لن يفرقوا بين المبررات التي تقف خلف استخدام القوة في العراق والتهديدات المبطنة باستخدام القوة ضد سوريا وإيران من جهة ـ ومن جهة أخرى اللغة الدينية التي أصبحت بارزة للغاية في الخطاب الديني الأمريكي. وعلى المنوال نفسه، هناك خطر يتمثل في "فجوة القيم" المتنامية بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الأكثر علمانية.

ومن المفهوم أنه نتيجة لزخم الصدمة المستمرة التي نجمت عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن كل شيء آخر سوف يُحال للحرب على الإرهاب ويخضع لمقتضياتها. غير أن هذا الإخضاع غير مفهوم لدى بقية العالم، وهو ليس في مصلحة أمريكا نفسها. وهو يعني في واقع الأمر انتهاء فهم السياسة الخارجية الأمريكية بوصفها جهداً عاماً لتوسيع المصالح الأمريكية ونشر القيم التي تدافع عنها أمريكا في أنحاء العالم المختلفة. ولهذه النهاية مردود مفزع، حيث إنه سيحرم الولايات المتحدة من الانخراط والمشاركة في صياغة العالم الذي يُعد ملائماً ومساعداً على كسب الحرب على الإرهاب. إن ما تحتاج إليه أمريكا هو العكس، وهو

وضع استراتيجية ضد العدو المحدد والمشكلة المحددة المتمثلة في التطرف الإسلامي ـ العربي، وأن يتم تضمين هذه الاستراتيجية في خطة استراتيجية كبيرة تتجاوب مع قدرات أمريكا وقوتها وتحشد قوة حلفائها وتعمل على استعادة هيبة الزعامة الأمريكية في العالم.

إساءة تقدير الخطر وماينتج عنها

جيفري ريكورد

العنوان: إساءة تقدير الخطر وما ينتج عنها

الكاتب: جيفري ريكورد

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"سرفايفل" (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثاني، صيف عام ٢٠٠٤، ص ص. ٥١ ـ ٧٢

نُشـِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٤©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Threat Confusion and its Penalties**

Author: Jeffrey Record

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 2, Summer 2004, pp. 51-72.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

افترضت الولايات المتحدة خلال النصف الأول من فترة الحرب الباردة، وادعت بأنها تتعرض إلى تهديد أمني موجه من قبل المنظومة الشيوعية الدولية، وكان هذا الافتراض يشمل جميع الدول الشيوعية ودول العالم الثالث وجميع تلك الدول التي تعتنق الفلسفة الاشتراكية، باعتبارها أعداءً دون استثناء أو تمييز. لكن الافتراض تجاهل الفوارق القومية والعداوات الموجودة داخل الكتلة الشيوعية، حيث إن هناك تعارضاً كبيراً بين النظرية الشيوعية والنظرية القومية. كما أسقط أيضاً تأثير وتفرد الظروف المحلية، إضافة إلى الفوارق في الاهتمامات الاستراتيجية لجميع الأطراف في العالم غير الشيوعي.

وقد دفع افتراض التعرض للتهديد الولايات المتحدة إلى الدخول في حرب فيتنام التي لم تكن في الأصل نتاج مؤامرة عالمية، بل كانت بسبب ظروف وتبعات محلية. فالشيوعيون الفيتناميون، شيوعيون، لكنهم أولاً وأخيراً فيتناميون تسودهم النظرة القومية، وكانوا يناضلون من أجل إبعاد القوة الأجنبية والنفوذ الخارجي عن بلادهم. ولم يكن الفيتناميون يتلقون أوامر من أي جهة سواء كانت تلك الجهة هي موسكو أو بكين أو غيرها؛ بل على العكس من ذلك تماماً مارسوا اللعبة بمهارة فائقة، للاستفادة من التنافس بين الصين والاتحاد السوفييتي وعملوا على الإيقاع بينهما، دون أن يعطوا أي اعتبار لمسألة التضامن الشيوعي الدولي أو أن يسمحوا لها بإعاقة المصالح القومية للبلاد. وذهب الفيتناميون بعد أن تمت لهم هزيمة الأمريكيين، إلى غزو كمبوديا، وهو الحدث الذي عوقبوا بسببه من قبل الشيوعيين الصينيين بالتدخل في بلادهم.

ولم تكن الشيوعية الفيتنامية في ستينيات القرن الماضي تمثل أي خطر على الولايات المتحدة ولم يتجاوز طموحها منطقة الهند الصينية Indochina الفقيرة، والتي كانت لا تشكل أي أهمية استراتيجية تُذكر بالنسبة للولايات المتحدة. لكن من المؤكد أن وجود فيتنام موحدة ـ حتى تحت مظلة شيوعية ـ كان أمراً يشكل تهديداً للمصالح الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا أكثر مما يسببه لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. ولم يطح الفيتناميون فقط بالخمير الحمر المدعومين من قبل الصين، بل دخلوا في تحالف عسكري رسمي مع الاتحاد السوفييتي هدف وبجانب أشياء أخرى، إلى احتواء المد الصيني في جنوب شرق آسيا.

ومن المؤكد أن تصنيف وتمييز الخطر أو مصدر التهديد هو أمر ضروري وحيوي للغاية من أجل وضع استراتيجية قوية وفاعلة، كما أنه يشكل أمراً ضرورياً أيضاً من أجل تبني خيارات ذكية في ظل محدودية الموارد. ومن شأن الفشل في التمييز والتفريق بين التهديدات الكبرى والأقل خطورة وبين التهديدات القائمة والبعيدة أن يأتي بالعديد من الكوارث ويؤدي إلى عدم اتخاذ القرارات الصحيحة، ويسبب كثيراً من المشكلات الاستراتيجية ويشجع على الدخول في حروب وصراعات يمكن تجنبها. وبالتالي يؤدي إلى الدخول في الحرب التي تستند إلى التهديدات والمخاوف الأقل على حساب حرب الضرورة ضد الأخطار القائمة والقاتلة، وهذا هو ما حدث بالنسبة للولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي عندما أخطأت في الدخول في حرب في فيتنام، وذلك بحجة أنها تشكل خطراً على مصالحها الأمنية في العالم. وهو أيضاً ما حدث لها في عام ٢٠٠٣ عندما أخطأت في اعتبار الدول المارقة، والتي كانت مطوقة ومردوعة أصلاً، امتداداً للإرهاب الدولي الذي لم يتم ردعه أو تطويقه، وذهبت على هذا الأساس لغزو العراق واحتلاله. وبشكل ما خلطت الولايات المتحدة بين صدام حسين وأسامة بن لادن آخر وذهبت إلى العراق تحت مسمى الحرب على الإرهاب، وكانت النتيجة إضعاف الحرب ضد الإرهاب وتحول الجهود بعيداً عن حرب الضرورة على تنظيم القاعدة والعناصر والتنظيمات التي تسير على هديه وتعتنق نهجه في أنحاء العالم كافة.

كانت البداية مع وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي نفذتها عناصر تابعة لتنظيم القاعدة واستهدفت مواقع مهمة في نيويورك وواشنطن. وفي أعقاب تلك الهجمات أعلنت إدارة الرئيس بوش عن عزمها على خوض حرب دولية واسعة النطاق ضد الإرهاب الذي يواجهه العالم. واستخدم الرئيس وكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية مصطلحات عدة لتلك الحرب، فقد أطلقوا عليها تارة " الحرب العالمية على الإرهاب" وتارة أخرى " الحرب على الإرهاب العالمي" وأخيراً المصطلح الأكثر شيوعاً وهو "حرب الإرهاب". ووصف الرئيس بوش الإرهاب بالشر، والحرب ضده بالحرب بين الحضارة والبربرية، وبين

الحرية والخوف، وبين النور والظلام، وبين الخير والشر[١]. وصور بوش مهمة الولايات المتحدة بنداء العصر الذي يستوجب تخليص العالم من الإرهاب والشر، وهو ما قاله بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر على أحداث الحادي عشر من سبتمبر[٢].

ظلت إدارة بوش وعبر سلسلة من الوثائق والأحاديث والمؤتمرات الصحفية خلال الفترة ما بين الحادي عشر من سبتمبر حتى نهاية العمليات العسكرية الرئيسية في العراق تكرر رؤيتها حول تهديد الإرهاب الدولي وشملت تلك الرؤية المنظمات الإرهابية وما يُسمى بالدول المارقة[٣]. ووفقاً لما تضمنته استراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في فبراير ٢٠٠٣، فإن جميع المنظمات الإرهابية المحلية منها أو الإقليمية أو العالمية تشكل خطراً على الولايات المتحدة، لأنها تمثل جزءاً من تركيبة إرهابية تتميز بقدرتها على اختراق الحدود واستخدام التكنولوجيا الحديثة ومرونة الاتصال والربط داخل المجموعات وبينها[٤]. ووفقاً للرؤية الأمريكية هذه، فإن الترابط والتداخل بين المنظمات الإرهابية والمحلية والإقليمية والعالمية يشمل الربط المباشر عبر التعاون العملياتي مثل التبادل الاستخباري والاستفادة من الموارد والأشخاص والملاذات الآمنة، هذا إضافة إلى الروابط غير المباشرة التي تتمثل في اعتناق وترويج أجندة استراتيجية متشابهة وتعزيز الجهود من أجل رسم صورة مناسبة ومقبولة لقضيتهم على المستوى الدولي[٥].

بناءً على ما سبق، فقد قررت استراتيجية الأمن القومي أن على الولايات المتحدة أن تلاحق المنظمات الإرهابية أينما كانت، من أجل القضاء على أي روابط بين القوي والضعيف منها وعزلها بعضها عن بعض

١- ستكون الغلبة لنا: الرئيس بوش في وجه الحرب والإرهاب والحرية

We will Prevail: President George W. Bush on War, Terrorism, and Freedom, National Review (New York: Continuum International Publishing Group, Inc., 2003), pp.17, 24,32,39,62,72,85,117,122.

٢- المرجع نفسه.

٣- أهم مستندين في هذا الجانب هما: استراتيجية الأمن القومي التي أعلنها الرئيس بوش في سبتمبر ٢٠٠٢، والاستراتيجية القومية الأمريكية الخاصة بالحملة ضد الإرهاب والصادرة في فبراير ٢٠٠٣.

٤- الاستراتيجية القومية لمحاربة الإرهاب، ص ٨.

٥- المصدر نفسه، ص ٩.

وجعلها في حالة تكون فيها أكثر عرضة للهزيمة[٦]. وبتعبير آخر، أرادت استراتيجية الأمن القومي القول إن المنظمات الإرهابية المحلية والإقليمية والدولية لا يمكن دحرها دون استراتيجية عمليات منسقة تستهدف الأطراف التي تدعم تلك المنظمات. وتم تأكيد هذا الحكم من خلال ما تضمنته استراتيجية الأمن القومي الخاصة بمكافحة الإرهاب، والتي وضعت إطاراً عملياتياً مترابطاً للتعامل مع خطر الإرهاب، وربطت بين مخاطر المنظمات العالمية والإقليمية ومن ثم المنظمات الإقليمية والقومية، نزولاً إلى المنظمات المحلية الأقل خطورة، إضافة إلى المخاطر[٧].

وهكذا إذاً فإن الحرب على الإرهاب، على الأقل من الناحية المفاهيمية، هي حرب تشمل كل المنظمات الإرهابية بغض النظر عن حجم الخطر الذي تشكله بالنسبة للولايات المتحدة، وما إذا كانت تلك المنظمات والمجموعات الإرهابية تشكل بالفعل خطراً على مصالح الولايات المتحدة أم لا. فهي ليست حرباً على تنظيم القاعدة فحسب، بل هي حرب على منظمات ومجموعات أخرى مثل حماس في الشرق الأوسط وأوم شينريكيو Aum Shinrikyo في اليابان وعلى الحركة الإسلامية في أوزبكستان وعلى اليهودية كاهانا خاي Kahane Chai وعلى حزب العمال الكردستاني وعلى نمور جبهة تحرير إقليم التاميل السريلانكي، وعلى جيش التحرير الكولومبي وعلى الجيش الجمهوري الايرلندي ومنظمة سيندیرو لومينوسو Sendero Luminoso "الدرب المضيء" في بيرو وغيرها من المنظمات الأخرى التي صنفتها الإدارة الأمريكية ضمن قائمة المنظمات الإرهابية. ومن الممكن أن تؤدي العوائق التي تسببها مسألة نقص الموارد إلى الخروج بتصنيف محدد يميز بين الخطيرة والأقل خطورة لتحديد أولويات التعامل. لكن بشكل عام فإن التصنيف الرسمي للمنظمات الإرهابية يدور حول المفهوم السابق.

إن السياسة التي ترتكز على هذه النظرة من شأنها أن تشجع على إضافة المزيد من المنظمات الإرهابية المعادية، كما أنها تشجع حكومات الدول المختلفة على قمع جميع أشكال المقاومة الداخلية باسم الحرب ضد

٦- المصدر نفسه.

٧ - المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٣.

الإرهاب. ويتضح هذا الجانب بشكل جلي من خلال فشل الولايات المتحدة في تحديد فاصل واضح بين حربها ضد تنظيم القاعدة وحرب الإسرائيليين على المقاومة الفلسطينية التي تناضل ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، والتي يدّعي رئيس وزرائها ارييل شارون بأنها جبهة أخرى من جبهات الحرب العالمية على الإرهاب. وإضافة إلى استخدام إسرائيل للتكنولوجيات العسكرية الأمريكية المتقدمة لقتل القادة الفلسطينيين، فإن هذه الحالة ستشجع حركة حماس الفلسطينية التي تُعتبر المقدم الحقيقي للخدمات للشعب الفلسطيني، على توسيع دائرة أهدافها لتشمل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وقد يمتد الأمر ليشمل أهدافاً داخل الولايات المتحدة نفسها[٨].

بالإضافة إلى هذا الخلط بين جميع المنظمات الإرهابية حول العالم، فهناك عنصر آخر يُضاف إلى مكونات الخطر الإرهابي المفترض، ألا وهو عنصر الدول المارقة. وهي الدول التي يتم تصنيفها على أنها تلك التي تعمل على ترهيب مواطنيها وتهديد جاراتها وتسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل لاستخدامها في أعمال عدائية ضد الآخرين، كما أنها تعمل أيضاً وفق التصنيف الموضوع لها على رعاية المنظمات الإرهابية التي تمارس الإرهاب الدولي، وترفض تطبيق أسس وقيم حقوق الإنسان الأساسية وتكره الولايات المتحدة وتعارض مواقفها كافة[٩].

وحددت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي صدرت عن البيت الأبيض في سبتمبر ٢٠٠٢ العراق وإيران وكوريا الشمالية باعتبارها دولاً مارقة، وقالت: "يجب أن نكون مستعدين لإيقاف الدول المارقة وحلفائها من الإرهابيين قبل أن تصبح لديهم القدرة على استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها[١٠]. ويعني هذا أنه يجب على الولايات المتحدة، ونظراً لطبيعة أهداف الدول

٨- ديفيد آر ساند، مقتل إسرائيل للشيخ ياسين يضع الولايات المتحدة في موقف صعب، واشنطن بوست، بتاريخ الثالث والعشرين مارس ٢٠٠٤

David R. Sands, 'Israel's Killing of Yassin Puts US in Line of Fire', Washington Times, 23 March 2004; James Bennet, 'Palestinians Swear Vengeance for Killing of Cleric by Israelis', New York Times, 23 March 2004.

٩- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ص١٤.

١٠- المصدر نفسه.

المارقة والمنظمات الإرهابية، أن تفعل كل ما في وسعها من أجل احتواء خطر تلك الدول والمنظمات وألاّ تعتمد على رد الفعل كما كانت تفعل في السابق[١١]. إن أعداء الولايات المتحدة لا ينظرون إلى أسلحة الدمار الشامل على أنها آخر الخيارات، بل كأحد الخيارات وكأدوات للعدوان العسكري. من هنا فإن الولايات المتحدة ستقوم بأعمال استباقية وقائية عندما تستدعي الضرور ذلك"[١٢].

من خلال العرض السابق يمكن القول إن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تعتبر أن جوهر خطر التهديد الإرهابي يتمثل في العلاقة التلازمية بين التطرف الديني وأسلحة الدمار الشامل، والتي وصفها الرئيس بوش بنقطة التقاء التطرف بالتكنولوجيا، وهو الأمر الذي يزيد من خطر التهديد الإرهابي، ويستدعي من الولايات المتحدة وكما قالت وثيقة استراتيجية الأمن القومي أن تتعامل مع مثل هذه المخاطر والتهديدات قبل أن تتبلور بشكل كامل وتسبب أضراراً بليغة[١٣]. وفي هذا الإطار، أوضح الرئيس بوش خلال حديث له أمام حفل تخريج دفعة من طلاب الأكاديمية العسكرية في وست بوينت في يونيو ٢٠٠٢ أنه: "عندما يحدث انتشار للأسلحة الكيميائية والبيولوجية إلى جانب تكنولوجيا الصواريخ البالستية فسيصبح بإمكان حتى الدول الضعيفة والمجموعات الإرهابية الصغيرة أن تمتلك قدرة هائلة لتحدث تدميراً كارثياً وتهاجم الدول الكبيرة"[١٤]. وفي أعقاب ذلك تحدث وزير الدفاع دونالد رامسفيلد عن الرابط بين شبكات الإرهاب والدول الإرهابية وأسلحة الدمار الشامل، باعتبار أنه أمر يمكن أن يجعل من الدول الصغيرة المسلوبة القوة أو حتى من المجموعات الإرهابية الصغيرة نسبياً، خصوماً أقوياء[١٥].

---

١١ المصدر نفسه، ص ١٥.

١٢- المصدر نفسه.

١٣- المصدر نفسه.

١٤- تصريحات أدلى بها الرئيس بوش خلال حفل تخريج دفعة من الأكاديمية العسكرية في وست بوينت. انظر:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html

١٥- دونالد رامسفيلد: سيكون ثمن التراخي باهظاً
Donald Rumsfeld, ' The Price of Inaction Can be Truly Catastrophic', Asahi Shimbun, Japan, 10 September 2002.

وقد عرّفت إدارة بوش بشكل دقيق وصحيح العلاقة بين الأصولية والتكنولوجيا وتحديداً الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، باعتبار أنها تشكل تهديداً خطيراً للولايات المتحدة. اليوم وفي ظل الظروف الحالية التي سادت في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن من المؤكد أن أي افتراض يقول إن تنظيم القاعدة سيتردد ولو للحظة في استخدام أسلحة الدمار الشامل إذا ما وقعت في حوزته، سيكون أمراً إجرامياً وغير مسؤول على الإطلاق. لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها من أجل ضمان عدم وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين ومنع أي عملية تزاوج محتملة بين الشبكات الإرهابية ومصادر أسلحة الدمار الشامل.

لكن من الخطأ الخلط بين جميع المنظمات الإرهابية داخل بوتقة واحدة والتعامل معها دون تصنيف أو تمييز، كما أنه من الخطأ أيضاً الجمع بين إيران وكوريا الشمالية والعراق في خانة واحدة واعتبارهما جميعاً أعداءً دون تفاوت. ونظراً لأن معظم المنظمات الإرهابية لديها أجندة محلية لا تمثل تهديداً للمصالح الأمنية للولايات المتحدة، فإن أي استراتيجية تقوم على شن حروب في أماكن غير ضرورية ودون أن يكون هناك خطر محدد يهدد المصالح الأمريكية سيؤدي إلى دخول الولايات المتحدة في صراعات ليست لها نهاية وغير ضرورية على الإطلاق. فعلى سبيل المثال ما الهدف الذي سيكون وراء الدخول في صراع مع منظمة مثل باسك إيتا Basque ETA؟ ومن الممكن أن يكون الإرهاب كوسيلة للعنف مرفوض أخلاقياً، لكن ليس كل الإرهابيين يشكلون تهديداً للولايات المتحدة.

ومن الواضح أن كثيراً من التعقيد والتشابك يحيط بالمسألة برمتها، فباكستان مثلاً التي تُعتبر حليفاً أساسياً للولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، وهي التي تلاحق فلول عناصر حركة طالبان حالياً، قدمت مساعدات مهمة جداً لكوريا الشمالية في إطار برنامج أسلحتها النووية، كما أنها تدعم الإرهاب في كشمير، وتقيم على أراضيها آلاف المدارس الإسلامية التي يُعتقد أنها كانت السبب المباشر في تنظيم الشباب وتغذيتهم بالأفكار التي تشجعهم على الانخراط تحت لواء المنظمات الإرهابية العالمية[١٦].

١٦- تيم ام. سي. جيرك وماسيمو كالابريسي: هل باكستان صديقة أم عدوة؟

هناك فواصل واضحة تفصل الدول الإرهابية وتفرق بين مواقفها، فإيران وسوريا قدمتا دعماً لمنظمات إرهابية خارج حدودها أكبر بكثير من ذلك الذي قدمه عراق صدام حسين أو قدمته كوريا الشمالية. ومن الصعوبة بمكان أن تلتقي أو تنسجم البرامج والأجندة السياسية الخاصة بهذه الدول الأربع، فإيران والعراق إضافة إلى فوارق كثيرة بينهما، ظلتا تعيشان وضعاً عدائياً قاسياً ودخلتا في أطول حرب تقليدية في القرن العشرين، وهي الحرب التي جعلت الولايات المتحدة، ولأسباب جغرافية ـ سياسية، حليفاً للعراق. وكانت علاقة الود الاستراتيجية بين إدارة ريغان وصدام حسين قد بدأت في عام ١٩٨٣ عندما أرسلت واشنطن مبعوثها للشرق الأوسط آنذاك دونالد رامسفيلد إلى بغداد لإجراء مباحثات مع صدام حسين. وفي أعقاب لقائه بالمسؤولين العراقيين سارع رامسفيلد إلى مهاتفة المسؤولين الأمريكيين في البيت الأبيض وأبلغهم بأن زيارته قد أسفرت عن تحقيق تطور كبير في العلاقات الأمريكية ـ العراقية، وأنها ستأتي بمنافع كثيرة للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة[١٧].

هنا لا بد من القول إنه إذا كان من الخطأ الخلط بين المنظمات الإرهابية بعضها مع بعض أو بين الدول المارقة بعضها مع بعض، فقد كان الخطأ الاستراتيجي الأكبر هو الخلط بين المنظمات الإرهابية والدول المارقة، خصوصاً تنظيم القاعدة وعراق صدام حسين. وقد ثبت ذلك الخلط بشكل جلي من خلال اللغة التي سادت الخطاب الرسمي الأمريكي حول الحرب على الإرهاب، وثبت أيضاً من خلال غزو واحتلال الولايات المتحدة للعراق تحت مسمى الحرب ضد الإرهاب.

وظل المتحدثون باسم الإدارة الأمريكية يستخدمون مراراً وتكراراً مصطلح الدول الإرهابية لوصف الدول المارقة، كما استخدموا مصطلحات أخرى في سياقات موحدة مثل الدول الإرهابية والإرهاب

Tim McGirk and Massimo Calabresi, 'Is Pakistan Friend of Foe?' Time, 29 September 2003; Andrew Koch, 'The Nuclear Network: Khanfessions of a Proliferator', Jane's Defense Weekly, 3 March 2004; Arnaud de Borchgrave, 'What Did Musharraf Know?', Washington Times, 3 March 2004; and Seymour M. Hersh, 'The Deal', New Yorker, 8 March 2004.

١٧ – جيمس مان: تاريخ إدارة بوش

James Mann, Rise of the Vulcans, The History of Bush's War Cabinet (New York: Viking, 2004), p. 124.

والمجموعات الإرهابية باعتبار أنها جميعاً تنصب في إطار واحد وتعطي معنى ومغزى مشابهاً. ومن بين الأخطاء الاستراتيجية التي وقع فيها المسؤولون الأمريكيون الجمع بين الدول المارقة والمنظمات الإرهابية داخل بوتقة واحدة باعتبار أنها وعلى الرغم من العداء والاختلاف السائد بينها فإنها تلتقي جميعها في تقاسم العداء ضد عدوها المشترك، وهو الولايات المتحدة الأمريكية. وتقول وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في هذا الإطار: "واجهنا خلال فترة الحرب الباردة خطر الأعداء، وكانت استراتيجية الردع هي أفضل وسيلة للدفاع. لكن من المؤكد أن استراتيجية الردع تستند فقط إلى تهديد الأعداء وتخويفهم لا يتوقع لها أن تنجح في التصدي لقادة دول مارقة لديهم رغبة واستعداد للمجازفة بحياة شعوبهم وإهدار ثروات بلدانهم". وتمضي الوثيقة فتقول: "إن المفاهيم والأساليب التقليدية للردع لن تنجح في مواجهة عدو إرهابي يبني خططه بهدف إحداث الدمار واستهداف الأبرياء، ولديه عناصر مسلحة تتخذ من الموت هدفاً للشهادة. ومن المؤكد أن استراتيجية الردع التقليدية هذه لن تنجح لردع عدو إرهابي يستقي حمايته من عدم وجود دولة محددة أو نطاق جغرافي معين يمكن أن تتم محاصرته بداخله"[١٨].

وقد أصرت الإدارة الأمريكية خلال فترة الإعداد للحرب ضد العراق على وجود رابط مشترك بين صدام حسين وتنظيم القاعدة، وحاولت مراراً وتكراراً التلويح بتلك الورقة من خلال الإصرار على رسم صورة في أذهان الرأي العام ترسخ الفرضية التي تقول إن صدام حسين يمد تنظيم القاعدة بأسلحة الدمار الشامل، وأنه كانت له يد طولى في هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وبعد انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في العراق اعتبرت الإدارة الأمريكية عملية الإطاحة بنظام صدام حسين وتدميره نصراً كبيراً في إطار الحرب ضد الإرهاب.

وبحسب ما جاء على لسان بوب وودووردس Bob Woodwords فإن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ومساعده بول وولفويتز Paul Wolfoitz كانا يصران على دفع الأمور في اتجاه القيام بعمل

١٨- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ص ١٥.

عسكري ضد العراق[١٩]. وكان واضحاً أن البعض كان يعي تماماً أن الأمور كان مبالغاً فيها وأنه وقع أسير معلومات خاطئة، وهذا ما عبر عنه وزير المالية السابق بول أونيل Paul O'Neil في سياق تعليقه على حديث وولفويتز خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي تم عقده في الثالث عشر من سبتمبر ٢٠٠٢، إذ يقول: "كنت أعتقد أن ما كان يؤكد عليه وولفويتز بشأن العراق كان نتاج محصلات حقيقية ومعلومات مؤكدة تم التوصل إليها، وأعتقد أن كثيراً من الذين يجلسون داخل هذه القاعة كانوا يحملون الاعتقاد ذاته الذي كنت أحمله.. لكن يبدو أن الأمر لا يعدو أن يكون محاولة لتغيير الموضوع بكامله، وهو أشبه بخطأ يرتكبه جامع الكتب في مطبعة ما عندما يقوم بوضع فصل من كتاب بين فصول كتاب آخر، ففي هذه الحالة يكون ذلك الفصل متناسقاً إذا أخذ بشكل منفصل، لكنه لا ينسجم مع مجمل الكتاب الذي وضع خطأً بداخله" [٢٠].

وفي الواقع تلك شهادة موضوعية، وهو مفتاح لمسؤولي الإدارة الأمريكية، الذين استبدو بالعراق ورأوا في هجمات الإرهابيين على الولايات المتحدة فرصة سانحة لأجل حشد الدعم لتفرض تغيير السلطة في العراق على الرغم من غياب الدليل على تورط العراق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر[٢١].

وكانت هناك العديد من الأدلة الدامغة التي تشير إلى أن مسؤولين كباراً في الإدارة الأمريكية كانوا يكنون العداء للنظام العراقي، ورأوا في الهجمات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فرصة سانحة لحشد التأييد والدعم من أجل إحداث تغيير بالقوة في العراق، على الرغم من

١٩- بوب وودوورد: بوش في حرب

Bob Woodward, Bush at War (New York: Simon and Schuster, 2002), pp.49, 83-85. Kenneth M. Pollack, The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq (New York: Random House, 2002). p.105.

٢٠- رون سوسكيند: ثمن الولاء: جورج بوش، البيت الأبيض ورعاية بول أونيل

Ron Suskind, The Price of Loyalty: George W. Bush, The White House, and the Education of Paul O'Neill (New York: Simon and Schuster, 2004), p.188.

٢١- إضافة إلى ما أدلى به أونيل، انظر أيضاً:

Mann, Rise of the Vulcans, The History of Bush's War Cabinet, pp.82-83, 109-191, 236-238, 302-310, and 362-364; Richard A. Clark, Against All Enemies: Inside America's War on Terror (New York: Free Press, 2004), pp.ix, 30-33, 227-228, 231-132, 237-238, 241-242, 264-265, 268-270, 273, and 284; and Kenneth Pollack, The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq (New York: Random House, 2002), p. 105.

عدم وجود أي دليل يشير صراحة إلى تورط العراق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢١). ومن بين أبرز الإشارات في هذا الجانب الحديث الذي أدلى به الرئيس بوش في يناير ٢٠٠٢ وقال فيه: "أعتقد أن دولة مثل العراق وحلفاءها الإرهابيين تشكل ضلعاً في محور الشر وتتسلح لتهدد السلام العالمي. وعبر سعيها لتطوير وامتلاك أسلحة الدمار الشامل فإن أنظمة مثل النظام العراقي تشكل خطراً متنامياً وكبيراً. ومن الممكن أن تقدم هذه الأنظمة أسلحة الدمار الشامل للمجموعات الإرهابية لتزويدها بالوسائل التي تساعدهم على تفريغ شحنات الكره التي يحملونها. ومن الممكن لأولئك أن يلحقوا الضرر بالولايات المتحدة ويهاجموا حلفاءها[٢٢].

وفي مؤتمر صحفي رسمي عُقد في السادس من مارس ٢٠٠٣، أي قبل بضعة أيام فقط من بدء الحرب الأمريكية على العراق ربط الرئيس بوش بين الحرب على العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، موضحاً أنه إذا ما تم ترك المجال لصدام حسين لتملك أسلحة نووية فإنه لن يتوانى عن استصدار نسخة ثانية من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقال في هذا الإطار: "إن صدام حسين يشكل خطراً كبيراً، ولن ننتظر حتى يهاجمنا. إنه وأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، يشكلان خطراً مباشراً علينا". ومضى ليقول: "إذا فشل المجتمع الدولي في مجابهة التهديدات التي يسببها النظام العراقي ستواجه الأمم الحرة مخاطر هائلة وغير محمودة العواقب. لقد أظهرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ما يمكن أن يفعله أعداء أمريكا باستخدام أربع طائرات فقط، لذلك لن ننتظر حتى نرى ما يمكن أن تقوم به الدول الإرهابية باستخدامها لأسلحة الدمار الشامل"[٢٣].

٢٢- خطاب حالة الاتحاد: (تتمثل إحدى أكبر المشكلات التي يمكن أن تحدث في المستقبل في أن مثل هذه النوعيات من المنظمات الإرهابية توحد جهودها مع الدول التي تطور أسلحة الدمار الشامل). وفي حديث آخر أمام جنود أمريكيين في ألاسكا، قال بوش: (لن نسمح للمنظمات الإرهابية أن توحد جهودها مع الدول التي تسعى إلى تطوير أسلحة دمار شامل). انظر أيضاً: حديث الرئيس بوش أمام حفل أقامه الجمهوريون في لونشون في الأول من مارس ٢٠٠٢.

٢٣- حديث الرئيس بوش حول حالة الاتحاد، بتاريخ التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٢٢.

ومضى بوش في السياق ذاته قائلاً: "إن صدام حسين يمثل خطراً على أُمتنا، وإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحدثت تحولاً كبيراً في الفكر الاستراتيجي الخاص بالكيفية التي تتم من خلالها حماية البلاد. كنا نعتقد سابقاً أن بالإمكان احتواء شخص مثل صدام حسين وإن المحيطات التي تفصلنا عنه يمكن أن تحمينا من شروره. لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر يجب أن ترسخ في أذهان الشعب الأمريكي حقيقة أن البلاد أصبحت الآن ساحة معركة، وأن أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها المجموعات الإرهابية يمكن أن تُستخدم هنا داخل الأراضي الأمريكية"[٢٤].

وعندما ووجه بوش بسؤال حول التكلفة المادية والبشرية التي يُتوقع لها أن تنجم عن حرب العراق، أجاب بالقول: "إن الثمن الذي سندفعه إذا لم نفعل شيئاً تجاه ما يجري سيفوق بكثير ذلك الذي سندفعه إذا ما حاولنا فعل شيء وقمنا بعمل ما من أجل وقف الدمار... لقد كان ثمن هجمات الحادي عشر من سبتمبر باهظاً للغاية، وكانت الخسائر عديدة، ولا أريد للشيء ذاته ان يتكرر مرة أخرى"[٢٥].

وفي سياق إعلانه عن نهاية العمليات العسكرية الرئيسية في العراق في الأول من مايو ٢٠٠٣، قال الرئيس بوش إن ما تحقق في حرب العراق كان نصراً جزئياً في إطار الحرب ضد الإرهاب التي بدأت في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ولا تزال مستمرة حتى اليوم. وأضاف: "إن تحرير العراق يُعتبر تقدماً مهماً وكبيراً في الحملة العسكرية ضد الإرهاب. لقد نجحنا في إبعاد أحد حلفاء تنظيم القاعدة وقضينا على واحدٍ من أهم مصادر تمويل الإرهاب، وهو أمر في غاية الأهمية، إذ أصبح من المؤكد أن أياً من شبكات الإرهاب لن تتمكن من الحصول على أسلحة الدمار الشامل من العراق، وذلك ببساطة لأن النظام ذهب بلا عودة. وخلال الأشهر التسعة عشر التي أعقبت وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي غيرت وجه العالم

٢٤- نفس المصدر.

٢٥- نطالب بالتصويت داخل الأمم المتحدة، تصريحات نقلتها الواشنطن بوست عن الرئيس بوش،
"We're Calling for a Vote' at the UN, says Bush', Washington Post, 7 March 2003.

تماماً، ظللنا نركز بشكل مدروس على توجيه هجمات وضربات ضد الإرهابيين ومساندِيهم الذين أعلنوا الحرب على الولايات المتحدة، وفي المقابل كانت الحرب هي ما جنوه على أنفسهم"[٢٦].

وكانت الإدارة الأمريكية تصر حتى منتصف سبتمبر ٢٠٠٣ عليموقفها الذي يربط بين صدام حسين وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، حتى في ظل غياب كامل لأي دليل دامغ يثبت ذلك. وظهر ديك شيني نائب الرئيس الأمريكي على شاشة ان بي سي في برنامج "التقِ مع الصحافة" Meet the Press في السابع والعشرين من ابريل٢٠٠٣، واصفاً العراق بالقاعدة التي تؤوي الإرهاب، وقال في هذا الإطار: " إن العراق يشكل القاعدة الجغرافية للإرهابيين الذين ظلوا يتعرضون لنا منذ سنوات عدة، لكن الخطر الأكبر الذي نجم عنهم كان في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١"[٢٧].

وللأسف فإن مسألة التعامل مع الدول المارقة والمنظمات الإرهابية بمنظور واحد أمر ينم عن تجاهل للاختلافات الاستراتيجية بين الحالتين. فعلى الرغم من أن المنظمات الإرهابية والدول المارقة تتبنى جميعها العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها وأنها جميعاً تعادي النظام الدولي القائم حالياً وتشترك في نظرتها العدائية

٢٦- مقال لدانا ميلبانك وكلاوديا دين حول علاقة صدام حسين بأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

Dana Milbank and Claudia Dean, 'Hussein Link to 9/11 Lingers in Many. Minds', Washington Post, 6 September 2003.

٢٧- انظر:

Quoted in Dana Priest and Glenn Kessler,' Iraq', Washington Post, 29 September دونالد رامسفيلد: (لا أرى أي إشارة تجعلني أعتقد أن لصدام علاقة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر)، ونقلت هذه التصريحات التي أدلى بها رامسفيلد صحيفة الواشنطن بوست في التاسع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣. ولم تقبل الإدارة الأمريكية بالفرضية التي تستبعد علاقة صدام حسين بالأحداث إلا مؤخراً جداً عندما أعلن نائب الرئيس ديك تشيني في سبتمبر ٢٠٠٣ عدم وجود أدلة تشير إلى تلك العلاقة. وبعد تلك التصريحات بيوم واحد أعلن الرئس بوش أنه: (ليس لدى الإدارة الأمريكية أدلة تشير إلى تورط صدام حسين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر). وتتفق مع هذه الرؤية كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي، حيث تقول: (لم يسبق لنا مطلقاً أن ادعينا أن لصدام علاقة بتوجيه أو تنفيذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر. للمزيد من التفاصيل حول هذه التصريحات، انظر:

Daniel Schorr.'A War Still in Search of a Rationale', Christian Science Monitor, 26 September 2003, and jimmy Breslin, 'They Told Lies and Many Brave Soldiers Died', long Island Newsday, 23 September 2003.

للولايات المتحدة وإسرائيل وأنها على اتصال بعضها مع بعض في بعض الأحيان، بل تتعاون بعضها مع بعض في أحيان أخرى، لكن في الواقع هنالك اختلاف كبير بين المنظمات الإرهابية والدول المارقة في صفاتها وتركيبتها وقابليتها للردع ودرجة تأثرها بالهجوم العسكري الأمريكي.

وإذا أخذنا عراق صدام حسين وتنظيم القاعدة كنموذج لمقارنة وتشريح حالة الاختلاف بين المنظمات الإرهابية والدول المارقة، نجد أن عراق صدام حسين كان عبارة عن دولة علمانية بوليسية لديها أطماع إمبريالية تقليدية. وعلى العكس تماماً فإن تنظيم القاعدة عبارة عن منظمة دينية مضادة تماماً للتوجه العلماني، وتتشكل من خلايا تنتشر في أكثر من ستين دولة. ويمكن تمثيل الاختلاف بين صدام حسين وأسامة بن لادن بالفرق الكبير بين الماء والزيت. وهذا هو ما جاء في سياق ملاحظات اثنين من خبراء الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط في إطار محاولتهما لتحديد الجهة التي كانت وراء عملية تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في عام ١٩٩٨، حيث يقولان:

"أسامة بن لادن يختلف تماماً عن صدام حسين، ويقف في الخط المعادي له، فهو يعتبره خليفة لجمال عبد الناصر، الحاكم العلماني الذي عمل على هدم المؤسسة الدينية والأمة الإسلامية. وليس هناك ما يشير إلى أن صدام ينظر إلى ابن لادن وأمثاله بنظرة تختلف عن تلك التي يحملها الحكام المصريون العلمانيون تجاه الناشطين الإسلاميين من أمثال سيد قطب وشكري مصطفى وخلفائهم، حيث يعتبرونهم متشددين دينيين لا يسعون لشيء سوى الإطاحة بنظام الحكم العلماني. وليس هناك ما يشير إلى تغير في نظرة الدولة والمتمثلة في الاعتقاد الذي يقول:

"يجب ألاّ تأمن لأي مجموعة لا يمكنك السيطرة عليها. ومن الواضح أن الإيرانيين والعراقيين على السواء لم يكونوا متحمسين للتعاون مع منظمة إرهابية يمكن أن ترتكب أعمالاً عدائية قد تعود بالضرر عليهما. ويرى هذان المحللان اللذان كانا يعملان ضمن فريق من مجلس الأمن القومي الأمريكي، أنه من الصعب

جداً القبول بالفكرة التي تقول إن القاعدة تعمل لوحدها دون الاستفادة من خدمات جهات أخرى، لكنهما لم يستطيعا التوصل إلى نتيجة محددة في هذا الإطار"[٢٨].

وكان اثنان من كبار قادة القاعدة المحتجزين في المعتقل الأمريكي، وهما أبو زبيدة وخالد شيخ محمد الذي كان يتولى حتى تاريخ القبض عليه في الأول من مارس ٢٠٠٣ منصب مدير العمليات في تنظيم القاعدة، قد أبلغا محققي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في إفادتين منفصلتين أن تنظيم القاعدة لم يسبق أن عمل أو تعاون مع صدام حسين. وعلى الرغم من أن فكرة العمل مع نظام صدام حسين كانت محل نقاش بين قيادات التنظيم فإن أسامة بن لادن رفضها تماماً، لأنه كان لا يريد لاسمه أن يرتبط بصدام حسين[٢٩]. وتأتي هذه الإفادة منسجمة تماماً مع تحليل الخبيرين للرابط بين القاعدة وصدام حسين[٣٠]، كما تنسجم أيضاً مع مسألة عدم عثور أجهزة الاستخبارات الأمريكية على أي مستند أو دليل يؤكد وجود علاقة بين القاعدة ونظام صدام حسين.

والحقيقة المثبتة هنا حتى الآن هي أن القاعدة وليس العراق هي الجهة التي خططت ونفذت هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة. وهي الحقيقة التي تظهر بجلاء الفرق الذي تحاول أن تتجاهله الأوساط الرسمية الأمريكية، حيث إن هناك فرقاً كبيراً بين الاثنين، حيث إن تنظيم القاعدة كان راغباً في مهاجمة الولايات المتحدة وقادراً على ذلك، بينما لم يكن لنظام صدام رغبة في ذلك ولا قدرة على تنفيذه. والسبب وراء ذلك الاختلاف هو أمر بسيط للغاية، ويتمثل في أن تنظيم القاعد لم يُردع، بينما كان العراق قد تم ردعه وتحجيمه من قبل الولايات المتحدة. فالمنظمات الإرهابية ووفقاً لما أشارت إليه استراتيجية

٢٨- انظر:

Daniel Benjamin and Steven Simon, the Age of Sacred Terror (New York: Random House, 2002), p.264.

٢٩- انظر:

James Risen,' Captives Deny Qaeda Worked With Baghdad', New York Times, 9 June 2003.

٣٠- يوسف بودانسكي، ابن لادن: الرجل الذي أعلن الحرب ضد الولايات المتحدة.

Yossef Bodansky, Bin Laden: The Man Who Declare War on America (New York: Prima Press, 1999);

الأمن القومي الأمريكي يصعب جداً القضاء على خطرها، لأنها ليست لديها دولة محددة يمكن محاصرتها فيها، وهو الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على حماية نفسها[٣١]. من هنا تصبح الاستراتيجية المثلى للتعامل مع خطر المنظمات الإرهابية هي استراتيجية الاصطياد، والتي تعتمد في المقام الأول على القدرات الاستخبارية والعمل البوليسي المكثف، ولا تصلح فيها العمل العسكري إلا في حالات محددة. وفي المقابل فإن الدول المارقة هي في الأصل دول لديها حدود ونطاقات جغرافية محددة وسكان وبنيات حكومية، لذلك فهي تكون أكثر قابلية لاستراتيجية الهجوم العسكري. والدليل على صعوبة التعامل مع الحالة الأولى وسهولة القضاء على الدول المارقة برز من خلال قدرة الولايات المتحدة على الإطاحة بنظام صدام حسين بسهولة فائقة وخلال فترة لم يتعدَّ مداها ثلاثة أسابيع فقط، بينما تشير كل الدلائل إلى أن الحرب الحالية التي تشنها الولايات المتحدة والدول الحليفة لها ضد القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى التي تسير على نهجها ستستمر لسنوات طويلة وربما لعقود.

من المؤكد أن أحداً لم يشك مطلقاً للحظة في أن تنظيم القاعدة لو كان يمتلك في يده أسلحة نووية لاستخدمها من دون شك في هجمات الحادي عشر من سبتمبر. لكن في المقابل نلاحظ أن سجل الدول المارقة كان واضحاً حتى الآن على الأقل، إذ إن أياً منها لم يستخدم أسلحة الدمار الشامل في أي أعمال أو في إلحاق ضرر ما، كما أنه ليست هناك أي أدلة تشير إلى قيام دولة من الدول المارقة بتحويل أسلحة دمار شامل إلى المجموعات الإرهابية[٣٢]. وعلى الرغم من أن صدام حسين كان قد استخدم أسلحة كيميائية في الثمانينيات ضد الأكراد والإيرانيين، فإنه لم يلجأ إلى استخدام مثل تلك الأسلحة ضد القوات الأمريكية أو إسرائيل خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، كما يبدو أنه حاول التخلص منها بعد ذلك[٣٣]. ومن جانبها لم

٣١- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ص ١٥.

٣٢- تبادلت باكستان وكوريا الشمالية تكنولوجيا صواريخ بالستية وأسلحة دمار شامل، لكن أياً منهما لم تحول تلك التكنولوجيا لأطراف غير حكومية.

Sharon A. Squassoni, Weapon of Mass Destruction: Trade Between North Korea and Pakistan, Congressional Research Service Report for Congress, updated 11 March 2004, http://www.fas.org/spp/starwars/crs/Rl31900.pdf

٣٣- للاطلاع على مزيد من المقالات التي كتبت حول موضوع أسلحة الدمار الشامل في العراق ، انظر:

تنفذ كوريا الشمالية تهديداتها بشن حرب ضد كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة حتى الآن، على الرغم من أنها تمتلك أسلحة دمار شامل وصواريخ بالستية أفضل وأقوى من تلك التي كان يمتلكها عراق صدام حسين.

لكن هل هناك تفسير لمسألة عدم إقدام كوريا الشمالية أو عراق صدام بشن هجوم ما ضد الولايات المتحدة أو دول عدوة أخرى أفضل من ذلك الذي يقول إن تلك الدول قد تم تحجيمها وردعها بشكل ناجح؟ هنا لا بد من القول إنه ليست هناك طريقة لإثبات ذلك، فالردع الناجح يُقاس بالأحداث التي كان يتوقع حدوثها، ولكنها لم تحدث وليس بالأحداث التي وقعت بالفعل. ومن المؤكد أن لا أحد يمكن أن يكون متأكداً من سبب شيء لم يحدث أصلاً. لكن ليس هناك من دليل على أن صدام حسين لم يكن عازماً على شن عمل عدائي ضد الولايات المتحدة بمجرد أن يمتلك أسلحة نووية. ومن المؤكد أن الدول المارقة لا تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بل إلى بناء ترسانة ردع فاعلة أو على الأقل رفع كلفة أي عمل عسكري قد تشنه الولايات المتحدة ضدها. وفي هذا الإطار، كانت كوندوليزا رايس قد عبرت في حديث أدلت به قبل عام واحد من توليها منصب مستشارة الأمن القومي في إدارة الرئيس بوش عن ثقتها في سياسة الردع باعتبار أنها الوسلية الأنجح للتعامل مع صدام حسين. وكانت رايس قد كتبت مقالاً في عام ٢٠٠٠ نشرته مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs تحدثت فيه عن الدول المارقة، وقالت فيه:

"إن خط الدفاع الأول يجب أن يتمثل في استراتيجية ردع واضحة ضد الدول المارقة"، ومضت تقول: " إذا ما امتلكت تلك الدول أسلحة دمار شامل فإن أسلحتها تلك ستكون عديمة الفائدة، لأن أي محاولة

Nancy Gibbs and Michael Ware,' Chasing a Mirage', Time, 6 October 2003; Walter Pincus and Dana Priest,' Hussein's Weapons May Have Been Bluff', Washington Post, 1 October 2003; Rolf Ekeus,' Iraq's Real Weapon Threat', Washington Post, 29 June 2003; Bob Dorgin, 'The Vanishing', New Republic, 21 July 2003; Johan Barry and Michael Isikoff, 'Saddam 's Secrets', Newsweek, 30 June 2003; Walter Pincus and Kevin Sullivan, 'Scientists Still Deny Iraqi Arms Programs', Washington Post, 31 July 2003; Michael R. Gordon, 'Weapons of Mass Confusion', New York Times on the Web, 1 August 2003,
http://www.nytimes.com/2003/08/01/international/worldspecial3/01CND-GORDON.html; David Kelley,' Regime's Priority was Blueprints, Not Arsenal, Defector Told', Los Angles Times, 26 April 2003; and Joseph Curl.' Bush Believes Saddam Destroyed Arms', Washington Times, 26 April 2003.

لاستخدامها ستواجه بحائط صد داخلي"، وأضافت: "الدول المارقة كانت تعيش في الزمن الضائع، ويجب ألاّ يكون هناك قلق شديد بشأنها"[٣٤].

لكن إذا كانت مسألة عدم وجود دولة محددة للمنظمات الإرهابية هي التي تساعد على حماية تلك المنظمات مثلما أشارت إليه استراتيجية الأمن القومي، أليست حالة وجود الدولة هي التي تشكل عائقاً يمنع الدول المارقة من القيام بهجمات ما؟

من المؤكد أن الدول المارقة ظلت تشكل تهديداً أمنياً دائماً، وليست هنالك أي ضمانات تؤكد أن قادة وزعماء الدول المارقة لن يتصرفوا تصرفات جنونية كتلك التي كان يمارسها صدام حسين، على الرغم من أن اتهام صدام بالجنون والتهور كان مبالغاً فيه خلال الفترة التي سبقت الحرب[٣٥]. فصدام حسين كان دائماً يحب نفسه أكثر مما يكره الولايات المتحدة. والنقطة المهمة جداً هنا هي أن تصرفات الدول المارقة لم تبرز أي دليل مقنع يشير إلى عدم نجاح استراتيجية الردع عبر استخدام السلاح السياسي المتمثل في سياسة العزل، من هنا فإنه ليس هناك أي مبرر لاستخدام استراتيجية شن الحرب الاستباقية ضد تلك الدول. ومن الممكن أن تكون الدول المارقة أكثر ميلاً إلى المخاطرة والمجازفة من حكومات الدول المعتدلة، لكن هل هذا يعني أنها لا تعطي قيمة وأهمية لمسألة بقائها أو أنها ليست قادرة على وضع حسابات منطقية واقعية للنهايات والوسائل؟

٣٤- كوندوليز رايس: تعزيز المصالح القومية،

Condoleezza Rice,' Promoting the National Interest', Foreign Affairs (January/ February 2000), p.61.

٣٥- أشار جون ميشيمر وستيفن والت في مقال لهما بعنوان: حرب غير ضرورية، إلى أن سجل صدام حسين الخاص ببدء الحروب ليس أسوأ من سجل مصر أو إسرائيل. وأوضحا في مقالهما أن غزوه لإيران في عام ١٩٨٠ كان خطوة دفاعية ضد محاولات آية الله الخميني التي كانت تهدف إلى إشعال نار التمرد في أوساط شيعة العراق من أجل الإطاحة بنظام صدام حسين. وبالنسبة لغزوه للكويت فيبدو أن صدام لم يكن يتصور أن تكون ردة الفعل الأمريكية بالقدر ذاته الذي حدث في أواخر عام ١٩٩٠ وخلال عام ١٩٩١، إذ إن هناك اعتقاداً بأن إدارة بوش الأب أعطت صدام الضوء الأخضر ليفعل ما فعله بالكويت. انظر:

John J. Measheimer and Stephen M Walt,' An Unnecessary War', Foreign Policy (January/ February 2003), pp.50-59..

وشكك فيليب بوبيت Philip Bobbit في أطروحته: درع أخيل: الحرب والسلام ومسيرة التاريخ The Shield of Achilles: War, Peace and The Course of History التي قدمها لنيل شهادة الماجستير في عام ٢٠٠٢ في الرؤية التي تقول إن الدول المارقة لا يمكن ردعها. وتساءل بوبيت في معرض مناقشته لدفاعات الصواريخ البالستية التي تم بيعها للدول المارقة، وشبه الخطوة بالحرب الاستباقية، إذ إن تلك الدفاعات صُممت أصلاً لمنع الدول المارقة من ردع الولايات المتحدة، وقال:[٣٦]

هل من المعقول الاعتقاد بأن تزويد الدول الغربية بدفاعات صواريخ بالستية سيؤدي إلى إعاقة الدول المارقة بدرجة أكبر من استراتيجية القضاء على الأسلحة النووية التي يأتي تنفيذها بعد شن هجوم عسكري؟ إن مثل هذا الاعتقاد يستوجب افتراض التعامل بحساسية مفرطة مع مسألة فشل القيادات العراقية والإيرانية والكورية، والتي تبدو متناقضة مع تصرفاتها وغير آبهة لمسألة البقاء[٣٧].

ولا يعني هذا مطلقاً القول إن الحفاظ على ردع موثوق هو أمر سهل. ومن السهل القول إن سجل استخدام أسلحة الدمار الشامل هو أمر مثير للدهشة وإن استراتيجية الردع هي الأكثر جذباً والخيار الأقل خطورة من الحرب الاستباقية، وهو الأمر الذي أثبتته التجربة الأمريكية الأخيرة في العراق.

وبدمج قراءتها ونظرتها لعراق صدام حسين وتنظيم القاعدة واعتبارهما مهددين لا يختلفان بعضهما عن بعض تكون الإدارة الأمريكية قد وسعت من حربها ضد القاعدة دون أن تكون هناك حاجة إلى ذلك عبر

٣٦- مثلما أوضح لورانس كابلان وويليام كرستول من مجموعة المحافظين الجدد، فإن المنطق الحقيقي من وراء الدفاعات الصاروخية هو حماية المدن الأمريكية من أي هجمات صاروخية قد تتعرض لها، حيث إن الدول التي تمتلك صواريخ بالستية بعيدة المدى يمكن أن تضع المدن الأمريكية في الأسر وتعيق قدرة الولايات المتحدة على الردع. انظر:

Lawrence F. Kaplan and William kristol, The War Over Iraq: Saddam's Tyranny and America's mission (San Francisco, CA: Encounter Books, 2003), p. 124.

٣٧- انظر:

Philip Bobbitt, The Shield of Achilles: War, Peace, and the Course of History (New York: Alfred A. Knopf, 2002), p. 685.

شنها لحرب وقائية استباقية[٣٨]، ضد دولة لم تكن في حرب مع الولايات المتحدة ولا تشكل تهديداً مباشراً أو وشيكاً عليها. وقد كانت استراتيجية ردع واحتواء العراق تعمل بنجاح كبير طوال اثني عشر عاماً عندما شنت عملية تحرير العراق في مارس ٢٠٠٣، ولم يكن صدام حسين يجهز لمهاجمة الولايات المتحدة وكان ضعيفاً عسكرياً ولم يكن بالقدر الذي يجعله يهدد الدول المجاورة له والتي عارضت جميعها باستثناء الكويت عملية الحرب الأمريكية ضد العراق. ويقول بنجامين باربر Benjamin Barber في هذا الإطار: أن تُطبق سياسية أمن قوي وضعت أصلاً لانتحاريين ليست لديهم دولة محددة وبدأوا بشن الحرب عبر أعمال إرهابية، على دولة ما ذات سيادة وبريئة من أي عمل عدائي ظاهر هو أمر أكثر من مجرد استراتيجية غير مترابطة، إنه أمر فيه الكثير الخلل وغير فعال وخاطئ[٣٩].

وكان معارضو الحرب الوقائية الاستباقية ضد العراق بمن فيهم بعض مستشاري الأمن القومي السابقين مثل برنت سكوكروفت Brent Scowcroft وزبنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinsbi، إضافة إلى وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت Madeleine Albright قد أوضحوا صراحة رأيهم بوجود فارق واضح بين صفات وأهداف وقدرات كل من القاعدة وعراق صدام حسين ومخاطر كل منهما. فهم يرون أن خطر تنظيم القاعدة هو الخطر الماثل حالياً والأخطر والأكثر صعوبة في مواجهته. وعبّر أولئك المسؤولون السابقون عن تخوفهم من أن تؤدي الحرب الاختيارية ضد العراق إلى إضعاف الحرب

---

٣٨ - على الرغم من أن المتحدث الرسمي باسم إدارة بوش استخدم في سياق حديثه عن الحرب على العراق عبارتي "وقائية" و"استباقية"، فإن الحرب الأمريكية ضد العراق كانت في الواقع حرباً وقائية، وهي حرب لا تنفصل تاريخياً عن العدوان. ووفقاً للتفسير الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية لمصطلح الحرب الوقائية، فإنه يعني الحرب التي تشن عندما يكون هناك اعتقاد بأن هناك خطراً عسكرياً، حتى إن لم يكن وشيكاً، يمكن أن يسبب خطراً كبيراً. وفي المقابل يتم تفسير الحرب الاستباقية بأنها تلك التي تشن عندما تكون هناك أدلة تشير إلى أن هجوماً عسكرياً وشيكاً سيُشن على البلاد. وكان من الواضح عدم وجود مثل ذلك الدليل في الحالة العراقية، إذ إن العراق لم يبدِ أي علامات تشير إلى أنه مقدم على مهاجمة الولايات المتحدة. وللحرب الاستباقية بنود تسندها في القانون الدولي على عكس الحرب الوقائية التي ليست لها ما يسندها. انظر:
Joint Publication 1-02, DOD Dictionary of Military and Associated Terms (Washington DC: Department of Defense, 12 April 2001), pp.333, 336.

٣٩- انظر:

Benjamin R.Barber, Fear's Empire: War, Terrorism, and Democracy (New York: W.W. Norton and Company, 2003), p. 107.

الضرورية التي تشنها الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة، حيث إنها ستؤدي إلى تحويل انتباه الولايات المتحدة في اتجاه العراق، كما أنها تستنـزف أموالاً وموارد كان من الأفضل أن يتم استخدامها في دعم استراتيجية الدفاع عن البلاد ضد الهجمات الإرهابية.

كما أنه وبالنظر إلى تزايد معارضة الحرب ضد العراق وضعف شعبيتها، خصوصاً في أوساط المسلمين فإن ذلك سيضعف بدوره من رغبة الدول الرئيسية وسيجعلها غير متحمسة لمسألة التعاون في مجال المعلومات الاستخبارية التي تُعتبر مهمة للغاية من أجل كسب الحرب ضد تنظيم القاعدة[٤٠]. فقد كان المسؤولون الأمريكيون السابقون المعارضون للحرب محقين في رؤيتهم تلك. لكن الشيء الذي لم يتنبأوا به بشكل جيد أو يذكرونه بوضوح في سياق رؤيتهم المعارضة للحرب هو ما قد تحدثه أعمال التخريب التي تستهدف منشآت رئيسية وعمليات الاغتيال المنظمة التي تطال العراقيين المتعاونين مع الولايات المتحدة وسياساتها.

وبالنظر أيضاً إلى طبيعة نظام صدام حسين وقابليته للتأثر باستراتيجية الردع التقليدية، إضافة إلى فشل الأجهزة الاستخبارية في إيجاد علاقة للعراق بهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والفشل في العثور على أي أدلة أو إشارات تثبت امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ناهيك عن وجود برامج أسلحة نووية، فإن عملية حرية العراق تُعد تحولاً عن الحرب ضد الإرهاب ولا يمكن أن تُحسب لصالحها. وسيتفاقم الأمر إذا ما فشلت الولايات المتحدة في استعادة النظام وتثبيت نظام حكم شرعي وفاعل. وقد وضعت الولايات المتحدة نفسها في موقف حرج للغاية عبر تدخلها في العراق بقوة كانت كافية للإطاحة بنظام صدام حسين، لكنها لم تكن كافية لفرض النظام والاستقرار والسيطرة على حدود العراق. وهذه الخطوة لم تؤد فقط إلى الإساءة لمصداقية الولايات المتحدة من حيث التزاماتها الدفاعية والعسكرية في مناطق أخرى، لا سيما كوريا، بل كانت لها عواقب أخرى.

---

٤٠ – كتب مجموعة من السياسيين والمفكرين مثل برينت سكوكروفت ومادلين أولبرايت وغيرهما سلسلة من المقالات المعارضة للحرب. انظر:

Brent Scowcroft,'Don't Invade Iraq', Wall Street Journal, 15 August 2002; and Madeleine K. Albright, 'Where Iraq Fits In on the War onTerror', New York Times, 13 September 2002.

ومن المتوقع أن يتفاقم الأمر أكثر، خصوصاً أن الوجود الأمريكي الكبير في العراق إضافةً إلى استمرار حالة انفلات النظام واحتمال تطور الأمر إلى حرب أهلية من الممكن أن يحول العراق إلى مسرح لاستهداف الأمريكيين وسفك دمائهم، وبالتالي تحويل الحرب ضد الإرهاب إلى صراع حضارات. وفي هذا الإطار عبر الجنرال الأمريكي المتقاعد ويسلي كلارك مرشح الرئاسة عن اعتقاده بأن الاجتياح والاحتلال الأمريكيان للعراق أديا إلى تجديد روح ونشاط تنظيم القاعدة الذي يرى في عملية مهاجمة دولة إسلامية فرصة لشن هجمات إرهابية على الجنود الأمريكيين الذين أصبحوا أكثر قابلية لمثل تلك الهجمات في ظل الظروف التي يعيشونها حالياً في العراق. وهو يرى وفقاً لهذه المعطيات أن عملية تحرير العراق أصبحت تشكل مصدر إلهام لأي جهة ترغب في الإضرار بالولايات المتحدة ومواطنيها[٤١]. وتؤكد جيسكا ستيرن Jessica Stern الخبيرة في شؤون الإرهاب ما ذهب إليه كلارك، حيث أطلقت إشارات تحذير مشابهة قالت فيها في سياق تعليقه على الهجوم الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد في أغسطس ٢٠٠٣ إن ذلك الهجوم يشكل دليلاً على أن الولايات المتحدة حولت العراق الذي لم يكن يشكل تهديداً إرهابياً إلى ساحة إرهاب تهدد المصالح الأمريكية. وستكون قمة المفارقة في أن تؤدي الحرب التي شنت باسم القضاء على الإرهاب إلى خلق حالة وصفتها الإدارة الأمريكية بالبيئة الصالحة لتغذية الإرهاب، والمتمثلة في وجود دولة تكون غير قادرة على التحكم والسيطرة على أراضيها وحدودها أو توفر لمواطنيها حاجياتهم الأساسية[٤٢]. ويتفق فينسينت كانيسترارو المدير السابق لإدارة عمليات مكافحة الإرهاب بوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية مع هذا الرأي، إذ يقول:" لم تبرز أي معلومات قبل الحرب تؤكد وجود رابط بين صدام حسين والإرهاب الدولي. أعتقد أننا خلقنا الآن ظروفاً جعلت من العراق مسرحاً لمهاجمة الأمريكيين"[٤٣].

٤١- ويسلي كلارك، الفوز بالحروب الحديثة: العراق والإرهاب والإمبريالية الأمريكية.

Wesley K.Clark, Winning Modern Wars: Iraq, Terrorism, and American Empire (New York: Public Affairs, 2003), pp.xv, 159.

٤٢ - جاسيكا ستيرن، كيف أوجدت أمريكا بيئة مناسبة للإرهاب.

Jessica Stern, ‘ How America Created a Terrorist Haven’, New York Times, 20 August 2003.

٤٣ - عبر جون والكوت عن اعتقاده بأن بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية لم يكونوا راضين عن خطاب بوش. انظر:

إن آثار حرب العراق وتبعاتها على الحرب ضد الإرهاب تبرز بقوة من خلال المنافسة الكبيرة بين الإنفاق الضخم الذي لم يكن متوقعاً على العمليات التي طرأت في مرحلة ما بعد الحرب ومتطلبات تأمين الجبهة الداخلية، وهي المنافسة التي ازدادت سوءاً في ظل ارتفاع معدلات العجز في الموازنة الفيدرالية، وهو الأمر الذي أسهمت فيه بقوة متطلبات جهود الحرب وإعادة الإعمار في العراق[٤٤]. ويمكن القول إن الصعوبات التي تواجهها مسألة تمويل متطلبات الأمن الداخلي هي أحد أهم التكاليف التي بدأت تنجم عن الحرب الأمريكية على العراق.

وفي هذا الإطار كان البيت الأبيض قد أبلغ بعض كبار النواب في مجلس النواب الأمريكي في مطلع سبتمبر ٢٠٠٣ بأن إدارة بوش تعتزم طلب ميزانية إضافية تتراوح ما بين ٦٠ و٧٠ مليار دولار لتغطية النفقات العسكرية وتكاليف إعادة الإعمار في العراق[٤٥]. وطلب الرئيس بوش بعد مرور فترة قصيرة على ذلك

John Walcott, 'Some in Administration Uneasy Over Bush Speech' Philadelphia Inquirer, 19 September 2003.

٤٤- في أغسطس ٢٠٠٣، أعلن مكتب الميزانية في الكونجرس بأن عجزاً قدره ٤٨٠ مليار دولار سيحدث في ميزانية ٢٠٠٤، إضافة إلى تقديرات قالت إن معدل العجز خلال السنوات العشر الممتدة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٣ سيبلغ مائة وأربعين ملياراً سنوياً. وبدا أن المكتب عمل على التقليل من حجم المشكلة، إذ إنه قانونياً لا بد له من الاعتماد على القوانين السائدة في تحديد النسب والمعدلات وتقديرات العجز، وبالتالي يسقط من حساباته المتغيرات الضريبية التي قد تحدث. ووفقاً لمحللين في الواشنطن بوست فإن حجم العجز سيرتفع أكثر. ومن الممكن أن تبلغ الزيادة نحو ١.٩٣ تريليون دولار تضاف إلى العجوزات المتوقعة خلال الفترة مابين ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٣. وبنى المكتب تقديراته كذلك على أساس أن الإنفاق سيزيد بمعدل ٢.٧ في المائة خلال الفترة المذكورة، في حين أنه زاد بمعدل ٧.٧ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. ويرى محللو الواشنطن بوست أنه وفقاً لهذه المعطيات فإن من المتوقع أن يبلغ حجم العجز خلال الفترة المذكورة ٤.٣٣ تريليون. للمزيد حول تقديرات مكتب الميزانية في الكونجرس، وحول التقديرات والتحليلات الأخرى انظر:

The Budget and Economic Outlook: An Update August 2003(Washington DC: Congressional Budget Office, August 2003, http://www.cbo.gov/showdoc.cfm?index=4493&sequence=0; and 'Deficit Delusions', Washington Post, 29 August 2003. Andrews,' Congressional Deficit Estimate May Exceed a Half-Trillion', New York Times 26 August 2003; Walter Shapiro, 'Fiscal Recklessness Means More Danger Ahead', USA Today, 27 August 2003; Jonathan Weisman, ' 2004 Deficit to Reach $480 Billion, Report Forecasts', Washington Post, 27 August 2003; and David Firestone, ' Dizzying Dive to Red Ink Poses Stark Choices for Washington Post, 14 September 2003.

٤٥- فجلين كيسلير ومايك ألين، بوش يسعى إلى الحصول على ستين مليار دولار لمهمة العراق. انظر:

Glenn Kessler and Mike Allen, 'Bush to Seek $60 Billion or More for Iraq', Washington Post, 4 September 2003

سبعة وثمانين ملياراً لتغطية النفقات العسكرية وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، بما في ذلك مبلغ عشرين مليار لمواجهة عملية إعادة الإعمار في العراق[٤٦]. وفي السياق ذاته أعلن فريق من خبراء البنك الدولي أن عملية إعادة إعمار العراق تتطلب توفير مبلغ إضافي قدره ستة وثلاثون مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة، وهو مبلغ أكبر بكثير من مبلغ العشرين مليار الذي أعلنه الرئيس بوش سابقاً[٤٧]. وكل هذه الطلبات والتقديرات تفوق التقديرات السابقة التي كانت تقول إن إدارة بوش تحتاج إلى مبلغ تسعة وسبعين مليار دولار لتغطية جميع تكاليف الحرب والعمليات التي تُنفذ في أعقاب انتهاء العمليات العسكرية. وإجمالاً ارتفعت تقديرات متطلبات تغطية نفقات الحرب وعمليات إعادة الإعمار إلى نحو مائتي مليار دولار وفقاً لما تم الإعلان عنه في إبريل ٢٠٠٤، وهذه التكلفة لا تشمل العمليات العسكرية الأمريكية التي تنفذ بعد انتهاء العام المالي ٢٠٠٤.

وتخطت التقديرات الجديدة البالغة مائتي مليار دولار، التقديرات السابقة البالغة ثمانية وتسعين ملياراً بأكثر من مائة مليار دولار. وكانت هذه التقديرات نتاج دراسة أجراها فريق من المتخصصين بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية في صيف ٢٠٠٣. وحملت تلك الدراسة عنوان "قوات التصدي للحالات الطارئة: نقص في التمويل وضعف خطير في الإعداد". وجاء في تلك الدراسة: "لا تزال الولايات المتحدة تعاني من ضعف الإعداد في صفوف القوات والجهات التي يُفترض أن تتصدى للاعتداءات الكارثية التي تتعرض لها الأراضي الأمريكية، وذلك لأسباب عديدة، من بينها نقص أجهزة قوات مكافحة الحرائق ونقص معدات الوقاية من خطر أسلحة الدمار الشامل بالنسبة لقوات الشرطة، إضافة إلى نقص المعدات والخبراء في المعامل وندرة أجهزة الرصد في كثير من المدن[٤٨].

---

٤٦ - خطاب بوش أمام الأمة، بتاريخ السابع من سبتمبر ٢٠٠٣، منشور في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ الثامن من سبتمبر ٢٠٠٣ تحت عنوان: "سنفعل ما هو ضروري".

٤٧ - مايكل فيليبس وديفيد روغيرس: تكلفة بناء العراق تصل إلى ستة وخمسين مليار خلال أربع سنوات. انظر:

Michael M. Philips and David Rogers, ' Price of Rebuilding Iraq Is Put at $56 Billion Over Four Years', Wall Street Journal, 2 October 2003.

٤٨ - تقرير لمجلس العلاقات الخارجية تحت عنوان: متصدي الطوارئ: إعداد ضعيف ونقص في التمويل.

لكن آثار وانعكاسات إساءة تقدير الخطر تمتد إلى ما هو أبعد من مسألة تغيير النظام في العراق التي كانت مكلفة وغير ضرورية، وتشتيت جهود الحرب على القاعدة والتأثير في الإنفاق على الأمن الداخلي، إذ امتدت تلك الآثار وشملت إبعاد أصدقاء وحلفاء أساسيين، إضافة إلى إدخال الولايات المتحدة في عزلة سياسية.

لقد بذلت الولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن من الزمان جهوداً كبيرة من أجل إقامة شبكة من المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات والمؤسسات التي أسهمت في تعزيز أمنها واقتصادها وقيمها السياسية، كما عملت في الوقت ذاته على طمأنة أصدقائها وحلفائها بأنه ليس هناك ما يخيفهم من قوتها الكبيرة، لأنها ستتعقل في استخدامها. وكان هنالك تفهم واضح من قبل جميع الرؤساء الأمريكيين السابقين ابتداءً من عهد فرانكلين روزفيلت وانتهاء ببيل كلينتون بأن أي قوة في العالم بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها لن تستطيع أن توفر الأمن بشكل أحادي. لكن مبدأ شن الحرب الاستباقية الوقائية الذي تم تطبيقه ضد العراق بالرغم من المعارضة الدولية له وغياب أي قرارات من مؤسسات دولية تجيز استخدامه أضر كثيراً بالنظام العالمي ذاته الذي خدم الولايات المتحدة طوال السنوات الماضية. ووجدت الولايات المتحدة نفسها معزولة في العراق تماماً مثلما ما حدث لها في فيتنام قبل أربعة عقود مضت. وفي الحالتين كان الشعور بعظمة القوة هو السبب الذي أوقع الولايات المتحدة في محنتها الاستراتيجية. ويعلق جون ايكنبيري John Ikenberry على هذا بالقول: "إن الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة التي تتبناها الولايات المتحدة تهدد تماسك المجتمع الدولي ومبدأ الشراكة السياسية، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى تماسك النسيج الدولي والشراكة السياسية في الحرب الحالية ضد الإرهاب. إن هذه الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة محفوفة بالمخاطر، وستتعرض على الأرجح للفشل. فهي ليست فقط تفتقد سند السياسي، بل هي مضرة دبلوماسياً أيضاً. وبناءً على الوقائع التاريخية،

Emergency Responders: Drastically Underfunded, Dangerously Unprepared (New York: Council on Foreign Relations, 2003), p.1.

فإن من المتوقع أن تتعرض هذه الاستراتيجية لمقاومة ومعارضة جارفة تجعل أمريكا تعيش في عالم يسوده الانقسام والعداء"[٤٩].

أعتقد أننا ملزمون بشكل خاص بأن نربط سياساتنا بمبادئ تسمو فوق الشعور بالقوة المطلقة، وفقاً لما كتبه هنري كيسنجر في سبتمبر ٢٠٠٢: "إن الاضطلاع بمهمة قيادة العالم هو أمر يتطلب قدراً كبيراً من التعقل في أفعالنا، وذلك من أجل تشجيع الآخرين على ممارسة قدر عالٍ من المسؤولية والعقلانية. ليس من مصلحتنا ولا من مصلحة العالم الذي نعيش فيه أن نتبنى مبادئ تعطي الحق المطلق لأي أمة من الأمم أن تهاجم أمة أخرى وفقاً لتعريفها أو رؤيتها الخاصة للخطر الذي تعتقد أنه يهدد أمنها"[٥٠]، وتترسخ رؤية كيسنجر أكثر من خلال القلق الذي أبداه برنت سكوكروفت Brent Scowcroft مستشار الرئيس بوش للأمن القومي حول مسألة العمل الأحادي والحرب الاستباقية، إذ يقول في حديث له قبل الحرب: "من بين المعتقدات التي تحملها إدارة بوش أن الولايات المتحدة وباعتبارها القوة العظمى في العالم يجب أن تغتنم الفرصة لتغيير العالم نحو الأفضل، وأنه ليست هناك حاجة إلى أن نقنع الآخرين بالتحالف أو بالشراكة معنا، لأن ذلك سيشكل كثيراً من القيود. لكن في اعتقادي أن الاعتماد على تحالف الراغبين هو أمر خاطئ جداً. وقد ظهرنا خلال الجدل الدائر حول الحرب في العراق بمظهر المتعجرفين المتفردين، وها نحن ندفع ثمنا غالياً مقابل هذه الصورة التي ارتبطت بنا. وإذا ما وصلنا إلى النقطة التي يأمل فيها أي واحد منا في داخله، والتي تتمثل في أن تغض الولايات المتحدة الطرف، لأننا أصبحنا مبغوضين فإننا سنصبح عاجزين تماماً في الحرب ضد الإرهاب، وسنكون عملاقاً وسط حشد من الأقزام"[٥١].

---

٤٩ - انظر:

G. John Ikenberry, 'America's Imperial Ambition', Foreign Affairs, September-October 2002, p.45. Also see Joseph S. Nye, Jr, The Paradox of Power, Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone (New York: Oxford University Press, 2002).

٥٠ - انظر:

Henry Kissinger, 'The Custodians of the World?', San Digo Union-Tribune, 8 September 2002.

٥١ - انظر:

James kitfield,' Fractured Alliances', National Journal, 8 March 2003,p.721.

والغريب في الأمر أن الرئيس بوش حمل الرؤية نفسها في عام ٢٠٠٠ عندما كان يسعى إلى ترشيح نفسه للرئاسة، إذ كان يكرر القول: "إن أمتنا الآن هي القوة العظمى في العالم ولا يضاهيها أحد، لذلك لا بد لنا من أن نتواضع وأن نوجه قوتنا في الاتجاه الذي يعزز الحرية ويشجعها". ومضى بوش الذي كان يتحدث خلال مناظرته الثانية مع منافسه الديمقراطي آل غور ليقول: "إذا كنا أمة متغطرسة فإن الآخرين سينظرون إلينا بتلك الطريقة نفسها، لكننا إذا ما كنا أمة متواضعة فإننا سننال احترام الجميع"[٥٢].

٥٢- المناظرة الرئاسية الثانية بين بوش وآل غور.

'2nd Presidential Debate Between Gov. Bush and Vice President Gore', New York Times, 12 October 2000.

متى يكون الوقت مناسباً لشن الحرب؟

جاريث إيفانـز

العنوان: متى يكون الوقت مناسباً لشن الحرب؟

الكاتب: جاريث إيفانز

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"سرفايفل" (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثالث، خريف عام ٢٠٠٤، ص ص. ٥٩ ـ ٨٢

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٤©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **When is it Right to Fight?**

Author: Gareth Evans

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 3, Autumn 2004, pp. 59-82.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

بعض الحروب دائماً لا مناص من نزالها، فالمصالح الوطنية قد تستدعي شنها، أو قد يحتم المجتمع الدولي عامة نشوبها. لكن يبدو أنه يتعين على كل جيل من أجيال القادة السياسيين أن يتذكروا ويتعلموا، وبصرف النظر عن مدى عدالة القضية التي تم شن الحرب بسببها، أن الحروب دائماً بشعة وتؤدي إلى دمار البشر والحجر، وغالباً ما تكون مصدراً للمعاناة والبؤس الإنساني المؤلم، ولا تؤتي أُكُلها المرجو. وما دام يبدو أن الجنود المحترفين على دراية أفضل من المدنيين بهذه الحقيقة، فإن قرار شن الحرب يجب ألاّ يتم اتخاذه بهذه البساطة أو سعياً وراء المغامرة بمعزل عن الأدلة التي تبرر وقوعها، أو بمعزل عن إدراك عواقبها المحتملة. علاوة على ذلك، لا يتعين اتخاذ أي قرار بشن الحروب بلا مبالاة أو بتجاهل للقواعد الرسمية للقانون الدولي كما وردت أحكامها المحددة التي تحظر أو تبيح استخدام القوة العسكرية.

وإذا ما نظرنا إلى العالم من حولنا، يبدو أن هذه القواعد تشهد حالة من الفوضى الخطيرة، ويُعد تطبيقها شاذاً ومضللاً وتزيد من الضبابية وغياب الرؤية التي تتسم بالعقلانية. وليست تلك هي المرة الأولى في التاريخ التي نواجه فيها أزمة ثقة في الواقع في النظام القانوني العالمي. وهناك شكوك ومخاوف متزايدة في طبيعة الدوافع البشرية تجاه مدى إلزامية هذه القواعد أو حتى حول مدى التسليم بوجود القواعد الدولية التي تبيح القيام بعمل عسكري. وهناك دول كثيرة تبتكر لنفسها القواعد عندما تهم بشن حرب ما في الوقت الذي يتعين عليها الامتناع عنها، أو العزوف عن الحرب في وقت يتعين عليها شنها. علاوة على ذلك، هناك مخاوف إزاء الطريقة التي ترغب بها إحدى الدول مثل الولايات المتحدة ـ والدول الأخرى في العالم التي تتمتع بالقوة ولديها القدرة على ذلك ـ بأن تقوم منفردة في إعادة صياغة كتاب القواعد. والأهم من ذلك أن كل ما تم الاعتراض عليه هو الفكرة التي تم تأكيدها في ما يخص شن حرب على العراق في عام ٢٠٠٣، ومفادها هو حق التصرف في الدفاع عن النفس دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا تطال هذه الفكرة دون أي قيود، الحالات التي لا يكون فيها الهجوم المبني على تهديدات فعلية أو وشيكة الحدوث. وأيضاً فإنه في الحالات التي تبقى فيها الدول المبادرة بردود أفعال حقيقية هي الحكَم الوحيد الذي يبت صراحة في ما إذا كان هناك أي تهديد على الإطلاق، فإن هذا ما دفع بالأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى إطلاق صافرة الإنذار في خطابه إلى الجمعية العمومية بتاريخ الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣، إذ قال:

"إذا كانت الدول تحتفظ بحق التصرف من جانب واحد أو بائتلافات قائمة ـ دون انتظار منها للحصول على موافقة من مجلس الأمن، فإن هذا المنطق يشكل تحدياً جوهرياً للمبادئ التي قام عليها الأمن والاستقرار في العالم، بصرف النظر عما يشوبها من عيوب كبيرة، طيلة السنوات الثماني والخمسين الماضية[١]".

وقد دفعت هذه المخاوف بالأمين العام للأمم المتحدة في الوقت ذاته إلى تأسيس هيئة رفيعة المستوى لمواجهة التهديدات والتحديات والتغييرات، وكانت مؤلفة من كبار الشخصيات السياسية المرموقة والمعروفة من الرجال والنساء، وطُلب مني تقديم النصح إلى الأمين العام في نهاية تلك السنة عن كيفية استجابة النظام الدولي للبيئة الأمنية الجديدة[٢].

لقد كانت مهمتنا محبطة ومخيبة للآمال في طبيعتها، إذ إنها كانت تشمل تقييم التهديدات القديمة والحديثة على مستوى أمن الدولة وأمن البشرية التي من المحتمل أن يواجهها العالم في العقود القادمة، وكذلك رسم الاستجابات السياسية الملائمة لها واقتراح التوصيات اللازمة والمطلوبة لإحداث بعض التغييرات المؤسسية. ويطال تقديم النصح أيضاً معالجة ما كان ينادي به وزير الخارجية البريطاني جاك سترو بخصوص قضية النظام القانوني ووضع وتطبيق معظم القواعد الدولية التي تفيد في تحديد الظروف التي تستدعي شن الحرب.

١- خطاب أُلقي بتاريخ الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣.

٢- الهيئة الاستشارية العليا، التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة في الرابع من نوفمبر ٢٠٠٣، والتي يُفترض أن تقدم تقريرها له بحلول الأول من ديسمبر ٢٠٠٤، وهي تضم أنان بانيراشون (رئيساً)، وروبرت بادينتر، وجو كلمنت بنا سورز، وجرو هارلم برنتدلاند، وجاريث إيفانز، وماري شينري هس، وديفيد هاني، وإنريك إلجيسياس، وعمرو موسى، وساداكو أوغاتا، وساتيش نامبير، ويفغيني بريماكوف، وكيان كيتشن، ونفيس صديق، وسليم سليم، وبرنت سكاوسكورفت

أزمـــة في القانون الدولي؟

تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ بهدف رئيسي، وهو:

"إنقاذ الأجيال القادمة من بشاعة الحروب ودمارها، والتي ولمرتين في عهدنا تسببت للبشرية بالألم والحزن لدرجة لا يمكن وصفها[٣]. ويبدو أن الأحكام التفصيلية لميثاق الأمم المتحدة كانت تقوم في مقدمته على الكثير من لغة الخطابة والشعارات. وقد تم إخضاع مسألة استخدام القوة لسيادة القانون بطريقة أكثر وضوحاً من جميع المحاولات والمعاهدات السابقة، بما في ذلك ميثاق حلف الدول الذي كان مصيره الفشل الذريع. وقد حظي القانون بتأييد نظام أمن جماعي أكثر نفاذاً وفاعلية من جميع الأنظمة السابقة، وبخاصة مع وجود المكانة المرموقة لمجلس الأمن الذي حظي بصلاحيات التعامل مع أعمال العدوان وأي تهديدات تطال الأمن بالقوة.

لقد كانت المشاعر والدوافع واقعية وحقيقية، وقد انبثقت أخيراً العلاقات الدولية من أدغال القرون الماضية، وابتدأت حيرة عهد جديد من القانون الدولي.

ونص ميثاق الأمم المتحدة بصورة مطلقة وصريحة في المادة الثانية، على أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتناع ضمن نطاق علاقاتها الدولية عن التهديد أو استخدام القوة ضد أي تكامل إقليمي أو استقلال سياسي لأي دولة من الدول، والعزوف عن هذه الأعمال بأي طريقة تكون مخالفة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة. وقد سمح الميثاق باستثناءين فقط في حظر استخدام القوة في القانون الدولي: في حالة الدفاع عن النفس بموجب المادة الحادية والخمسين والإجراءات العسكرية التي يوافق عليها مجلس الأمن رداً على أي تهديد للسلام، أو خرق للسلام أو أي عمل عدواني. (طبقاً للفصلين السابع والثامن بالنسبة للمنظمات الإقليمية).

٣- ميثاق الأمم المتحدة، المدخل،

http://www.un.org/aboutun/charter/

ويبدو أن صلاحيات مجلس الأمن في ما يخص الموافقة على استخدام القوة بهدف الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين قد تُركت دون أي قيود على الإطلاق. وقد ورد حق الدفاع عن النفس بصورة صريحة في المادة الحادية والخمسين التي نصت على أن هذه الصلاحيات أبعد ما تكون خالية من القيود، كما أنها مرتبطة بمجلس الأمن.

"لن تقوض أي أحكام وردت في هذا الميثاق من الحق المكتسب في الدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية في حالة وقوع هجوم ضد أحد أعضاء هيئة الأمم المتحدة، إلى حين اتخاذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة للمحافظة على السلام والأمن الدوليين، ويتعين إبلاغ مجلس الأمن مباشرة عن الإجراءات التي يتخذها الأعضاء في ممارسة حق الدفاع عن أنفسهم".

لكن الهدف الرئيسي كان يتمثل في خلق منظومة قانونية جديدة تختلف تماماً، وجعلها نافذة بالطريقة التي تم التخطيط لها لتحقيق أهدافها. ومن المؤكد أن مؤسسي هذه المنظومة الجديدة ليسوا من الأشخاص السذج ويدركون ما قاله ادلاي ستيفنسون ذات مرة، إن "كل شيء يتوقف على المشاركة الفعالة والنوايا الحسنة للخمسة الكبار[٤]". كما أن العداء المشترك بين الأعضاء الدائمين الخمسة أنفسهم، والذي ظهر إلى العيان مؤخراً، والذي كان يتعين تحمله طوال فترة سنوات ما بعد الحرب الباردة، لا بد أنه ساهم في قلب النظام رأساً على عقب. فعلى مدى أربع وأربعين سنة وحتى عام ١٩٨٩ لم تتوانَ الدول عن استخدام القوة العسكرية بصورة متكررة ضد دول أخرى (ما يناهز مائتي مرة وفقاً لأحد الإحصاءات وستمائة وثمانين مرة وفقاً لإحصاءات أخرى)[٥]. ولا يمكن تفسير أو تبرير القسم الأعظم منها على أنه دفاع عن النفس كما ورد

٤- خطاب موجه إلى نقابة المحامين في شيكاغو، يونيو ١٩٤٥، واقتبسه ستيفن سي. شليسنجر في كتابه: قانون الإنشاء: تأسيس الأمم المتحدة، ويستفيو، ٢٠٠٣، ص ٢٦١.

٥- ورد الرقم ٢٠٠ على لسان توماس ام. فرانك ("بعض الملاحظات حول الابتكارات الجوهرية والإجرائية لمحكمة العدل الدولية"، المجلة الأمريكية للقانون الدولي ١١٦، ١٩٨٧)، حيث يلاحظ أن المبادئ العرفية في عدم التدخل "لا يلتزم بها، على أحسن تقدير، إلا بعض الدول، في بعض الحالات، وقد تم تجاهلها بلا عقاب في ما لا يقل عن مائتي حالة". وهربرت كي. تلما في ("مخاطر المعارك ومهالك الحروب: الصراعات الدولية المسلحة"، بحث مقدم لرابطة الدراسات الدولية، في سان دييغو، ابريل ١٦ ـ ٢٩، ١٩٩٦، حيث يذكر ٩٦٠ حالة "تدخل

في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة على الرغم من الاعتماد عليها دائماً مع ما ينطوي عليه ذلك من تضليل. إلا أن مجلس الأمن الذي قد يعاني شيئاً من الشلل قد أصدر بعض القرارات من الفصل السابع. ولـم يكن هناك سوى عمل عسكري واحد تم اتخاذه على نطاق واسع رداً على خرق معاهدة السلام في كوريا عام ١٩٥٠، وذلك أثناء فترة غياب الاتحاد السوفييتي غير الحكيمة عن المجلس. وكان النظام الذي ساد مختلفاً بصورة جوهرية عن المفهوم القديم لتوازن القوى، والذي بموجبه "تمتنع أي من القوى العظمى عن مهاجمة المصالح الأساسية للدول الأخرى، لكن لها حرية استخدام القوة ضمن نطاق تأثيرها الخاص[٦]". وتم استخدام القوة بصورة متكررة، وبخاصة في أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي.

تكمن السخرية في بعض الحالات المحدودة جداً من التدخل العسكري الرامية إلى خلق إدانة دولية للتدخلات المتعذر تبريرها على سيادة بعض الدول، والتي أصبحت تُعتبر اليوم بمثابة أمثلة مشروعة من عمليات التدخل الإنسانية أو التدخل لأغراض إنسانية، على الرغم من أنه لـم يتم تبريرها بهذه الطريقة إلا بصورة جزئية فقط أو أنها لـم تحظَ بموافقة جميع الدول المتدخلة عند وقوع تلك الأحداث. فغزو الهند لشرق باكستان عام ١٩٧١ (بدعوى مواجهة الأعمال الوحشية في غرب باكستان بحق البنغاليين) وغزو فيتنام لكمبوديا عام ١٩٧٨ (بدعوى مقاومة المذابح الوحشية المنتظمة التي ارتكبتها جماعة الخمير الحمر)،

عسكري واضح" خلال الفترة نفسها تقريباً. ويرجع سبب التباين بين الرقمين على الأقل جزئياً إلى أن الرقم الثاني أدخل فيه التدخلات الموافق عليها من قبل الدولة التي حدث فيها التدخل، والتدخلات في الدول التي تفتقر إلى الحكم المستقل استقلالاً كاملاً، والتدخلات المبررة وفقاً للمادة الحادية والخمسين، هذا بالإضافة إلى كل التدخلات الموافق عليها من قبل الأمم المتحدة. ولم يرد مع أي من الرقمين تحديد عتبات للإصابات، كما يحدث في إحصاءات معظم الحروب الداخلية.

٦- توماس ام. فرانك، "ما الذي يجري الآن؟ الأمم المتحدة بعد العراق"، المجلة الأمريكية للقانون الدولي، المجلد السابع والتسعون، العدد الثالث، ٢٠٠٣.

وتم الادعاء بطريقة يصعب تصديقها بأنها تندرج تحت حالات الدفاع عن النفس، ولم تؤثر هذه الأحداث في التخفيف من حدة الانتقادات[٧].

على الرغم من كل هذا، استطاع نظام الأمن في الأمم المتحدة البقاء ناجحاً، ولعب دوراً هاماً إلى حد معقول على الأقل في نـزع فتيل الصراعات وإدارتها. وقد ساهمت دبلوماسية الوساطة في إحراز تفادٍ سلمي لنحو ٢٥٪ من النـزاعات في أعقاب عام[٨] ١٩٤٥. وقد أثبتت عمليات حفظ السلام، وهي أدوار ابتكرتها سكريتارية مجلس الأمن وتقوم على أساس التحقق من وقف إطلاق النار ومراقبته والإشراف عليه واتفاقيات السلام واسعة النطاق، أن لها دوراً جوهرياً في الحد من مخاطر عدد من الحروب الأخرى، وبخاصة في جنوب إفريقيا والشرق الأوسط[٩].

إلا أنه من الصعب أن نجادل بأن النظام القانوني الدولي الجديد الذي بشر به ميثاق الأمم المتحدة لم يكن طيلة فترة الحرب الباردة يعاني من شيء أكثر مما يعانيه من الإجهاد.

تبدلت الصورة برمتها إلى حد مخيف بعد سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، إذ إنها ساعدت على إزالة مصدر رئيسي للنـزاعات الايديولوجية والقوى العظمى في تحرير الأمم المتحدة، حتى تستطيع لعب دور المحافظ على الأمن العالمي التي كان مؤسسوها يتوقون إليه، وبدت الأمور جلية تماماً بالرد على غزو العراق لدولة الكويت عام ١٩٩١. وقد تم تعزيز هذه التوقعات من خلال عمليات النشر العسكرية التي نظمتها الأمم المتحدة أو باركتها في يوغسلافيا السابقة والصومال وهاييتي. وكان متوسط عدد القرارات التي

٧- الهيئة الدولية للتدخل وسيادة الدول (ICISS)، مسؤولية الحماية: عدد إضافي، المقال الرابع، "التدخل قبل عام ١٩٩٠"، الصفحات ٤٩ ـ ٦٨: راجع الموقع الإلكتروني www.iciss-ciise.gc.ca، حيث تجد النص الكامل للتقرير والعدد الإضافي.

٨- مأخوذ بتصرف عن "السلوك الدولي في الأزمات" ICB عبر موقع www.cidcm.umd.edu/icb/

٩- تشير البحوث المهتمة بالنواحي الكمية الأكثر تعقيداً الخاصة بحفظ السلام إلى أنه، إذا تساوت جميع الأشياء، فإن نشر حفظة السلام يقلل من مخاطر نشوب حرب أخرى بنسبة ٧٠ إلى ٨٥ بالمائة.

صدرت خلال سنة واحدة قد ازداد من خمسة عشر إلى ستين قراراً، ويبدو أن هذه الأخيرة كانت تصدر في السابق بصورة شهرية، أصبحت الآن تصدر أسبوعياً.

وقد تم إصدار ثلاثة وتسعين بالمائة (٢٤٧ من أصل ٢٦٧ قراراً) من قرارات الفصل السابع لمجلس الأمن خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، وكان مجلس الأمن قبل عام ١٩٨٩ قد فرض عقوبات مرتين، ومنذ ذلك الحين فرضها خمس عشرة مرة[١٠].

والسؤال المطروح هنا هو عما إذا كانت جميع هذه الفعاليات والنشاطات نافذة وذات جدوى؟ بالتأكيد هي كذلك في ما يخص التدخلات الرامية إلى تحقيق أغراض إنسانية، وهذا ما كان يحدث مراراً. فعلى الأقل يمكن أن نذكر أحداث الصومال عام ١٩٩٣ ورواندا عام ١٩٩٤ والبوسنة عام ١٩٩٥، ولكن هل كانت تلك التدخلات قد بُنيت على مفاهيم خاطئة ومصادر غير صحيحة، وتم تنفيذ عملياتها بطريقة سيئة بالنسبة لجميع الدول المذكورة أعلاه أو بالنسبة لبعض منها؟ وبالطبع هناك أحداث كوسوفو في عام ١٩٩٩ والجدل الذي دار بين مؤيد ومعارض حول أن الوضع في كوسوفو كان يمثل حالة صارخة تستدعي التدخل، وكنا قد لاحظنا كيف تم تجاهل مجلس الأمن المشتت بصورة كلية. إلا أنه لا توجد أي أسباب تدفعنا إلى الاعتقاد بخيبة الأمل والإحساس بالآلام التي نجمت عن هذه التدخلات بقدر الخيبة التي نجمت عن استجابة النظام القانوني الدولي آنذاك.

وجاءت الذروة من حيث الالتزام تجاه المؤسسات الأمنية الجماعية والإصرار على تهيئتها للتعامل مع أنواع جديدة من التحديات، وجاءت ربما بقرار مجلس الأمن الذي تم اتخاذه بالإجماع بتاريخ الثاني عشر من سبتمبر ٢٠٠١ مباشرة في أعقاب الهجمات المنفذة على برجي نيويورك ومبنى البنتاجون وتبني المادة الحادية والخمسين الخاصة بحق الدفاع عن النفس واستخدام القوة ضد المنظمات الإرهابية غير الحكومية وضد أولئك المسؤولين عن مساعدة ودعم أو إيواء مرتكبي الأعمال الإرهابية ومنظميها ورعاتها. وقد جاء ذلك

١٠- أورد الأرقام بيتر ولينستن وباتريك جوهانسن، "مستقبل قرارات مجلس الأمن"، وأوردها غيرهم.

بعد أسبوعين من تبني القيود الدولية الإلزامية الهادفة إلى منع عمليات تمويل الإرهاب واستخدام الإرهابيين وتوظيفهم[١١]. وكانت الثقة بمرونة نظام الأمم المتحدة وقدرته على معالجة الأمور قوية للغاية.

لكن العجلة تدور ثانية الآن، ويبدو أن دورانها أكثر خطورة مما كان عليه الحال في سنوات الحرب الباردة. فقد كان قرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها القاضي بشن حرب على العراق في مارس ٢٠٠٣ ليس مجرد تحدٍ للإدلاء بصوت واحد أو أكثر ضد هذا القرار، بل كان تحدياً للأغلبية الواضحة المهيمنة لأعضاء مجلس الأمن، ويمثل نقطة تحول مختلفة كلياً من نوعها، وتحمل في جوهرها الإرباك والأسى. ونجم هذا الأمر عن ظهور ثلاثة أنواع من التحديات للنظام القانوني الدولي، وجميعها في غاية الخطورة.

أولاً:

كان غزو العراق مبنياً، وإلى حد كبير، على أساس المطالبة بممارسة حق الدفاع الاحترازي المسبق عن النفس والأمر الذي حمل في طياته انعكاسات واسعة الأبعاد أكثر من كل الأحداث التي تم تأكيدها سابقاً، وتم العمل على توسعة نطاق المادة الحادية والخمسين إلى حد يفوق التحمل.

ثانياً:

المدى الذي كان فيه الغزو مبنياً على أساس مزاعم تهديد السلام والأمن الدولي بصورة كافية ومقنعة وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما يبرر تفويض اتخاذ قرارات من قبل مجلس الأمن، ولكن هذه الادعاءات تمت إثارة الجدل حولها بصورة هزيلة، وأشاح المجلس بوجهه عنها في نهاية الأمر، مما جعل نظام الميثاق برمته عرضة مرة أخرى للنـزاع والطعن في مصداقيته بقوة.

١١- قارن فرانك، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً:

الحد الذي بُرر به الغزو على أساس السجل الاستبدادي الحافل لصدام حسين تجاه شعبه، وهو أمر لـم يتم إثباته أيضا بصورة صحيحة وملائمة، ولـم يتم النظر فيه أيضاً من قبل مجلس الأمن. وقد كان مصير الآمال الفشل، وخصوصاً في ما يتعلق بتبني أعراف جديدة تبرر التدخل على أساس مبدأ "المسؤولية الجماعية لحماية الشعوب المضطهدة".

وأود البحث في هذه القضايا بمزيد من التفصيل، ومن ثم سأقدم بعض الاقتراحات حول كيف يتسنى لنا في هذه الظروف بالغة التعقيد أن نمضي في سن أو إعادة بناء نظام قانوني دولي قادر على مواجهة التحديات في القرن الحادي والعشرين. لكن لا بد لنا بداية من أن نرد على هؤلاء الذين يقولون إن المشروع برمته ناتج عن فهم مغلوط لحقيقة الأمور.

وفي مواجهة جميع جوانب الصخب والغضب التي أوردت شرحها، والطريقة التي استُخدم بها مجلس الأمن أو بها أسيئ استخدامه أو تم تضليله، ليس فقط خلال فترات الحرب الباردة القاتمة، بل على مدار السنوات الأكثر تفاؤلاً، كانت هناك أصوات مؤثرة كثيرة. ولعل أكثرها وضوحاً تلك التي برزت في كتابات البروفيسور مايكل جلينون في"شؤون خارجية"[١٢] إذ كانت تنادي وبكل بساطة بعدم وجود أي قواعد بعد الآن، وأن ميثاق الأمم المتحدة برمته قد أصيب بالانهيار. ويناقش جلينون بأنه يتعين إدارك واقع قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا بد من إظهار فشل نظام مجلس الأمن بصورة واضحة في أي محاولة في المستقبل تهدف إلى تشكيل قانون دولي يحكم ويبت في مسألة استخدام القوة بمختلِف جوانبه". ويجب أن يبدو تصميم هذا القانون للعيان بأنه يعمل ضمن قدراته المتوفرة لديه".

هناك رد تحليلي على هذا الجدل أورده أحد المعلقين في مجلة أمريكا للقانون الدولي، حيث يقول" يثير جلينون أكثر النظريات المعرفية عمقاً وفلسفة دون أن يبت فيها، وهي تحديداً انتشار السلوكيات المختلفة

١٢- مايكل جي. كلنون، "لماذا فشل مجلس الأمن؟"، مجلة شؤون خارجية،عدد مايو ـ يونيو ٢٠٠٣، ١٦ ـ ٣٥.

المتعلقة بسلطة الأعراف[١٣]". ولا بد لي من أن اعترف بأن إجابتي أكثر عاطفية وعفوية، كما أنني أرى وضع مايكل جلينون مخيفاً ومرعباً. وقد يكون كشف القناع الذي يرتديه القانون الدولي صحيحاً وواقعياً، وإنني متعاطف للغاية مع إجابة توماس فرانك المباشرة.

"ما هو إذاً الدور الصحيح الذي يتعين على المحامين أداؤه"؟

بالطبع الافتخار بقواعد القانون، ومتطلبات المفخرة هذه واضحة بعينها. وعندما يسعى السياسيون إلى تغيير القانون، يجب على المحامين الإلحاح وتأكيد أن رجال السياسة قد خرقوا القانون. وعندما يرغب أصحاب النفوذ بتغيير القانون أو التخلص منه، فإنه على المحامين أن يطرحوا سؤالاً حول ما إذا كنا يوماً ما وبعد أن تُستنفد جميع قوانا ومقدراتنا، سنحتاج إلى القانون. والمحامون الذي ينهجون هذا السلوك يجب الحكم عليهم بالخيانة، والذين يعزفون على هذا النهج هم أيضاً خائنون بحكم ألقابهم والمهام الموكلة إليهم".

إن البحث عن نظام قانون دولي يتصف بالمنهجية والاستقرار ومصداقية المبادئ عملية قديمة قدم النـزاعات بحد ذاتها. وهناك دائماً خيار عند مواجهة الواقع البائس عندما لا تتصرف الحكومات على النحو الذي تأمله منها، فتلك الحكومات قد تحقق الطموحات أو تدمرها. وتكمن المأساة في قابلية تعلم الفشل بالطريقة التي أرادها جلينون، ألا وهي تشجيع الجميع على إحباط آمالهم وطموحاتهم في الوقت نفسه الذي تكون فيه الحاجة إلى تشجيعها وتحقيقها في أشدها.

ولعل ذلك كله مجرد نقطة بداية للتوصل إلى الإجابة الضرورية، وعلينا أن نقنع أنفسنا بأن القواعد المتاحة أمامنا هي ملائمة لمواجهة التحديات التي هي بانتظارنا، وأنها في الحقيقة قابلة للتطبيق.

١٣- توم جي. فيرر: "مستقبل النظام والقانون الدوليين في أعقاب حرب العراق"، مجلة القانون الدولي الأمريكية، AJIL المجلد السابع والتسعون، العدد الثالث.

إذاً ماذا يجب علينا أن نقول إزاء الوضع الحالي للمادة الحادية والخمسين حول الدفاع عن النفس وقابلية تطبيقها، ومدى ملاءمة وكفاءة مجلس الأمن بصورة عامة في منح تفويض لاستخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؟

هل يتوجب علينا تقديم الأدوات القانونية التي نحتاج إليها؟

المادة الحادية والخمسون حول الدفاع الاحترازي عن النفس: تم قبول هذا المبدأ منذ فترة طويلة على أساس أنه إجراء قانوني دولي مُتبع. وقد خرج هذا المبدأ ليرى النور والممارسة الدولية منذ فترة طويلة، على الرغم من أن نص المادة يشير إلى الحق في الدفاع عن النفس الناجم عن "وقوع هجوم مسلح". ويطبق هذا الحق في حدود أبعد من حالات الهجوم الفعلي من الحالات وشيكة الحدوث أو التي يقع تهديد بارتكابها، وشريطة توفر الأدلة الدامغة بوجود التهديدات وشيكة الحدوث، وبأن الدول المعرضه للتهديد لا يوجد أمامها أي خيارات بديلة ومتاحة، عندها يصبح اللجوء إلى استعمال القوة لا يمثل أي مشكلة على الإطلاق، ولـم تكن هناك مشكلة قط في السابق ـ عندما كانت دولة ما تقوم، دون الحاجة إلى طلب موافقة من مجلس الأمن، باستخدام القوة العسكرية بصورة احترازية، فإذا كان أحد الجيوش ينتشر مثلاً، وبدت قدراته على إلحاق الأضرار واضحة، وكانت نواياه العدائية لا تسمح بالريب أو الجدل، فمن المؤكد أنه لن يطلب أحد منك الانتظار لـتُـصاب بالدمار، وفي هذه الحالات يُعَد الدفاع عن النفس الاحترازي قانونياً دائماً.

لكن المشكلة تنبع من نوع آخر من الدفاع الاحترازي عن النفس، وهي الادعاء بأن ثمة تهديداً بارتكاب الهجوم قد يكون حقيقياً دون وجود أسباب مقنعة تستدعي وتدفع إلى الاعتقاد بأنه وشيك الحدوث. ويبدو أن المسألة وفقاً لأعراف علماء اللغات المطالبين بضرورة استخدام الكلمات والمفردات بدقة ليست احترازية، بل وقائية (يبدو أن اللغة الإنجليزية فريدة من نوعها، لأنها تحتوي على كلمتين: "الاحتراز" لوصف ردود الأفعال تجاه التهديدات المحتملة، و"الوقائية" لوصف ردود الأفعال تجاه التهديدات غير الوشيكة الحدوث. ويبدو أن التلاعب بين هاتين المفردتين وما ينتج عن ذلك من منفعة يعيشها المتحمسون

السياسيون الذين يتحدثون الإنجليزية بلغتهم الأم يترك ما يترك من إرباك أكثر من العمل على توضيح الجدل للآخرين الذين يستخدمون هاتين المفردتين بصورة متداخلة ومبهمة).

تُـعَـد حالات التهديد الكلاسيكية غير وشيكة الحدوث مجرد مرحلة مبكرة للحصول على أسلحة الدمار الشامل من قبل دولة يُزعم بأنها عدائية، وهذا هو الموقف الذي اتخذته إسرائيل ضد العراق في تبرير ضربتها للمفاعل النووي الذي كان قيد الإنشاء عام ١٩٨١، وهي الحالة ذاتها التي حاولت أمريكا تبريرها ضد العراق قبل شهر مارس ٢٠٠٣.

وهنا لا تكمن المشكلة بمبدأ العمل العسكري ضد التهديدات غير وشيكة الحدوث بحد ذاتها، إذ يمكن تخيل وجود تهديدات واقعية لا تكون وشيكة الوقوع، بما في ذلك سيناريو كوابيس بعض الدول الخطيرة وأسلحة الدمار الشامل والإرهابيين. والمشكلة تتلخص فيما إذا كانت هناك أدلة دامغة حول مدى واقعية التهديد المعني (إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إمكانية شن الحرب والنوايا المحددة لارتكاب مثل هذا العمل) من عدمه، وما إذا كانت الاستجابة بالعمل العسكري هي المخرج المعقول الوحيد في جميع الظروف، ويتوقف الأمر بصورة جوهرية على صانع القرار. لا تكمن المشكلة في إمكانية تبني عمل عسكري وقائي، فالأمر برمته يقع ضمن صلاحيات مجلس الأمن المحددة بموجب الفصل السابع من الميثاق في تفويض استخدام القوة إذا ما اقتنع بذلك، (ومن الواضح أن مجلس الأمن وأطرافاً أخرى يعيرون انتباهاً كبيراً هذه الأيام لمواضيع انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، ودراسة الظروف التي تحيط بالأحداث). ويبقى السؤال متركزاً حول ما إذا كان يجوز اتخاذ خيار العمل العسكري رداً على التهديدات غير وشيكة الحدوث من جانب واحد؟ هذا هو السؤال الذي أدى إلى تعرض الولايات المتحدة الأمريكية على رغم أنفها إلى عاصفة من الجدل الدولي المستمر خلال تحضيراتها لشن حرب ضد العراق عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من كل الانتقادات التي واجهتها فإنها لم تعتمد رسمياً على المادة الحادية والخمسين.

وكانت البداية تصريحات الرئيس جورج دبليو بوش عن "محور الشر" في خطابه الذي ألقاه في يناير عام ٢٠٠٢، وأعلن فيه أن "الولايات المتحدة لن تسمح للأنظمة السياسية الأكثر خطورة أن تهددنا بأسلحة الدمار الشامل الأكثر فتكاً"[١٤]. وبعد هذه التصريحات بخمسة أشهر وفي ويست بوينت، أكد الرئيس بوش أنه "علينا أن نجر العدو إلى المعركة وأن نعمل على عرقلة خططه وإعاقتها ومواجهة أسوأ التحديات قبل ظهورها بشكل واضح"[١٥]. وأعقب ذلك في شهر سبتمبر ٢٠٠٢ إطلاق ما يُسمى استراتيجية الأمن الوطني التي كانت تتم مناقشتها في توسيع قدرات وأهداف أعداء اليوم والإشارة إلى أن هناك "حالة جبرية تقضي باتخاذ الإجراءات الاحترازية للدفاع عن أنفسنا، حتى لو بقيت هناك بعض الشكوك إزاء توقيت ومكان هجوم العدو"[١٦].

لقد كانت هذه المبررات أكثر من كافيه حتى بالنسبة لهنري كيسنجر الذي كان من مؤيدي القانون الدولي بصورة صادقة ومن معارضي استخدام قوة الولايات المتحدة، إذ كتب في مقاله في الواشنطن بوست بتاريخ السادس عشر من سبتمبر ٢٠٠٢، قائلاً: "إن الولايات المتحدة الأمريكية وبصفتها أقوى دولة في العالم تتميز بقدرات ومميزات فريدة تخولها تنفيذ قناعتها. كما أنه يترتب عليها التزامات في تبرير أفعالها من خلال مبادئ تفوق حدود تأكيدات القوة الطاغية والمهيمنة. وليس من المصلحة الوطنية لأمريكا أو العالم بأسره تطوير أي مبادئ تمنح جميع الأمم حقوقاً غير مقيدة باتخاذ الاحتياطات ضد ما ترى بحسب نظرها وتعريفها الخاص أنه يشكل تهديداً بالنسبة لأمنها".

تكمن المشكلة الكبرى في توسيع نطاق الدفاع عن النفس من جانب واحد وفقاً للمادة الحادية والخمسين في الطريقة التي تبنتها إدارة بوش، إذ إنها شرعت احتمالات الضربات الوقائية التي يتم توجيهها لبعض

١٤- الرئيس يلقي خطاب حالة الاتحاد، بتاريخ التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٢.
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html

١٥- الرئيس بوش يلقي خطاب التخرج في ويست بوينت.
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html

١٦- استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي
http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

المناطق التي تميل إلى ممارسة العنف ابتداءً من الشرق الأوسط وجنوب وشرق آسيا. ومن أجل تقويض أعراف عدم التدخل بصورة كاملة التي بُني عليها النظام العالمي بعد فترة طويلة من الجهود الحثيثة، كان لا بد من إدخال الفوضى والاضطراب، وهكذا فإننا نعيش في عالم يقوم على مبدأ استخدام القوة من جانب واحد دون أي استثناءات.

لكن حتى في حالة عدم وجود احتمالات مدمرة من هذا النوع، فإن العناد الخاطئ والمضي في تنفيذ أو تهديد أو حتى مجرد القيام بضربات وقائية من جانب واحد يبدو جلياً للعيان. وإلى الحد الذي يمكن فيه اعتبار الهجوم على العراق إحدى تلك الضربات، لا يبدو أنه قد آتى أكله إلى حد كبير حتى قبيل الاعترافات المدمرة الأخيرة عن إذلال وإساءة معاملة الأسرى العراقيين. كما أنه لم يتم إحراز أي تقدم في قضية ديمقراطية الشرق الأوسط الأوسع. كما ان المحاولات التي بُذلت من أجل إخضاع كوريا الشمالية من خلال هذه الإجراءات عادت على ما يبدو بنتائج عكسية غير متوقعة، مما دفع مرتكبيها إلى الإسراع بقدر الإمكان لإيجاد مصدر لتلك الضربات، وبخاصة إذا ما أشرنا إلى الأسلحة النووية التي كان امتلاكها هو ما دفع إلى استخدام القوة من جانب واحد في المقام الأول. وفي السياق نفسه يمكن أن تحاول إيران المماطلة في القيام بما يُطلب منها من أجل الاستجابة للمطالب الدولية والإيعاز إليها بضرورة التخلص من برامجها النووية التي تثير الشكوك. وبالطبع فإن أي تحدٍ للسيطرة والهيمنة الأمريكية من قبل أي طرف سيكون بعيد المنال، والتاريخ حافل بأمثلة عن استخدام القوة العسكرية المفرطة، والتي كانت في النهاية تتم مواجهتها من قبل أحلاف دفاعية استمدت أهدافها وطموحها من تلقاء نفسها.

وبهدف إضفاء المزيد من الوضوح، إذا كان هناك تهديد حقيقي، لكنه غير وشيك الحدوث، وتوفر الوقت حسب الأعراف المتفق عليها لمعالجته، فإن هناك أسباباً تدعو إلى الاعتقاد بأنه يمكن من خلال الاستراتيجيات السياسية الملائمة والاستعانة بقدرات اللاعبين الدوليين الآخرين على النحو الصحيح وتحفيز الأطراف التي يُطلب دعمها بدلاً من تشتيتها، واحتواء ذلك التهديد أو ردعه أو تسويته من خلال الإقناع أو التفاوض أو الحد منه من خلال خلق نوع من العلاقات بين اللاعبين المعنيين. من ناحية أخرى، فإن إدراك الخطر الدفين والعواقب المريبة التي تنجم عن شن الحروب كانت دائماً تدفع الحكومات الجيدة

إلى تفادي الحروب إن أمكن وضمان الأهداف الأمنية بطرق أخرى. لكن كما قال آرثر شلسنجر الأصغر "لقد تخلى الرئيس بوش عن الاستراتيجية التي أدت إلى كسب الحرب الباردة واستبدل بها سياسة تهدف إلى تحقيق السلام من خلال منع الحرب، وتبني سياسة تعمل على تحقيق السلم عن طريق شن حروب وقائية"[١٧].

الفصل السابع والتهديدات الخارجيــة

عندما تشكل دولة تهديداً بالنسبة لدول أخرى أو لأفراد خارج حدودها، يمنح الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الصلاحية التامة لمجلس الأمن لاتخاذ أي إجراءات تقوم على استخدام القوة، بما في ذلك العمل العسكري حسبما يكون ذلك ضرورياً لاستباب الأمن والسلام الدوليين والمحافظة عليهما. وليس من المهم ما إذا كان ذلك التهديد يمس الأمن أو كان مخالفاً للأمن أو أي عمل عدائي سواء كان يحدث الآن أو سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد، أو أنه تم ارتكابه عن عمد أو بطريق الخطأ أو أنه ارتُكب بسبب تصرفات إحدى الدول بحد ذاتها أو من قبل مجموعات غير دولية تقوم دولة ما بتوفير المأوى والحماية لها.

وبصرف النظر عما إذا كان التهديد قد تم بارتكاب أعمال عنف فعلية أو يُحتمل وقوعها، أو كان مجرد تحدٍ لسلطات وصلاحيات مجلس الأمن. وإذا قرر الأخير أن هناك دولة ما لا تعمل وفقاً لقرارات المجلس السابقة، فإنها وبموجب هذا السبب فقط، تضع مصداقية قرارات المجلس في خطر، وبالتالي فإنها تشكل تهديداً للسلام بصرف النظر عن أي نوع آخر من التهديد قد تشكله تلك الدولة ويحق لمجلس الأمن اتخاذ ذلك القرار والعمل بموجبه.

كما أن الخيارات المتاحة لمجلس الأمن تمتد وبمطلق خياره لتطال تفويض استخدام القوة أو الموافقة عليها بواسطة القبعات الزرقاء أو القوات متعددة الجنسيات أو بتحالف الإرادة أو من قبل بعض الدول لوحدها، وكذلك الموافقة (بعد وقوع الأحداث أحياناً) على القيام بأعمال عسكرية من قبل بعض المنظمات

١٧- "أليس في غزة"، New York Review of Books، بتاريخ الثالث والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٣.

الإقليمية، وطبقاً لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونذكر هنا على سبيل المثال التجمع الاقتصادي لدول غربي إفريقيا وأعماله في ليبيريا وسيراليون.

ويبدو أن هناك دائماً مشاكل عملية تنشأ من التحقق من أن العمل العسكري يأتي بعد اتخاذ القرار، أو ما يوصف عادة بقضية هوستبر حول التقديم الفعلي للمصادر العسكرية المصرح بها. (إنني قادر على مناداة الأرواح من أماكن نائية وعميقة، لكن هل تستجيب لمناداتي؟)[١٨].

وباختصار شديد، لا يوجد أدنى شك في الصفة القانونية التي يتمتع بها مجلس الأمن في التصريح عن أي أمر يرى أنه قد يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، والتفويض بشن عمل عسكري وفقاً لذلك.

والسؤال الوحيد الذي يتم طرحه عادة، وهو ينطوي على طبيعة سياسية بحتة وليست قانونية، هو كيف يمكن ممارسة سلطات مجلس الأمن المحصنة من الشكوك والريب، في حين أن ميثاق الأمم المتحدة لا يقدم أي معايير تفصيلية لما تراه الدول بالنسبة لمصالحها بطرق مختلفة. ونجد أن بعض الدول تمارس تأثيرات ونفوذاً أكثر من سواها بكثير. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في شهر سبتمبر الماضي، فإن هناك قبولاً وقناعة عامة بأن الضرورة تقضي بإصدار "قرار مبكر يقضي باستخدام القوة لمواجهة بعض أنواع التهديدات مثل الجماعات الإرهابية المسلحة بأسلحة الدمار الشامل". وارتأى الأمين العام بطريقة لبقة أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن قد "تُضطر إلى الشروع في مناقشات حول هذه المعايير التي يتم بموجبها التصريح باتخاذ قرار باستخدام القوة"، وقد ورد أدناه تحليل مفصل لهذه المشكلة[١٩].

وقد يكون هناك بالطبع مسألة قانونية في قضية ما ـ كحالة العراق الشهيرة خلال العام الماضي ـ بشأن ما إذا كان مجلس الأمن قد أجاز فعلاً استخدام القوة أصلاً، أم أنه كان لا بد من قرار آخر لتنفيذ ذلك. وحيث إني كنت نائباً عاماً في ما سبق ومحامياً استشارياً رفيع المستوى لمجلس الوزراء، فلا يخفى علي دقة وحساسية

١٨- شكسبير: هنري الرابع، الجزء الثاني.

١٩- خطاب ألقي بتاريخ الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣.
http://www.un.org/webcast/ga/58/statements/sg2eng030923.htm.

الإدلاء بالآراء، حيث ينبغي أن توفق بين الضمير القانوني المهني والضرورة السياسية المتصورة. ولا شك في أن هناك الكثير ليُقال، وقد قيل أيضاً، من قبل آدام روبرتز[٢٠] وآخرين ـ عن "افتراض استمرارية" تلك القرارات السابقة لمجلس الأمن، والتي تطالب العراق بنـزع كامل لأسلحته وتلمح إلى عواقب وخيمة في حال رفضه.

لكني ما كنت لأتصور، حتى في أكثر أيامي تجملاً، أن بإمكاني أن أقنع نفسي، أو غيري، بأن القرار رقم ٦٨٧ الصادر في إبريل ١٩٩١، أو القرار ١٤٤١ الصادر في نوفمبر ٢٠٠٢ أو أي قرار صدر بينهما، أجاز فعلياً بحد ذاته استخدام القوة (بالطريقة التي أجاز بها بوضوح القرار ٦٧٨ الخاص بحرب الخليج عام ١٩٩٠)؛ أو أن هذه القرارات تطلبت شيئاً آخر غير الرجوع مرة أخرى إلى مجلس الأمن قبل إمكانية استخدام القوة؛ أو أنها يمكن أن يتم تأويلها على أن بنودها واضحة بما فيه الكفاية لتجاوز الحقيقة الواضحة، وهي أن التصويت الذي جرى بخصوص استخدام القوة قصر عن بلوغ الأغلبية تقصيراً لا يطاله الشك، ناهيك عن انقسام أصحاب الفيتو.

في حين نجد أن ميثاق الأمم المتحدة قد تمت صياغته بأوضح ما يمكن في ما يخص مسألة التهديدات الخارجية، إلا أنه أقل وضوحاً بكثير في ما يخص القيام بعمل جماعي ضد دولة ما عندما يكون التهديد الوحيد القائم يمس من في داخل هذه الدولة فقط: أي القيام بما يُسمى بالتدخل الإنساني. وفي الحقيقة فإن المادة ٢ (٧) تحظر بشكل واضح التدخل "في شؤون تُعتبر أساساً في نطاق صلاحية أي دولة"، لكن هذا يتنافى مع فقرات أخرى تعترف بالحقوق الفردية للإنسان؛ إضافة إلى كم كبير من القوانين والممارسات على مدى العقود القليلة المنصرمة وضعت حدوداً نظرية حقيقية بالنسبة لادعاءات الدول بالسيادة غير المقيدة، ومن هذه القوانين والممارسات، وليس آخرها، ميثاق الإبادة الجماعية Genocide Convention.

٢٠- آدم روبرتز، "القانون واستخدام القوة بعد العراق"، دورية سرفـايڤـل Survival، المجلد ٤٥ العدد ٢، ٢٠٠٣، وقد أوضح روبرتز تحفظاته الشخصية حول حدود "استمرارية الصلاحية" continuing authority كمبرر للغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث بين، فيما بينه، أن هذه الحجة تنقضها الريبة في مدى مصداقية الأدلة حول ما إذا كان العراق لا يزال يمتلك أسلحة دمار شامل بكميات كبيرة"، راجع الصفحة ٤٤، وتبادل الرسائل في مجلة سرفايفل المجلد الخامس والأربعون، العدد الرابع، شتاء ٢٠٠٣، الصفحات ٢٢٩ـ٢٣١.

والأمر الواضح هنا هو أن باستطاعة مجلس الأمن دائماً أن يجيز العمل العسكري وفقاً للفصل السابع ضد أي دولة من الدول إذا كان مستعداً لأن يعلن بأن الوضع المقصود، مهما بدت طبيعته داخلية، يبلغ بالفعل مستوى يمثل "تهديداً للسلم والأمن الدوليين" ـ كما تم بالفعل على سبيل المثال في حالة الصومال وأخيراً في البوسنة في بداية التسعينيات. ويُؤْخَذ عادة برأي مجلس الأمن في تحديد المخاطر التي تهدد السلم والأمن العالميين ما لـم تخالفه سلطة أعلى منه. لكنه كثيراً ما أحجم عن المبادرة أو إجازة أي عمل إلزامي، حتى في حالات تهز الضمير الإنساني هزاً مثل حالة رواندا في عام ١٩٩٤. وقد قاد هذا إلى خلق حالة من الاستعداد لتجاوز مجلس الأمن، في حالات بدت فيها الحاجة تتطلب ذلك، كما حدث في كوسوفو عام ١٩٩٩، وبطرق ـ إن تكررت ـ لا تساعد على ترسيخ سلطته، بل إضعافها.

إن الحاجة إلى أن نعني فعلياً ما نقول عندما نقول "لن يتكرر هذا مرة أخرى" بعد كل حالة مثل كمبوديا أو رواندا أو سربرنتشا ـ أو بتعبير آخر الحاجة إلى التصدي السريع والحازم لـ"الخروقات الفادحة والمنتظمة لحقوق الإنسان، والتي تطال كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة"، على حد وصف كوفي عنان لهذه القضية في تقريره الألفي الذي قدمه للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠[٢١]، أقول إن هذه الحاجة تتعارض على الدوام مع رغبة الدول ذات السيادة في عدم الانتقاص من سلطتها السيادية.

إن متانة هذا الرابط بين الأمرين والتشبث به يمكن أن نشاهده في يومنا هذا في الإحجام الذي بدا واضحاً في مجلس الأمن عن مواجهة السودان ووضعها أمام مسؤولياتها عن مساهمتها في حالة الرعب الآخذة في التفاقم والانتشار في إقليم دارفور.

وسعياً وراء إيجاد حل لهذه العلاقة المتوترة بين ادعاءات الدولة السيادية من جهة وحقوق الأفراد من جهة ثانية، قامت الحكومة الكندية برعاية اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة ICISS، التي اشتركتُ في

٢١- انظر:

http://www.un.org/millennium/sg/report/full/htm

رئاستها مع المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإفريقية، محمد سحنون، والتي أصدرت تقريرها المسمى "مسؤولية الحماية" عام ٢٠٠١[٢٢].

إن الإنجاز الأكبر الذي قدمه هذا التقرير هو وصفه للقضية المحورية بأنها لا تعني "حق" أي جهة "بالتدخل"، بل هي مسؤولية المجتمع الدولي للقيام بحماية شعب دولة ما عندما تتخلى الدولة نفسها عن تلك المسؤولية، سواء عن سوء نية أو لعدم قدرتها على القيام بذلك. فقد قامت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة بصياغة القضية على شكل مبدأين محوريين: فالمسؤولية الأساسية عن حماية شعب دولة من الدول يجب أن تقع على عاتق الدولة نفسها. لكن إذا ما تعرض سكان بلد ما لمعاناة خطيرة، بسبب حروب داخلية أو عصيان أو قمع أو فشل أجهزة الدولة، وكانت الدولة المعنية غير راغبة أو غير قادرة على إيقاف المعاناة أو تفاديها، فإن مبدأ عدم التدخل ينبغي أن يقود إلى مبدأ أكبر منه، وهو مبدأ المسؤولية الدولية عن الحماية.

ونحن لم يكن يخامرنا شك في أن السلطة المختصة بإجازة العمل في مثل هذه الظروف هي مجلس الأمن، لكن كان لزاماً علينا أن نواجه مشكلة عدم قيام مجلس الأمن دائماً باتخاذ ما ينبغي أن يتخذه إزاء الخروقات الإنسانية التي تهز الضمير الإنساني.

ولـم تكن غايتنا الأساسية إيجاد بدائل لمجلس الأمن، وإنما أن نجعل مجلس الأمن يعمل بشكل أفضل. وقد قادنا هذا على وجه التحديد إلى صياغة طائفة من المعايير للعمل العسكري، وقد شدّدنا على ضرورة

٢٢- أعضاء اللجنة هم جاريث إيفانز ومحمد سحنون (رئيسين مشتركين)، إضافة إلى: Gisele Cote-Harper, Lee Hamilton, Michael Ignatieff, Vladimir Lukin, Klaus Naumann, Cyril Ramaphosa, Fidel Ramos, Cornelio Sommaruga, Eduardo Stein and Ramesh Thakur.

وقد قدمت اللجنة استشارات شاملة على مدى عام كامل، واجتمعت في آسيا وإفريقيا وكذلك في أمريكا الشمالية وأوروبا، وعقدت اجتماعات طاولة مستديرة وغير ذلك في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وروسيا والصين. ويمكن الحصول على تقرير لجنة ICISS مع ملحقاته الكبيرة من البحوث من الموقع الإلكتروني www.iciss-ciise.gc.ca

قبولها قبولاً غير رسمي على أقل تقدير، كنقاط يسترشد بها مجلس الأمن على أمل أن تندمج في نهاية المطاف في الممارسة العملية، بحيث تتخذ صفة العرف في القانون الدولي.

وفي هذا السياق، وحتى نرفع إمكانية الوصول إلى إجماع على أعلى مستوى، حين نواجه مشكلة جديدة مثل رواندا أو كوسوفو أو دارفور، عمدت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة إلى جعل معيار عتبة التدخل بالإكراه معياراً قاسياً جداً. وكان مدار الموضوع أنه ما لم نجعل حد التدخل شديد الارتفاع والضيق، بحيث يستثني الحالات التي لا تصل إلى مستوى الحالات الكارثية من انتهاك حقوق الإنسان، فقد نجد حالات ودعاوى تتطلب استخدام القوة العسكرية في نصف بلدان العالم. ولذلك افترضنا أن الشرط الذي يستدعي التدخل في هذه الحالات الداخلية ينبغي أن يُقَيَّدَ بنوعين من الحالات يتضمنان ضرراً خطيراً، ولا يمكن إصلاحه في حال وقوعه: وهذا إما أن يكون إزهاقاً للأرواح على نطاق واسع، ناتجاً عن عمل أو إحجام عن عمل متعمد من قبل الدولة أو لعدم قدرتها على القيام بالعمل اللازم، أو يكون "تطهيراً عرقياً" على نطاق واسع، ليس عن طريق القتل فحسب، بل من خلال إخراج الناس من ديارهم قسراً وكذلك نشر الذعر والإرهاب وأعمال الاغتصاب الجنسي.

وقد لاقت مبادئ "مسؤولية الحماية" زخماً ملحوظاً في الأروقة الأكاديمية والسياسية، وإن كان يطغى عليها إلى حد ما مخاوف الإشكاليات المتعلقة بالإرهاب وقضية أسلحة الدمار الشامل التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر. لكن لا بد من القول إن هذه المبادئ قد أُخرجت عن مسارها مع بروز الجدل الدائر حول غزو العراق في السنة الماضية ـ حيث تلاشت تدريجياً الطروحات الأخرى المتعلقة بالقنابل والإرهابيين ـ مما جعل قيام صدام حسين بأعمال الاستبداد والقتل التي مارسها ضد شعبه حالة مناسبة تستدعي المعالجة بالتدخل لأسباب إنسانية. وفي الحقيقة فإن هذا الزعم أو المنطق كان سيقبل وبقوة قبل عقد أو عقدين ونيف من الزمان، عندما كان صدام يرتكب المذابح ضد الأكراد في نهاية الثمانينيات وضد الشيعة في الجنوب بداية التسعينيات ـ وحينها كان العالم في كلتا الحالتين يتغاضى عن الأمر بلا تردد ـ لكن هذا المنطق يكاد لا ينطبق إلا قليلاً في السنوات القليلة الماضية. فلم تكن هناك مثل هذه الأوضاع الكارثية

حاصلة أو على وشك الحدوث، كما أن سلوك النظام العراقي، على رهبته، لم يكن أسوأ بأكثر من درجة أو درجتين من أنظمة أخرى[٢٣].

ولقد بدا الأمر تماماً على أنه تبرير منطقي مناسب أكثر من كونه دافعاً حقيقياً، وهو بالتأكيد بدا كذلك لأولئك المعنيين، لدوافع خيرة أو شريرة، بالإمكانية التي يمكن أن يصل إليها مبدأ التدخل لأسباب إنسانية. فهل يكون روبرت موغابي الحالة التالية للتدخل العسكري، ولا يكون المبرر المزعوم لهذا العمل انقضاضه الراهن على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإنما المذابح التي ارتكبها في ماتيلاند في أواخر الثمانينيات؟

إن النتيجة النهائية لكل هذا هي أن هذا العرف أو المبدأ الدولي الناشئ الخاص بإمكانية تحقيق منفعة حقيقية سيعاني ويكافح من جديد من أجل الحصول على القبول والموافقة. والذين سيكافحون منا للحصول على الاعتراف بمبدأ مسؤولية الحماية سيواجهون من جديد، في ضوء حالة العراق، مقولة أن أي اعتراف رسمي بهذا المبدأ لن يؤدي، على المدى الطويل من المهمات الإنسانية، إلا إلى دعم أولئك الذين لن يوفروا جهداً في إساءة استخدامه.

كيف نعيد بناء منظومة القانون الدولي للقرن الحادي والعشرين؟

وإذاً، ما هي المهمة القادمة للراغبين منا بأن نخرج من الظلمات إلى النور، وليس من النور إلى الظلمات؛ للراغبين في عكس التيار المتجه نحو سياسة القطب الواحد بدل العمل الجماعي في استخدام القوة، وللمشمئزين من اللامبالاة تجاه ما وصفه كوفي عنان بـ"المبادئ التي رسا عليها استقرار العالم وسلامه، على الرغم من عيوبها"[٢٤]، على مدى العقود الستة المنصرمة؛ وللراغبين برؤية ظهور إجماع جديد، في سياق الأخطار الداخلية المحدقة بالأمن الإنساني، ليس في ما يتعلق بمتى ينبغي للدول عدم خوض الحروب

٢٣- راجع جاريث إيفانز، "الإنسانية لم تبرر هذه الحرب"، فايننشال تايمز Financial Times، بتاريخ الخامس عشر من مايو ٢٠٠٣.

٢٤- خطاب ألقي بتاريخ الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣.

فحسب، بل ومتى ينبغي لها ذلك؛ وفوق كل ذلك أولئك الراغبين بإعادة خلق نوع من الثقة في دور مجلس الأمن وأحكامه تقود إلى التقليل بشكل كبير من الميل إلى تجاوز هذا المجلس من قبل أولئك القادرين على القيام بذلك؟

تستدعي هذه المطالب، في رأيي القيام بأربع خطوات. الأولى ببساطة هي الاعتراف بكامل نطاق التهديدات الأمنية التي ينبغي على أي نظام دولي قانوني معاصر أن يتعامل معها ليكون نظاماً مقبولاً جديراً بالثقة. وتتضمن هذه التهديدات أشهر الأنواع التقليدية من المخاوف كالاعتداءات التي تشنها الدول باستخدام أسلحة تقليدية، سواء كانت اعتداءات واقعة فعلاً أو تهديدات توشك أن تقع أو ممكنة الوقوع. وتتضمن بالتأكيد الاعتداءات التي تشنها الدول باستخدام أسلحة دمار شامل، سواء كانت اعتداءات واقعة فعلاً أو تهديدات توشك أن تقع أو ممكنة الوقوع. كما يجب أن تتضمن ما يُسمى بالتهديدات الجديدة، لاسيما الاعتداءات ـ باستخدام أي نوع من الأسلحة ـ تقوم بها جهات غير حكومية تدعمها دولة ما، سواء كانت اعتداءات واقعة فعلاً أو تهديدات توشك أن تقع أو ممكنة الوقوع. ولا بد أن تتضمن أيضاً الاعتداءات التي ترتكبها أو تسمح بها دولة ما على شعبها، وأيضاً سواء كان هذا العنف واقعاً فعلاً أو يوشك أن يقع أو ممكن الوقوع. كما ينبغي أن يُنظر إلى التهديدات الأمنية على أنها تتكون من الخرق المتواصل لقرارات مجلس الأمن على نحو يعرض مصداقية النظام للخطر.

أما الخطوة الثانية فهي الإقرار بأنه ينبغي علينا سلفاً أن نوفر جميع الوسائل والقواعد القانونية التي نحتاج إليها من أجل المعالجة الصحيحة لكل واحد من هذه التهديدات. وذلك بأنه حين تستدعي الحاجة إجازة استخدام القوة لا تكون هناك حاجة إلى قواعد جديدة أو أي تعديل للقواعد الموجودة أو صياغة أي قواعد جديدة أو إلى مؤسسات لتطبيق هذه القواعد. فمن جهة القواعد، فإن المادة الخامسة عشرة والفصل السابع، إذا أُحسن تطبيقهما، يمكِّناننا من التصدي التام ـ كرد فعل أو من باب الاحتياط أو الوقاية ـ لحماية المصالح القومية والمصالح الدولية الجماعية والمصالح الإنسانية داخل الدولة الواحدة، ومن أن نقوم بذلك عند حدوث اعتداءات فعلية من أي نوع، أو التهديد باعتداءات وشيكة من أي نوع، أو الاعتداءات المستقبلية الممكنة من أي نوع، واتخاذ الإجراءات الضرورية الملزمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

أما في ما يتعلق بصياغة القواعد والمؤسسات التي تطبق هذه القواعد فإن دور مجلس الأمن يمكن بالتأكيد أن تكمله تلك المنظمات الإقليمية أو شبه الإقليمية المعترف بها وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بشرط سعيها إلى الحصول على الأقل على التخويل لاحقاً من مجلس الأمن. ومن الممكن أن يبقى هناك دور للجمعية العامة في جلستها الطارئة وفقاً للإجراء المسمى "متحدون من أجل السلام": فمن الممكن حقاً، على سبيل المثال، لو تم وفقاً لذلك دراسة قضية كوسوفو عام ١٩٩٩ أن يتم الحصول على تأييد الأغلبية. ولكن، باستثناء حالة الدفاع المشروع عن النفس حيال اعتداء واقع أو وشيك، فليس هناك في الحقيقة جهة أفضل أو أصلح من مجلس الأمن لإجازة العمل العسكري.

ومهما كانت عيوب مجلس الأمن من حيث نظامه التمثيلي المعاصر وشرعية تكوينه، لا سيما ما يتعلق بأعضائه الخمسة الدائمين وتلاعبهم بحنكة بحق الفيتو، إلا أنه يبقى الهيئة الوحيدة لدينا، والتي لا يلوح في الأفق أننا سنملك غيرها، والتي هي مخولة تخويلاً كاملاً باتخاذ الإجراءات في الشؤون الأمنية باسم المنظمة الوحيدة لدينا، والتي لا يلوح في الأفق أننا سنملك غيرها، والتي تتمتع بعضوية عالمية فاعلة. وكما ذكرت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة، بوضوح بليغ ومؤثر، فإن "المهمة الملقاة على عاتقنا لا تكمن في إيجاد البدائل لمجلس الأمن، وإنما في جعل مجلس الأمن يعمل على نحو أفضل مما هو عليه"[٢٥].

أما الخطوة الثالثة فهي الاعتراف بأننا كمجتمع دولي نتصدى للتهديدات الأمنية، علينا أن نرفع أداءنا في مجال الوقاية إلى مستوى أفضل بكثير مما نقوم به، وذلك من أجل أن نتجنب قدر المستطاع مسألة استخدام القوة العسكرية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. إن ما يعنيه هذا الكلام في سياق القرائن المختلفة التي تطرقنا لها لهو موضوع واسع بحد ذاته، وليس لدي متسع من الوقت ها هنا حتى للبدء باستقصاء الموضوع. لكن ومن أجل التوضيح اسمحوا لي بأن أتناول فقط الحالة الشديدة الأهمية المتعلقة بالأسلحة النووية،

٢٥- اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول، مسؤولية الحماية، ص ٤٩، فقرة ٦ـ١٤ www.iciss-ciise.gc.ca

والإجراءات الأكثر نفعاً التي يمكن اتخاذها حيال ذلك، والأفضل من مجرد تهديد بعض الأنظمة غير المستساغة بالقضاء عليها إذا لم تتخلّ مباشرة عن كل ما يمكن أن يكون لديها من أسلحة دمار شامل[٢٦].

إن الحاجة الأساسية ها هنا تكمن في ضرورة إيجاد قواعد عالمية جديدة أكثر صرامة يمكنها، من جانبي العرض والطلب، أن تمنع انتشار هذه الأسلحة بالطريقة القديمة، وذلك من خلال العمل الدبلوماسي الجاد في التفاوض بشأن الأنظمة القانونية، ومن ثم وضع المصادر الملائمة لوضعها موضع التنفيذ: وهذا شيء لم يجر، وليس من المحتمل للأسف أن يحدث في وقت قريب (بدليل انفراط عقد اللجنة التحضيرية يوم الجمعة الماضي ـ السابع من مايو ـ التي كانت مجتمعة للتحضير لمؤتمر مراجعة اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في السنة القادمة). فمن جهة العرض تتضمن الإجراءات التي يتوجب العمل عليها إيجاد نظم أكثر صرامة على أنشطة الدورة الداخلية للوقود بالنسبة لأعضاء اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية؛ وإيجاد أنظمة مراقبة أكثر صرامة على الصادرات بالنسبة لأعضاء الاتفاقية؛ ووضع قيود على الانسحاب من الاتفاقية؛ واتخاذ إجراءات منع فاعلة قابلة للتطبيق قانونياً ضد الدول غير الأعضاء في الاتفاقية والجهات غير الحكومية العاملة في هذا المجال؛ والتفاوض على اتفاقية منفصلة خاصة بالمواد القابلة للانشطار؛ وتحديث أنظمة الأمن الوقائي والتدمير الخاصة بالمواد القابلة للانشطار وغيرها من المواد الخطرة؛ وتطوير القدرات المخابراتية المتعددة الأطراف.

ومن جهة الطلب، فإنه علينا أن نفهم تماماً مختلِف الأسباب التي تدعو الدول إلى السعي وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية ـ حتى نعترف بأنه غالباً لا يكون الدافع عدوانياً بالأساس؛ وإنما يتعلق باعتبارات مثل حاجات الأمن الدفاعية في تصور تلك الدول، والهيبة القومية والضغوط السياسية المحلية ـ وحتى يستجيب "المالكون" بشكل يقلل من دوافع "من لا يمتلكون" للامتلاك. ومما تضمنته هذه الاستجابات، بدورها، إعطاء ضمانات أمنية في الحالات المناسبة؛ وعدم اختيار

٢٦- قارن Lee Feinsten and Anne-Marie Slaughter، واجب الوقاية (The Duty to Prevent)، شؤون خارجية يناير/ فبراير ٢٠٠٤.

أو تطوير المزيد من الأنواع الجديدة من الأسلحة النووية؛ وعدم تطبيق معايير مزدوجة في قبول امتلاك الأسلحة النووية من قبل بعض الدول دون أخرى؛ والتعامل بجدية في موضوع خفض التسلح؛ والالتزام الجاد بهدف التخلص من الأسلحة التي تنص عليها المادة السادسة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، (وهو أمر رفضت الالتزام به رفضاً قاطعاً كل القوى النووية الحالية، بما فيها بريطانيا وفرنسا).

أما الخطوة الرابعة والأخيرة التي ينبغي علينا القيام بها إذا ما أردنا إعادة بناء نظام دولي قانوني فعال للقرن الحادي والعشرين، وأنا أرى أنها أهم خطوة على الإطلاق، فهي الاعتراف بالحاجة الماسة إلى مسيرة عمل أفضل في مجال تحديد التطبيق الأنجع للقواعد والقوانين الراهنة التي تضبط استخدام القوة. وأنا لا أقصد بمسيرة العمل هنا شيئاً من قبيل الأفكار المؤسساتية المبتكرة التي يتم اقتراحها من وقت لآخر، والتي يمكن أن تبدو جذابة نظرياً، لكنها أبعد ما تكون عن الجدوى من الناحية العملية ـ ومنها على سبيل المثال اقتراح آلان بوشنان وروبرت كوهين بأن يعين مجلس الأمن هيئة مستقلة غير متحيزة تقوم بتعميم الاستخدامات الوقائية للقوة بعد الحدث، وتطبيق العقوبات إذا تبين أن الادعاءات التجريبية المتخذة مسبقاً كانت غير صحيحة[٢٧].

إن الأمر الضروري، والذي أعتبره أكثر قابلية للتحقيق واقعياً، هو أن يحصل اهتمام أكبر بكثير بمجموعة المبادئ التي ينبغي مراعاتها إذا أردنا لأي قرار يقضي باستخدام القوة العسكرية ألاّ يكون قانونياً فحسب، بل يكون شرعياً أيضاً ـ وألاّ يقتصر هذا الأمر على الخطاب الأكاديمي فحسب، بل يشمل أيضاً اتخاذ القرارات العملية على أرض الواقع. إن التمييز بين القانوني والشرعي برز لأول مرة في هذا السياق أثناء مناقشات لجنة كوسوفو التي رعتها السويد عام ١٩٩٩، إذ ذكرت أن غزو حلف الناتو ربما كان غير قانوني، في غياب موافقة مجلس الأمن، لكنه كان شرعياً ـ عند الأخذ بعين الاعتبار والموازنة بين ما يقرب من أربعة عشر مبدأ تتعلق بـ"البداية" والسياق أو القرينة[٢٨].

٢٧- Allen Buchanan & Robert O. Keohane، الاستخدام الوقائي للقوة، ٢٠٠٤.

٢٨- قرير كوسوفو، اللجنة الدولية المستقلة حول كوسوفو، برئاسة ريتشارد جالدستون وكارل ثام، أوكسفورد، ٢٠٠٠.

إن هذا التمييز ـ إذا أمكنت صياغته عملياً، مع تبسيط معايير الشرعية وتوحيدها والقبول العام بها ـ لهو تمييز هام. ففاعلية نظام الأمن الجماعي العالمي، شأنه شأن أي نظام قانوني آخر، يعتمد في النهاية، ليس على قانونية القرارات فحسب، بل على التصور المشترك لشرعيتها ـ أي أن يتم اتخاذها على أسس متينة وبينة واضحة، ولأسباب صحيحة أخلاقياً وقانونياً أيضاً. وفي حين يبدو واضحاً مدى طوباوية أن يجمع أي عمل بين كونه قانونياً بشكل تام وفقاً للقانون الدولي وأن يكون مقبولاً عالمياً على أنه شرعي (كما كان الحال، على سبيل المثال، في حرب الخليج عام ١٩٩١)، يبدو من المعقول القول إن العمل العسكري الذي يعد فنياً غير قانوني، لكنه يلاقي قبولاً واسعاً من حيث شرعيته (مثل حالة كوسوفو عام ١٩٩٩) يكون ضرره أدنى بكثير من ضرر عمل يُنظر إليه عموماً على أنه غير قانوني وغير شرعي (العراق عام ٢٠٠٣).

والنتيجة الطبيعية لهذه الرؤية أنه إذا كان عمل ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه عمل غير شرعي، فإن محاولة جعله قانونياً من الناحية الرسمية لن يفيد شيئاً في تغيير ذلك، بل في الحقيقة قد يلحق مزيداً من الأذى بسمعة الجهة التي منحته الصفة القانونية. وهذه كانت إلى حد كبير حجة فرنسا في الجدل الذي دار ويدور حول العراق. ولقد كان تجاهل مجلس الأمن وتجاوزه جملة وتفصيلاً أفضل، على سوئه، من مصادقته على عمل ينظر إليه الناس في أنحاء العالم على أنه عمل لا مسوغ له، حيث إن ذلك كان سيضرب بمصداقية مجلس الأمن عرض الحائط على نحو أكثر وأشد.

وقد تكون النتيجة الطبيعية الأخرى لهذه الرؤية هي أن الشرعية تساعد على توليد القانونية. فإذا كانت هناك ثقة عامة في أن قرارات مجلس الأمن في ما يتعلق باستخدام القوة ستُتخذ من أجل أسباب صحيحة تناصر الحق، واضعة نصب عينيها كامل التهديدات التي تؤرق البلدان الكبرى حالياً، وآخذة بعين الاعتبار قوة الأدلة، مع تطبيق المرحلة المناسبة للتحرك، والمعايير المدروسة المتعقلة، وعدم استخدام حق الفيتو لاتباع الأهواء الخاصة، فإن أولئك الذين يغريهم الوضع الحالي بتجاوز النظام سيقل إغراؤهم ـ أو أنهم سيتعرضون لخطر الوقوع في حرج أكبر إن هم فعلاً أقدموا على ذلك، وهو أمر يعادل في أهميته، ربما، تقليل إغرائهم بالقيام بذلك.

إذاً، ما هي العملية الأفضل لصنع القرارات التي أزعم ضرورة تطبيقها؟ وكيف يمكن لقضية الشرعية، بتمييزها عما يمكن تسميته بأنه قانوني، أن توضع عملياً في التطبيق؟ وما هي معايير الشرعية المناسبة التي ينبغي أن تضبط هذه القرارات؟

خمسة معايير للشرعية

إن اقتراحي واضح ومباشر: وهو أن على مجلس الأمن، كلما نظر فيما إذا كان عليه أن يجيز استخدام القوة العسكرية لتطبيق سلطاته وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، عليه دائماً، وأياً كانت الاعتبارات الأخرى الداخلة في الحسبان، أن يراعي على الأقل المعايير الأساسية الخمسة التالية الخاصة بالشرعية:

١. **جدية التهديد**: هل الخطر الذي يهدد الدولة أو الأمن العالمي يكافئ ويبلغ درجة كافية من الوضوح والجدية، بحيث يبدو أنه يبرر استخدام القوة العسكرية؟

٢. **سلامة المقصد أو الغاية**: هل هناك وضوح في أن الغاية الرئيسية من العمل العسكري المزمع هو إيقاف أو الحيلولة دون وقوع التهديد المقصود، وبغض النظر عن أي أغراض ودوافع أخرى يمكن وجودها؟

٣. **الحل الأخير**: هل تم استنفاد جميع الخيارات غير العسكرية لمعالجة التهديد المقصود، وهل تتوفر معطيات معقولة للاعتقاد بأن إجراءات أقل من العمل العسكري لن تفلح؟

٤. **تحديد الضرورة بقدرها**: هل تم حصر نطاق العمل العسكري المزمع ومدته وشدته بالحد الأدنى اللازم لمعالجة التهديد المقصود؟

٥. **الموازنة بين العواقب**: هل هناك احتمال معقول لنجاح العمل العسكري في معالجة التهديد المقصود، وألاّ تكون عواقب العمل أسوأ من عواقب الإحجام عنه؟

إن الأصول الفكرية المباشرة لهذه المعايير توجد في التوصية التي قدمتها اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة ICISS في تقريرها "مسؤولية الحماية": وكان السياق هناك سياقاً محدداً "للتدخل لأسباب إنسانية" استجابة للتهديدات الداخلية، لكن ما وصفناه هناك على أنه "البداية" والمعايير "المدروسة" يمكن التعبير عنه بسهولة بالصيغة الأكثر عمومية التي أوردتها هنا. ومن الواضح أن توصيات اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة ICISS، بدورها تدين بشيء ما للطريقة العامة التي اتبعتها لجنة كوسوفو من قبل. وبشكل أوضح، نقول إن أصولها الفكرية الأولية توجد في التعاليم والأدبيات العريضة لنظرية "الحرب العادلة". ولكن عندما نقول هذا، فإنه من الضروري جداً أن نؤكد أن المعايير التي نقدمها هنا يُقصد منها أن تعكس القيم العالمية، لا أن تكون بطريقة أو بأخرى خاصة بثقافة أو دين معين. وبالقدر الذي بحثت فيه في الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع[٢٩]، لم أرَ شيئاً يناقض هذا الطرح. وفي الحقيقة فإن المحادثات الكثيرة التي أجريتها خلال السنوات القليلة الماضية مع زملاء لي من مختلِف المشارب الثقافية والدينية، ولا سيما الإسلام، قد أقنعتني بأنه لا يوجد شيء لديهم غير متوافق مع المبادئ المطروحة، وإنما يوجد كثير مما يدعمها.

وآمل أن تكون هذه المعايير بسيطة ووثيقة الصلة بما يكفي وملزمة بما يكفي ليطبقها صناع السياسة أينما كانوا ـ على المستوى الوطني كما على المستوى الرسمي ـ وفي أي ظرف يريدون فيه اتخاذ قرار بشأن صوابية دخول الحرب أو عدم صوابيتها. لكن اقتراحي المباشر هو أن تتم مناقشة وتطبيق هذه المعايير أو الخطوط الاسترشادية كلما أراد مجلس الأمن تحديد قراره وفقاً للفصل السابع حول ما إذا كان من المناسب استخدام العمل العسكري رداً على أي "تهديد للسلم، أو خرق السلم أو القيام بعمل عدواني" (من المادة التاسعة والثلاثين). ويمكن تطبيق هذه المعايير سواء كان التهديد داخلياً أو خارجياً؛ وسواء كانت القضية تتعلق

٢٩- راجع على سبيل المثال سهيل هاشمي: "شرح الأخلاقيات الإسلامية للحرب والسلام"، وأوليفر بي. رامزبوثام "الإسلام والمسيحية والتدخل بالقوة لأسباب إنسانية، مجلة الأخلاقيات والشؤون الدولية، المجلد الثاني عشر، ١٩٩٨. وأنا مدين لدان فكسلر، محلل بحوث مجموعة الأزمات الدولية ICG لتوفيره لي هذه المراجع وغيرها.

"بحق الرد" أو "مسؤولية الحماية"؛ وسواء تمثل التهديد بزحف الجيوش، أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو الإرهاب أو المعارك القبلية البدائية.

كما ينبغي اعتبار هذه المعايير ذات صلة عند قيام مجلس الأمن بالنظر في كيفية الرد على عمل يدّعي الدفاع عن النفس وفقاً للمادة الحادية والخمسين، أو مسألة استخدام القوة من قبل منظمة إقليمية وفقاً للفصل الثامن. كما أن المعايير تحمل إمكانية التطبيق، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، على أي قرار يندرج في إطار الشعار "متحدون من أجل السلام"، أو أي قرار مشابه، تنظر فيه الجمعية العامة.

أنا لا أقترح دمج هذه المعايير الخمسة في ميثاق الأمم المتحدة أو في أي اتفاقية رسمية ـ بل إن ما أقترحه هو فقط أن يتم تبنيها، ولو على نحو غير رسمي إذا اقتضى الأمر، وأن يطبقها مجلس الأمن تطبيقاً واقعياً في مداولاته. وإذا ما لاقت التأييد العام يمكن في مرحلة ما أن تندمج في أحد قرارات الجمعية العامة. وسيؤدي هذا الأمر، إضافة إلى التطبيق العملي المنتظم لهذه المعايير، إلى تعزيز احتمال اعتبارها قواعد عرفية في القانون الدولي.

ومن الممكن بالطبع الخوض في تفاصيل أعمق بكثير في تنقيح ومراجعة هذه المعايير، لا سيما المعيار الأول البالغ الأهمية، الذي يطرح سؤالاً مداره: "هل الخطر الذي يتهدد دولة من الدول أو الأمن العالمي يكافئ ويبلغ درجة كافية من الوضوح والجدية، بحيث يبدو أنه يبرر استخدام القوة العسكرية؟". وقد أوردْتُ سلفاً كيف أن اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة، عند مناقشة التهديدات الداخلية، رأت أن بداية "القضية العادلة" ينبغي أن تكون مقيدة بشكل صارم، بحيث يكون حد التدخل مرتفعاً وضيقاً، يقتصر على حالات القتل أو التطهير العرقي على نطاق واسع، سواء كان واقعاً أو يُخشى من وقوعه[٣٠].

أما حالات التهديد الخارجي والدفاع عن النفس فأكثر تنوعاً بكثير، وربما لن نجني الكثير من القيام بمحاولات لمزيد من التدقيق والتحديد. ما يهمنا هنا هو طرح السؤال والحصول على إجابة عقلانية

٣٠- اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول، مسؤولية الحماية، الصفحات ٣٢ ـ ٣٤، الفقرات ٤ـ١٨ ـ ٢٧.

ومقبولة. ففي كل هذه الحالات ـ كما تبين لنا بوضوح في أعقاب حرب العراق ـ نجد أن قدراً كبيراً يعتمد في نهاية المطاف على نوعية الدليل. فالسلوك الفعلي شيء، ومجرد التهديد بسلوك ما شيء آخر: وحتى نثبت التهديد، يتطلب الأمر منا تقديم دليل معقول عن الإمكانية من جهة والنية لتسبيب الأذى من جهة أخرى (وفي هذا السياق، تُعتبر حالة الغزو عبر الحدود، كغزو العراق للكويت عام ١٩٩١، أسهل الحالات للإثبات). وعلى النقيض من هذا، فإن محاولة تقديم حالة على أنها مقبولة بالاعتماد على احتمال غير وشيك الوقوع أن يقوم النظام بتوفير أسلحة دمار شامل يُحتمل أنه يمتلكها لجماعات إرهابية دولية يُحتمل أنه له علاقات معها، كحال العراق عام ٢٠٠٣، فإن هذه القضية فيها من الصعوبة ما فيها .....).

ولقد جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة وغيره خلال السنوات القليلة الماضية إشارات إلى المنفعة الممكن تحقيقها من خلال توفير مجموعة من الخطوط الإرشادية أو المعايير من هذا النوع. وبعد إثارتها بداية من قبل المملكة المتحدة أواخر التسعينيات، ثم من قبل اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة في عام ٢٠٠١، أخذت تجري بالفعل بعض المناقشات داخل أروقة مجلس الأمن حول حجج التأييد والمعارضة للخوض في هذا الطريق، على الأقل في مجال التدخل لأسباب إنسانية، رداً على تهديدات داخلية. أما فيما عدا ذلك، فلم يتخطَّ الحوار أو المعايير أكثر من اقتراحات عريضة تورد في الهوامش والتعليقات وسطور متفرقة هنا وهناك في الخطابات. ونأمل أن يبدأ هذا الحوار باتخاذ شكل جاد الآن، وربما يكون ذلك في سياق عمل هيئة المستشارين العليا.

وأياً كانت التعديلات التي يمكن أن تطرأ على هذه المعايير الخمسة للشرعية وأياً كان الشكل الذي يمكن أن يتم تبنيها فيه في نهاية المطاف، فإني آمل أن تكون النقطة التي تدور حولها هذه المعايير واضحة. فلا أحد يقول، وأنا أبعد ما يكون عن ذلك، إن هناك مفتاحاً سحرياً يجعلنا نتنبأ بنوع الإجابات التي سيحصل عليها من يطرح الأسئلة الخمسة التي تم اقتراحها: فالآراء ستختلف حتماً مثلما أن المصالح القومية تختلف، ومن النادر جداً ألا تؤثر المصالح في الآراء. وفي رهاننا على مداولات مجلس الأمن ـ أو بالنسبة لهذا الموضوع

مداولات أي عملية حكومية أو رسمية ـ نردد ما نقوله نحن أهل أستراليا ونيوزيلندا[٣١] من أن الموضوعية ليست عادة في أول حصان تمتطيه.

لكن، وباعتباري شخصاً أمضى عدداً لا بأس به من السنين في أروقة هذه المداولات وحولها، أعتقد جازماً أن اتباع إجراءات جيدة في العملية، إن لم يؤدِّ إلى الحصول على نتائج مثالية، فإنه على الأقل يحسن هذه النتائج. وإذا ما طلب أن تتم مناقشة المعايير مناقشة نظامية، يغدو أصعب بكثير تحاشي القضايا الحرجة أو حبكها أو المراوغة والتلفيق والنفاق فيها أو مجرد تجاهلها: فزملاؤنا سيبدؤون بطرح الأسئلة الأصعب، وحتى الصحافة تطرح في بعض الأحيان الأسئلة الصحيحة. وفي نهاية المطاف تظهر الحجج القوية أكثر قوة والضعيفة أشد ضعفاً، وهذه المظاهر لها أهميتها بالفعل. ولتوضيح الأمر وتجليته، نقول إن غايتنا في تبني وتطبيق هذه المعايير الخمسة للشرعية لا تتمثل في ضمان الحصول دائماً على أفضل النتائج موضوعياً: بل على تحقيق أعلى درجة من إمكانية حصول إجماع في مجلس الأمن بشأن متى يكون مناسباً خوض حرب أو عدم خوضها؛ وتحقيق أعلى درجة ممكنة من الدعم الدولي لأي قرار يتخذه مجلس الأمن؛ وتحقيق أدنى درجة ممكنة من احتمال قيام بعض الدول الأعضاء فردياً بتجاوز أو تجاهل مجلس الأمن.

وإذا ما تمكنا من تحقيق أي من هذه الأهداف، فإننا سنكون حقاً قد وضعنا أقدامنا على الطريق نحو بناء نظام دولي قانوني سيمنحنا، على الرغم من كل التحديات التي لن تنفك تقاومه، أرضية وأسباباً للتفاؤل بأنه لن يبقى مكتوباً علينا للأبد أن نكرر أخطاء الماضي، فنخوض الحرب حينما ينبغي عدم خوضها، ولا نخوضها حينما ينبغي لنا القيام بذلك ـ لحماية إخواننا من بني البشر من كارثة تحيق بهم. إن إعطاء حكم بشأن متى يكون من الصواب خوض الحرب ومتى لا يكون كذلك يكاد بالفعل أن يكون أصعب طلب يُطلَب من أي شخص يشغل منصباً عاماً رفيعاً القيام به. لكن الفرص عظيمة، وعلى المرء دائماً أن يغذي

٣١- نصيحة قدمها جاك لانغ، حاكم سابق لولاية نيو ساوث ويلز الأسترالية، لبول كيتنغ الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء: "يا بني، إذا دخلت في أي سباق للخيول فامتطِ دوماً الحصان المسمى المصلحة الذاتية. فهو الحصان الوحيد الذي سيسعى بجد".

الأمل بأن القادة الصالحين، إن لم يولدوا بالضرورة صالحين، يمكن أن يصنعوا على أقل تقدير ـ بالإجراءات الصالحة والقوانين والمؤسسات الصحيحة التي تدعمها.

الإعصار كاترينا وأمن الطاقة الأمريكية

إدوارد تشو وجوناثان إلكايند

العنوان: الإعصار كاترينا وأمن الطاقة الأمريكية

الكاتب: إدوارد تشو وجوناثان إلكايند

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السابع والأربعون، العدد الرابع، شتاء عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ ص ص. ١٤٥ ـ ١٦٠

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٥©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Hurricane Katrina and US Energy Security**

Author: Edward Chow and Jonathan Elkind

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 47, No. 4, Winter 2005-06, pp. 145-160.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

المقـدمـة

في صيف عام ٢٠٠٥، جلب إعصارا كاترينا وريتا موجة من الدمار والبؤس على مدينة نيو أورلينـز New Orleans ومئات الآلاف من سكانها. ولم تسلم المناطق الواقعة على الجزء الأمريكي من سواحل خليج المكسيك وسكانها من غضب هذيْن الإعصاريْن. لقد أطلق هذان الإعصاران إنذاراً واضحاً إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة يدعوهما فيه إلى تعزيز أمن الطاقة الأمريكية الهش، وذلك بسبب اعتماد واشنطن أكثر مما ينبغي على توفير إمدادات النفط بأسعار منخفضة. غير أن أسعار النفط بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه أثناء الإعداد لحرب العراق في عام ٢٠٠٢، لتصل إلى سبعين دولاراً للبرميل الواحد، بينما سجل سعر البنـزين بدوره رقماً قياسياً تجاوز ثلاثة دولارات للغالون الواحد[1].

هل هذه العواصف النفطية وليدة الكوارث الطبيعية الطارئة، أم أنها نتيجة منطقية لعقود من السياسات الأمريكية الفاشلة في مجال الطاقة؟ سيكون بإمكان المرء الحكم على ذلك من خلال الطريقة التي سيتعامل بها صنّاع القرار وكبار رجال الأعمال والمستهلكون والناخبون في الولايات المتحدة، مع الإنذار المزلزل الذي أطلقه الإعصاران كاترينا وريتا. فهل سيحاول زعماء الولايات المتحدة تعزيز أمن الطاقة عبر صياغة سياسة جديدة للطاقة تُعطي القدر نفسه من الاهتمام لترشيد الاستهلاك المحلي للطاقة؟ أم أن الولايات المتحدة ستعود ـ حتى بعد كارثتي كاترينا وريتا ـ إلى سياساتها المألوفة في مجال الطاقة والقائمة على زيادة استهلاكها من الطاقة؛ على غرار ما فعلته بعد انتهاء أزمتي سبعينيات القرن الماضي؟

1- For information on the price of benchmark crude oils, see data available at http://www.eia.gov. As is discussed below, high US gasoline prices are significantly lower than prevailing prices in most other OECD countries.

آثار كاترينا وريتا بالنسبة لقطاع الطاقة في الولايات المتحدة

من المؤكد أن التداعيات الإنسانية التي نجمت عن إعصاري كاترينا وريتا كانت رهيبة جداً، وبخاصة تلك التي خلّفها الإعصار كاترينا الذي اخترق السدود المحيطة بمدينة نيو أورلينـز. فقد نقلت وسائل الإعلام ومحطات التلفزة الفضائية هذه المآسي الإنسانية إلى أنحاء العالم كافة. وحتى بالنسبة لمنطقة تعج بالأعاصير ـ وعلى الرغم من إنفاق الإدارة الأمريكية منذ عام ٢٠٠١ مليارات الدولارات لتعزيز قدرتها على مواجهة الحالات الطارئة ـ ولّدت حصيلة هذين الإعصارين صدمة كبيرة لدى سكان مدينة نيو أورلينـز وسائر المناطق التي تعرضت لهما. فقد تم إجلاء نصف مليون شخص من مدينة نيو أورلينـز وضواحيها بعد أن ضربها الإعصار كاترينا في التاسع والعشرين من أغسطس ٢٠٠٥؛ ولقي نحو ألف شخص حتفهم نتيجة لذلك الإعصار. ولحسن الحظ، كانت التداعيات الإنسانية للإعصار ريتا ـ الذي وقع في الرابع والعشرين من سبتمبر ـ أقل بكثير من تلك التي تسبب بها الإعصار كاترينا. غير أن الإعصار ريتا، وعلى الرغم من ضعف قوته النسبية، أضاف مزيداً من البؤس والمعاناة، وتسبب بنـزوح الكثيرين عن ديارهم باتجاه مدينة لويزيانا الجنوبية الشرقية، وذلك بحثاً عن ملاذات آمنة في ولاية تكساس المجاورة.

بالإضافة إلى الصدمة المروّعة التي أحدثتها التداعيات الإنسانية لإعصاري صيف عام ٢٠٠٥، كانت هناك صدمة أخرى لا تقل وقعاً، وهي الكارثة التي خلّفها هذان الإعصاران على قطاع الطاقة في الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، دمر الإعصاران كاترينا وريتا معاً أكثر من مائة منصة بحرية لإنتاج النفط والغاز الطبيعي. وفيما تسبب الإعصار كاترينا في تعطيل منشأة مرفأ لوب Loop لأيام عدة ـ وهي المنشأة النفطية الأمريكية الوحيدة لاستيراد النفط عبر خط أنابيب ممتد بعمق تحت سطح البحر حتى مرفأ لوب بلويزيانا ـ عطّل الإعصار ريتا هذه المنشأة لفترة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، توقفت عن الإنتاج محطات لتكرير النفط يفوق مجموع طاقاتها الإنتاجية ثلاثة ملايين برميل يومياً (أو ما يقارب٢٠٪ من إجمالي الطاقة التكريرية للولايات المتحدة)؛ واستمر توقف إنتاج هذه المحطات حتى منتصف أكتوبر. وفي أعقاب الإعصارين الأخيرين، تضررت أيضاً خطوط أنابيب النفط الخام، وتعطّلت القطارات المستخدمة لنقل النفط الخام ومشتقاته المكررة إلى الولايات الغربية الوسطى، ومناطق عدة تقع على سواحل الأطلسي.

ليس هذا وحسب، بل لقد تم اجلاء ثلاثين ألفاً من عمال منصات النفط والغاز البحرية، ولم يتمكن هؤلاء العمال من العودة إلى منصاتهم بسبب إقحام الطائرات المروحية المخصصة لنقلهم في عمليات الإنقاذ[2]. ومن ثم، تسبب الدمار الذي لحق بالبنية التحتية للطاقة الكهربائية وخدمات الاتصالات الهاتفية النقالة، تسبب في عرقلة وتعقيد عمليات إعادة تأهيل أنظمة إنتاج وتوزيع النفط والغاز الطبيعي التي ضربها الإعصاران كاترينا وريتا.

بعد مرور أسبوع واحد فقط على وقوع الإعصار كاترينا، ارتفعت أسعار البنـزين في أرجاء الولايات المتحدة كافة بنسبة٣٠٪، لتبلغ أعلى مستوياتها منذ عام١٩٨١[3]. وبسبب التوتر الذي أثاره لديهم طول الانتظار في صفوف طويلة أمام محطات التزوّد بالوقود، تعارك سائقو المركبات الآلية بالأيدي وتبادلوا اللكمات في العديد من مناطق الولايات المتحدة. إثر هذه الحوادث المؤسفة، حثّ مسؤولون فيدراليون مواطنيهم على ضبط النفس والتحلّي بالصبر عند السعي للتزود بالوقود. وعشية يوم العمل الأخير الذي سبق عطلة نهاية الأسبوع التي تصادفت مع بداية الإجازة الصيفية، وفي سبتمبر أيضاً؛ دعا الرئيس بوش الأمريكيين إلى الإقلال من السفر بسياراتهم الخاصة. حينذاك، رأى كثير من المراقبين أن هذه الدعوة شكلت لحظة مريرة ومحرجة بالنسبة للإدارة الأمريكية، بدعوى أن بوش هو رئيس لإدارة وثيقة الصلة بصناعة النفط، وأن نائبه قلل من شأن ترشيد استهلاك الطاقة، لأنه برأيه "ليس سوى إحدى الفضائل الشخصية، ولكنه لا يُشكل أي قاعدة صلبة لسياسة شاملة للطاقة".

2- Russell Gold, Bhushan Bahree and Thaddeus Herrick, 'Storm Leaves Gulf Coast Devastated', Wall Street Journal, 31 August 2005, and 'Post-Katrina US Gulf Shut-Ins at 870,374 Barrels/Day, or 58.02%: Minerals Management Service', Platt's Global Alert, 6 September 2005. See also David Ivanovich, 'Southern Exposure Reveals a Weakness', Houston Chronicle, 4 September 2005.

3- Despite the surge in gasoline prices, US retail prices pale by comparison to those in many other industrialised countries. In the United Kingdom during September 2005, for example, retail prices hovered around £1 per litre, roughly the equivalent of $7 per gallon.

أمن الطاقة الأمريكية

لقد أبرز حجم الأضرار الجسيمة التي ألحقها إعصارا كاترينا وريتا بقطاع الطاقة الأمريكية مسألة في غاية الأهمية، وهي أن الولايات المتحدة تُعرّض اقتصادها القومي وأمنها في مجال الطاقة للخطر بسبب اعتمادها شبه الكلّي على النفط. بعبارة أخرى، فشلت الولايات المتحدة في تطوير وتعزيز أمنها في مجال الطاقة. ونظراً لأوضاع سوق الطاقة العالمية، فإن اعتماد الولايات المتحدة الهائل على النفط والغاز المستورديْن لا يؤثر فقط في مصالحها الداخلية، وإنما يؤثر أيضاً في سياساتها الخارجية وفي مصالح جميع الدول المستهلكة والمصدّرة لموارد الطاقة.

خلال الجزء الأكبر من القرن الماضي، ساوى الأمريكيون بين أمن الطاقة واستمرار تدفق النفط الخام إلى موانئ البلاد ومنها إلى محطات تكرير النفط بأسعار معقولة. غير أن هذا التصور الضيق لم يعد كافياً لضمان مستقبل أمن الطاقة الأمريكية، وذلك لأنه يتعيّن على أمن الطاقة في الولايات المتحدة ـ وسائر الدول المستوردة لموارد الطاقة ـ ألاّ يقتصر فقط حول سبل ضمان استمرارية الحصول على احتياجات البلاد من موارد الطاقة، وإنما يتعيّن عليه أن يُعنى على الأقل بثلاثة عناصر متشابكة، هي: قضايا الإمدادات ومسألة الأسعار وقضايا نظام الطاقة.

قضايا الإمدادات

يتعلق العنصر الأول من عناصر أمن الطاقة بمدى قدرة دولة بعينها على تنويع مصادر موارد الطاقة التي تحتاج إليها وضمان استمرارية الحصول عليها. فهل توفّر هذه الدولة جزءاً كبير من موارد الطاقة التي تحتاج إليها من منطقة واحدة، سواء أكانت محلية أم أجنبية؟ وهل إنتاج هذه المنطقة قابل للتوقف بسبب الكوارث الطبيعية أو الحوادث الاعتيادية أو أي عمل إرهابي؟

على مدى الجزء الأخير من القرن الماضي، كان السرور يرتسم على وجوه العديد من الساسة الأمريكيين كلما ثبت لديهم أن الدول المنتجة للنفط نجحت في تغطية الطلب الأمريكي المتزايد على النفط الأجنبي. لكن

اعتماد الولايات المتحدة على هذا النفط الأجنبي شهد تنامياً هائلاً خلال العقود الماضية. ففي عام ١٩٤٩، كانت الولايات المتحدة تُنتج جميع احتياجاتها من النفط الخام. وفي عام ٢٠٠٥، استوردت ٥٨٪ من النفط الذي استهلكته. ومن المتوقع أن تستورد الولايات المتحدة ٦٨٪ من احتياجاتها النفطية في عام ٢٠٢٥[4]. ومن اللافت هنا أن ازدياد حجم الواردات لن يقتصر على النفط الخام، وإنما سيشمل مشتقات النفط المكرر أيضاً. غير أن الدعوة إلى الحد من هذه المنحى الاستيرادي يُذكّر بمقولتيْن متلازمتيْن، تؤكد أولاهما أن استيراد موارد الطاقة يُضِر بالمصالح الأمريكية؛ وتثق الثانية في قدرة الولايات المتحدة على قلب هذه الظاهرة إن أرادت.

من الواضح أن استقرار سوق النفط العالمية يعتمد على تأمين مرور ناقلات النفط عبر مضيقي هُرمز وجبل طارق بسلام. لكن الإعصار كاترينا برهن على أن صناعة الطاقة الأمريكية ومواردها المحلية معرّضة للتوقف أيضاً. فقد ثبت أن صناعة النفط والغاز في الولايات المتحدة تعتمد إلى حد كبير على استقرار الأحوال الجوية في منطقة خليج المكسيك المشهورة بكثرة أعاصيرها، وعلى المشرّعين الأمريكيين الذين سنّوا قوانيين تمنع التنقيب عن النفط في مياه خليج المكسيك التابعة لولاية فلوريدا ومعظم المياه الواقعة قُبالة الشواطئ الأمريكية الممتدّة على الأطلسي والهادئ؛ ناهيك عن التعقيدات الناجمة عن صعوبة الحصول على تراخيص رسمية لبناء مزيد من محطات تكرير النفط، أو لبناء منشآت جديدة لتعزيز القدرة على تخزين ومعالجة المزيد من مستوردات الغاز الطبيعي المُسال[5].

عندما ضرب الإعصاران كاترينا وريتا سواحل خليج المكسيك، ألحقا أضراراً جسيمة بصناعة النفط والغاز في الولايات المتحدة. وحتى منتصف أكتوبر، كان الوقت الذي ستستغرقه صناعة النفط لاستعادة كامل طاقتها الإنتاجية مجهولاً. فأكثر من ثلث إنتاج الولايات المتحدة من النفط يأتي من آبار مياه خليج

4- Ron Gold, John Lichtblau and Larry Goldstein, 'Energy Policy Act of 2005 Leaves US with Open Issues', Oil and Gas Journal, vol. 103, no. 32, 22 August 2005, p. 20.

5- In mid-October 2005, as this essay went to press, the US Congress was debating measures that would significantly reduce the off-shore oil ban and streamline approvals for new energy infrastructure such as new LNG terminals and refineries. See, for example, Richard Simon and Kenneth R. Weiss, 'Plan for Coastal Drilling Emerges', Los Angeles Times, 3 October 2005 and Tom Fowler, 'Seeing a Need to Refine a Plan', Houston Chronicle, 6 October 2005.

المكسيك ومياه البحر الواقعة قبالة الشواطئ الأمريكية الممتدة بين ولايتي ألاباما وتكساس. لكن إنتاج النفط في تلك المناطق انخفض بنسبة٩٠٪ قبل وصول الإعصار كاترينا إليها في أغسطس، فيما انخفض إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٨٨٪. ثم جاء الإعصار ريتا وفاقم أوضاع قطاع الطاقة الأمريكية المتردية أصلاً بسبب الإعصار كاترينا. فبعد وقوع الإعصار ريتا بثلاثة أسابيع تقريباً، كان إنتاج المنطقة من النفط بحدود ٢٥٪ من طاقتها القصوى تقريباً، بينما لم يرتفع إنتاجها من الغاز إلا إلى٤٠٪ من طاقتها القصوى. بالإضافة إلى ذلك، كان إنتاج محطات تكرير النفط الأمريكية في تلك الفترة بواقع ٢٠٪ دون طاقتها الإجمالية القصوى. وجدير بالذكر أن أكثر من ثلث النفط الأمريكي يأتي من آبارها الواقعة في خليج المكسيك وأن أكثر من نصف طاقتها التكريرية يقع على شواطئ ذلك الخليج. كما أن نحو٦٠٪ من واردات الولايات المتحدة من النفط تدخل البلاد عبر منشأة مرفأ لوب Loop وباقي الموانئ الأخرى. ليس هذا وحسب، بل لقد توقفت حركة النقل البحري بسبب الإعصارين كاترينا وريتا. وتعليقاً على تداعيات هذين الإعصارين، أشار المحلل الصناعي دانييل يـيـرغـن Daniel Yergin إلى ما يلي: "لطالما تركز اهتمامنا على حماية أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي، لكننا اكتشفنا اليوم أننا بحاجة إلى الاهتمام أيضاً بأمن الطاقة في منطقة خليج المكسيك، لأنها لا تقل أهمية عن منطقة الخليج العربي"[6].

إذاً، هل تستطيع الولايات المتحدة بالفعل وقف استيراد النفط إن أرادت؟

للإجابة عن هذا السؤال سنستعين بالشكل رقم (١).

6- Remark by Daniel Yergin at a book launch programme at the Woodrow Wilson International Center for Scholars, 14 September 2005.

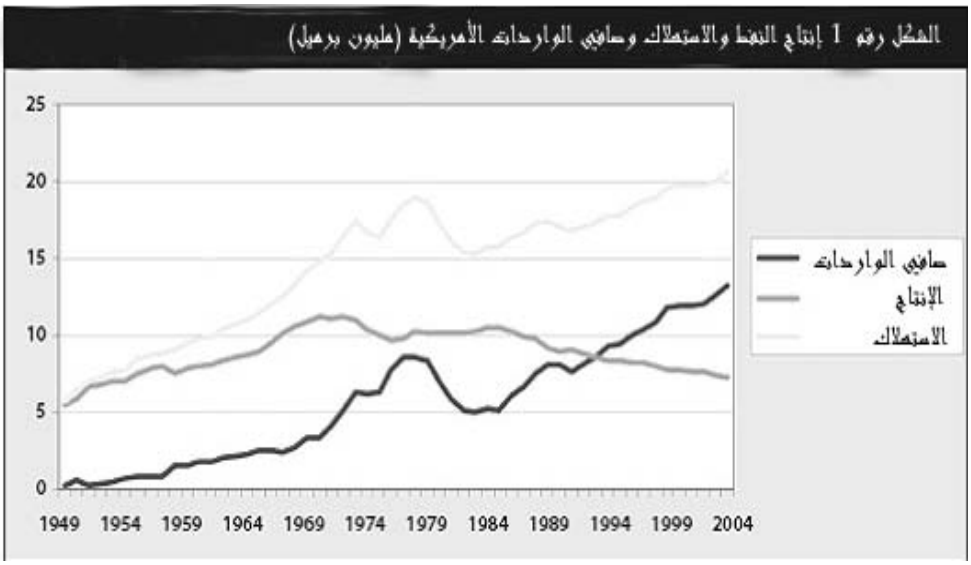

يُبيّن هذا الرسم بكل وضوح كيف أن واردات النفط الأمريكية تنامت بشكل مطرد على مدى نصف قرن من الزمن، كما يُظهر أن الاستهلاك الأمريكي من النفط قفز مباشرة بعد صدمتي الأسعار الخيالية التي شهدتهما سبعينيات القرن الماضي. ونلاحظ في هذا الرسم أيضاً أن أسعار النفط القياسية تُـعَـد أحدث زيادة قصيرة الأمد في معدلات الإنتاج المحلي للنفط، ربما بسبب الرغبة في عدم استنفاد العديد من آبار النفط الأمريكية.

لقد تم إنفاق ملايين الدولارات لتخصيص مناطق لإنتاج النفط والغاز في محميات القطب المتجمد الشمالي. وهنا، يبدو أن الساسة الأمريكيين سبقوا الواقع الاقتصادي بأشواط، بدليل أن دخول النفط والغاز الإضافي من القطب المتجمد الشمالي إلى الأسواق الأمريكية يستغرق قرابة عشرة أعوام بعد الشروع بأعمال التنقيب هناك؛ وأن الزيادة المتوقعة في حجم الإنتاج الأمريكي من الطاقة لن يُخفّض اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط إلا بنسبة ٢٪ من مجمل وارداتها لعام ٢٠٢٥. بعبارة أوضح، يبدو أن العمل على

الاستفادة من محميات القطب المتجمد الشمالي ستصب في مصلحة بعض "ساسة النفط" ورجال الأعمال الأمريكيين المتنفذين لدى الإدارة الأمريكية، أكثر مما يمكن لها أن تخدم أمن الطاقة الأمريكية[٧].

في الحقيقة، تمتلك الولايات المتحدة احتياطيات هائلة من الفحم الحجري التي تكفي لتغطية الطلب المتصاعد على الطاقة لأكثر من مائة سنة. وهذا يعني أن هناك من يتمنون استبدال النفط المستورد بالفحم الحجري المحلي لتقليص اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخام الأجنبي. غير أنه لا يمكن استخدام الفحم الحجري كوقود لوسائل النقل الحديثة. وحتى في حال زيادة الاعتماد على الفحم الحجري في المجالات التي تتيح ذلك، فإن هذه الزيادة تعني ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الانبعاثات الكربونية التي تسبب ظاهرة الإحماء الجوي وارتفاع حرارة الأرض، فضلاً عن أن توسيع استخدام الفحم الحجري ينطوي على احتمال تأخير التوصل إلى اختراق تكنولوجي في مجال خفض الانبعاثات الكربونية؛ بالإضافة إلى ضرورة الاستثمار في بناء منشآت لتخزين ومعالجة وقود الفحم الحجري.

مسألة أسعار النفط

تُشكل أسعار النفط العنصر الرئيسي الثاني لأمن الطاقة. وهنا، تُعتبَـر القدرة الشرائية المعيار الأساسي الذي يفرض نفسه عند تقييم هذا العنصر. غير أن الأسعار المرتفعة أو المتقلبة تشكّل تهديداً حقيقياً لأمن الطاقة.

وكما هو الحال في الولايات المتحدة، اضطُـرت أوروبا الغربية واليابان خلال السنوات الأخيرة إلى بذل جهود جبارة لتخفيف التداعيات الاقتصادية للارتفاع المتواصل في أسعار النفط. ومن بين الترتيبات الاحترازية، تعمّدت أوروبا الغربية واليابان ـ على الرغم من الانعكاسات السلبية قريبة وبعيدة المدى على المستهلك ـ رفع أسعار مشتقات النفط على المستهلك المحلي، عبر فرض ضريبة إضافية عالية على تلك

7- US Energy Information Administration, Annual Energy Outlook 2004, with Projections to 2025, available at http://www.eia.doe.gov/oiaf/aeo/gas.html.

المشتقات. وهكذا، أثرت أسعار النفط المرتفعة في القرارات المتعلقة بالاستثمارات بعيدة المدى، على صعيد المواطن العادي والشركات في تلك البلدان. فقد أخذوا مؤشر الأسعار المرتفعة لمشتقات النفط والطاقة الكهربائية بعين الاعتبار ليستثمروا أموالهم في المقتَنيات والتجهيزات والمعدات عالية الكفاءة. ولكن هذا الإجراء الضريبي وفر حماية جيدة للمستهلك الأوروبي الغربي والياباني، خلافاً لنظيره الأمريكي الذي لم تقم حكومته بأي إجراء مماثل. بعبارة أخرى، عندما بدأت أسعار النفط في أواخر عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣ بالصعود، كان وقعها على المستهلك الأوروبي الغربي والياباني أقل بكثير منه على نظيره الأمريكي، لأن دول أوروبا الغربية واليابان تنازلت عن جزء من ضريبة الطاقة الإضافية، ورفعت أسعار الوقود والطاقة الكهربائية بنسب ضئيلة، قياساً إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته تلك الأسعار في الولايات المتحدة. وفيما كان المستهلكون الأوروبيون واليابانيون يتذمرون من ارتفاع أسعار البنزين، كان نظراؤهم الأمريكيون يحسدونهم على أمن الطاقة الذي كانوا يتمتعون به[٨].

وتؤكد المقاربة الآنفة الذكر استحالة إنكار إحدى الحقائق الهامة المتعلقة بسياسات الطاقة، وهي أن الأسعار تؤثر في سلوك المستهلك. في الوقت نفسه، تشكل هذه الحقيقة أحد القوانين الأساسية لاقتصادات السوق. ولو أن أسعار النفط والغاز الطبيعي وسواها من موارد الطاقة ظلت منخفضة نسبياً في الولايات المتحدة، لواصل المستهلك الأمريكي تطلعه إلى اقتناء الأشياء الرخيصة التي تستهلك الكثير من الطاقة؛ ولكان تردد في شراء المصابيح الكهربائية وأجهزة التكييف وغسالات الصحون الأقل استهلاكاً للطاقة الكهربائية، لأنها أغلى ثمناً من نظيراتها التي تستهلك قدراً أكبر من الطاقة الكهربائية.

بغض النظر عن الفكرة القائلة بضرورة تجنب أي ارتفاع في أسعار الطاقة، يبدو أن النقاط المتفق عليها عالمياً، والتي تقبلها سياسة الطاقة الأمريكية قليلة جداً. فإثر وصول سعر غالون البنزين إلى دولارين وبعد

8- Tax levels are obviously not the only energy difference between the United States and Japan or Western Europe. The continental land mass and climate of the United States dictate very different energy usage patterns: There are greater distances for goods to be transported across, greater swings of summer heat and winter cold to be survived. Nonetheless, Western Europe and Japan have made conscious policy choices that have reduced their vulnerability to oil price shocks.

أن تجاوز ثلاثة دولارات، تطرق عدد من الساسة الأمريكيين لطائفة من القضايا المتعلقة بسياسات الطاقة الأمريكية، وشدّد بعضهم على ضرورة ترشيد استهلاك الطاقة للحد من التلوث البيئي والمساهمة في معالجة ظاهرة الإحماء الجوي التي تسببها الانبعاثات الكربونية؛ فضلاً عن أن الاقتصاد في استهلاك الطاقة يعزز أمن الطاقة الأمريكية، خصوصاً أن الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والغاز الطبيعي لتوفير احتياجاتها من موارد الطاقة. غير أن هذه الحجج لم تلقَ آذاناً صاغية لدى المستهلك والناخب الأمريكيـْـن، واللذين يفضلان الحصول على احتياجاتهما من الطاقة بأسعار منخفضة.

قضايا نظام الطاقة

يتعلق العنصر الثالث والأخير لأمن الطاقة بقضايا نظام الطاقة بشقيه الفيزيائي (أو البنية التحتية) والإداري، وهما اللذان يجعلان من الممكن لهذا النظام أن يعمل على أكمل وجه ممكن. ولم تتضح أهمية البنية التحتية لنظام الطاقة بجلاء لدى الأمريكيين إلا بعد نشوب أزمة الكهرباء التي شهدتها كاليفورنيا في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. قبل نشوب تلك الأزمة، كانت ولاية كاليفورنيا قد أدخلت تعديلات قانونية اشتملت على تخفيض أسعار الطاقة الكهربائية؛ الأمر الذي حدّ من قدرة الشركات الخاصة على تحديث وتوسيع أنظمة إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، ففشلت في مواكبة الطلب المتنامي على التيار الكهربائي في تلك الولاية. في تلك الفترة، شهدت كاليفورنيا حالات انقطاع التيار الكهربائي بوتيرة متصاعدة، وخصوصاً في مدنها الرئيسية. كما أن أكبر الشركات الربحية في تلك الولاية أعلنت إفلاسها، فانتهى الأمر بدافعي الضرائب إلى استيراد الطاقة الكهربائية بأسعار مرتفعة. وقد تخللت هذه الأزمة موجة من الاتهامات العلنية المتبادلة بين الشركات الخاصة والمسؤولين الرسميين. إلا أنه مع مرور الوقت، خلُص المحللون إلى أن الإجراءات القانونية التي أُدخلت على قطاع الطاقة الكهربائية في ولاية كاليفورنيا حرمت الشركات الربحية في ذلك القطاع من الأموال والحوافز الضرورية للاستثمار في بناء محطات جديدة أو في تحديث شبكة توزيع الطاقة الكهربائية. بعبارة أخرى، أدت التعديلات الإدارية التي أُدخلت على نظام الطاقة

الكهربائية إلى مشاكل غير متوقعة انعكست سلباً على بنيتها التحتية وحالت دون تطويرها، ففشلت في مواكبة الطلب المتنامي على التيار الكهربائي؛ وهذا هو الخلل الذي تسبب بنشوب الأزمة[9].

من الواضح أن التحدي الذي يفرضه تغير المناخ العالمي يُبرز أهمية البنية التحتية لنظام الطاقة الكهربائية كأحد عناصر أمن الطاقة. وعلى الرغم من الشكوك التي تساور بعض العلماء بشأن أسباب هذا التغير المناخي، فإن معظم علماء هذا العالم يجمعون على أن الانبعاثات الناجمة عن حرق الهايدروكاربونيات (كالنفط ومشتقاته والغاز الطبيعي) لإنتاج الطاقة الكهربائية وسواها؛ هي السبب المباشر في ظاهرة الإحماء الجوي وارتفاع حرارة الكرة الأرضية. وفيما تبدو تكاليف معالجة هذه الظاهرة المناخية بشكل فعال باهظة جداً، برأي المشككين في صحة النظرية العلمية السائدة حول أسبابها؛ يبدو أيضاً أن حجم الأضرار والتكاليف ستكون هائلة في حال الفشل في معالجة أسباب هذه الظاهرة بسرعة وفاعلية. أضف إلى ذلك أن هناك تساؤلات مطروحة حول ما إذا كان الإحماء الجوي الناجم عن الانبعاثات الكربونية سيعطل صناعة النفط القائمة حالياً. فعلى سبيل المثال، هناك من يتساءل حول ما إذا كان باستطاعة مستهلكي الطاقة في العالم تحمل تكاليف بناء سدود لحماية البنى التحتية لأنظمة الطاقة القريبة من السواحل؛ أو التكيف مع التغيرات الجغرافية في حال مواصلة استخدام أنظمة الطاقة التي تُطلق انبعاثات كربونية، وارتفاع منسوب مياه البحار على النحو المتوقع. وهناك من يتساءل قائلاً: هل سيكون من المنطقي والعملي الاستمرار في بناء منصات النفط والغاز العائمة وتحمل التكاليف الإضافية لتعزيز سلامتها في حال تكرار العواصف وتنامي قوتها؟ وفي حال إعطاء الغاز الطبيعي دوراً أكبر في مجال توليد الطاقة لتخفيف حدة ظاهرة الإحماء الجوي على خلفية قلة الغازات المنبعثة عند إحراقه، الأمر الذي يعني ضرورة لجوء الدول الرئيسية المستوردة للغاز الطبيعي إلى توسيع البنى التحتية لاستيراده؛ هل سيكون من الممكن إيجاد أماكن ساحلية آمنة لبناء مزيد من المنشآت الضخمة الضرورية لتخزين الغاز الطبيعي المُسال وإعادة تحويله إلى غاز؟

9- For a review of the California energy crisis, including a chronology, background and analysis, see http://www.pbs.org/wgbh/ pages/frontline/shows/blackout/.

يُستنتَـج مما تقدم أن أمن الطاقة لا يعتمد فقط على خصائص أسعار موارد الطاقة، وإنما يعتمد أيضاً على خصائص البنية التحتية لنظام الطاقة بشقيه: الفيزيائي المرتبط بالتطور التكنولوجي؛ والإداري الذي يضبط ويُنظّم عمل هذا النظام. وما زال هناك سؤال آخر، هو: لماذا تهتم شعوب العالم بمدى نجاح الساسة الأمريكيين في ضمان أمن الطاقة الأمريكية؟ ولعل الإجابة تكمن في حقيقة أن فشل الإدارة الأمريكية في مجال أمن الطاقة المحلية يؤثر في سياساتها الخارجية، الأمر الذي يبرهن على الطبيعة العالمية لاقتصادات الطاقة في الولايات المتحدة.

لا شك في أن الولايات المتحدة تنفرد بمستويات استهلاكها للطاقة. فهي الدولة التي تستهلك ربع إنتاج العالم من الموارد الأولية للطاقة، علماً أن عدد سكانها يساوي زهاء ٤٪ من إجمالي سكان العالم؛ مما يعني أن الفرد الأمريكي هو الأكثر استهلاكاً للطاقة في العالم. وقد تعني هذا الحقيقة أيضاً أن دولاً فقيرة تُحـرَم من جزء كبير من احتياجاتها النفطية بسبب الطلب الأمريكي المتنامي على النفط. من الواضح أن هذه الظاهرة أسهمت في رفع أسعار النفط إلى مستويات حدّت من قدرة بعض الدول الفقيرة على شراء جميع احتياجاتها النفطية. غير أن عدداً من محللي الطاقة الأمريكيين أشاروا إلى أن تنامي طلب العملاق الصيني على النفط الخام خلال عام ٢٠٠٤ وأوائل عام ٢٠٠٥ فاق التوقعات بمليون أو مليوني برميل يومياً. وبالتالي، أصبح من المألوف لدى الأوساط الأمريكية المعنية بقضايا النفط اعتبار التطور الاقتصادي الصيني المتسارع مسؤولاً عن الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال تلك الفترة. لكن بعض المحللين أشاروا في وقت لاحق إلى أن الزيادة غير المتوقّعة في الواردات النفطية الأمريكية خلال نفس الفترة المذكورة أعلاه كانت قريبة من تلك التي سجلتها الواردات النفطية الصينية. وتؤكد هذه القصة أن اقتصادات الطاقة في كل واحد من بلدان العالم تؤثر في أوضاع سوق النفط العالمية.

وإثر إعصاري كاترينا وريتا، زوّدت أوروبا الولايات المتحدة بكميات إضافية هائلة من مادة البنـزين، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة للمستهلك الأوروبي. في الوقت نفسه، أصبحت أوروبا والولايات المتحدة تميلان إلى الحصول على مزيد من النفط الخام عالي الجودة في ظل توجههما نحو تشديد معايير الحد من الانبعاثات الكبريتية الضارة بالبيئة. غير أن تنامي الطلب العالمي على النفط جعل الكميات الإضافية من

النفط الخام عالي الجودة التي تحتاج إليها أوروبا والولايات المتحدة غير متوفرة دائماً في الأسواق؛ مما اضطُـرهما أحياناً إلى شراء أنواع أقل جودة، فاكتشفا حجم الأضرار البيئية والتكاليف التكريرية المترتبة على استيراد النفط الخام الرديء (الذي يحتوي على الكثير من الكبريت ونسبة متدنية من البنـزين). وهكذا، تبين للغرب أيضاً أن الدول التي تشتري النفط الخام الرديء تدفع ثمن هذا الخيار غالياً، وأنها تُضطَـر إلى خلط أنواع النفط الخام الرديئة بأنواع أكثر جودة لتخفيف أضرارها البيئية وتكاليف تكريرها التي تجعل أسعار مشتقات النفط عالية نسبياً.

في أحد تقاريرها الحديثة، اقترحت الوكالة الدولية للطاقة على الدول الغربية الاستثمار في البلدان المصدّرة للنفط لرفع طاقاتها الإنتاجية، بما يكفي لتغطية الزيادات المتوقعة في حجم الطلب العالمي على هذه المادة خلال العقدين القادمين[١٠]. لكن سياسة الطاقة المنتهجة في الولايات المتحدة ـ والتي تتجاهل مختلِـف الأسباب المنطقية الكفيلة بتشجع الحكومة الأمريكية على الاستثمار لاستغلال مزيد من مخزون النفط الأمريكي الذي لا يزال استخراجه عالي التكلفة، لاعتقادها الخاطئ بأن أمن الطاقة الأمريكية يساوي توفير احتياجاتها النفطية بغض النظر عن المنشأ ـ سبب كافٍ للاعتقاد بأن الولايات المتحدة لن توزع استثماراتها بشكل متكافئ على جميع الدول المنتجة للنفط، مما قد يؤدي إلى نقص في الأموال المخصصة لتطوير الطاقة الإنتاجية للنفط في واحدة أو أكثر من الدولة المصدّرة للنفط الخام.

في الوقت الراهن، يتزامن اهتمام واشنطن المحدود والمغلوط بأمن الطاقة الأمريكية مع تنامي الشعور القومي بضرورة ترشيد تصدير النفط والغاز المحليـْـن في العديد من الدول المصدّرة لهما، مما يُشكل تحدياً إضافياً أمام الولايات المتحدة. ويتركز أكثر من نصف احتياطي العالم من النفط في خمس دول، مما يجعل من المستحيل تخصيص مبالغ متكافئة للاستثمار فيها، وهي: المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت والمكسيك[١١]. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت في روسيا خلال السنتين الماضيتين شركات حكومية

10- The International Energy Agency's World Energy Outlook series has repeatedly emphasised the need for investments. See, for example, http://www.iea.org/ Textbase/npsum/WEO2004SUM.pdf.
11- The authors acknowledge with appreciation the commentary of Bud Coote on this topic.

عملاقة، أبرزها شركة غازبروم Gazprom وشركة روسنيفت Rosneft وشركة ترانسنيفت Transneft المتخصصة بنقل النفط الخام؛ وهي الشركات التي تفرض أجندة تطوير الموارد النفطية الروسية وكيفية تنفيذ تلك الأجندة. وربما تتعارض هذه الأجندة مع تصورات الولايات المتحدة، خصوصاً أن المحللين الأمريكيين والروس لاحظوا أن تنامي الطلب الأمريكي على النفط يفوق التوقعات في كثير من الأحيان، وأنه يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تفرض وتيرة متصاعدة لتطوير طاقات إنتاج النفط في بعض الدول، بما فيها روسيا؛ وأعربوا عن اعتقادهم بأنه من حق كل دولة تحديد وتيرة وكيفية تطوير طاقاتها الإنتاجية بنفسها. وينطلق السؤال التالي: إلى أي مدى ستذهب الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية من أجل الحصول على مختلف احتياجاتها النفطية الأجنبية؟ ففي حال فشل الولايات المتحدة في بدء عملية الحد من اعتمادها على النفط والغاز المستوردين ـ التي قد تستغرق عقوداً لكي تؤتي ثمارها ـ ستكون واشنطن مضطرة إلى تقديم تنازلات جوهرية في مواقفها وسياساتها الخارجية من أجل الحصول على احتياجاتها المتنامية من النفط والغاز الأجنبيين؛ وقد تُضر هذه التنازلات على المدى البعيد بجميع المصالح الحيوية العالمية للولايات المتحدة.

لقد تحاور الساسة الأمريكيون بشكل مكثف حول سياسات الطاقة عقب دخول جورج بوش إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠٠١، حينذاك صرّح الرئيس بوش بأن إحدى أولوياته تتمثل في سن قانون جديد لتطوير سياسات الطاقة الأمريكية، بينما أكدت إدارته أن تحديات أمن الطاقة تُشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل النمو السليم للاقتصاد الأمريكي[١٢]. ولم ينفرد الرئيس بوش بالتركيز على مشكلة الطاقة المتفاقمة في الولايات المتحدة. ففي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠، تطرق السيد آل غور Al-Gore ـ وهو نائب حالي للرئيس بوش ـ إلى قضايا الطاقة؛ وهذا ما فعله أيضاً السيناتور جون كيري John Kerry خلال حملته الانتخابية كمرشّح لمنصب الرئاسة في عام ٢٠٠٤. وفيما ركّز آل غور على

12- Vice President Cheney chaired an energy policy group at the beginning of the first Bush term. Its findings were widely understood to be the definitive statement of the administration's views on energy issues. The policy group was controversial because it selectively involved energy companies in the formulation of national energy policy. This triggered political controversy and lawsuits under America's 'sunshine act' laws. For an indication of the administration's focus on energy security, see http://www.whitehouse. gov/energy/Chapter1.pdf.

عبارة التهديد الذي تشكله "الكميات النفطية الهائلة" [المستهلكة أمريكياً]؛ ركّز كيري على أهمية "استقلالية الولايات المتحدة في مجال الطاقة".

إثر التثقيف المطوّل للشعب الأمريكي بشؤون الطاقة، وفي صيف عام ٢٠٠٥، أقر الكونغرس الأمريكي ما أسماه "القانون الأمريكي الجديد لسياسة الطاقة". لكن هذا القانون كان أشبه بقاسم مشترك بين مختلِف التوجهات الأمريكية في مجال الطاقة، وأثبت أن الساسة والمشرّعين الأمريكيين فشلوا في وضع سياسة قادرة في مجال الطاقة على تحفيز الشعب الأمريكي على التفكير بشكل جدي في مستقبل أمن الطاقة القومي؛ وتشجيع الاستثمار العام والخاص على المدى البعيد على التحول إلى المعدات والتجهيزات والمقتنيات عالية الكفاءة (أي تلك التي تستهلك أقل قدر ممكن من الطاقة). بعبارة أخرى، تجنب الساسة الأمريكيون جملة من المناقشات الضرورية والمعقدة، ربما لأنها لا تحظى بشعبية واسعة ـ ومنها مثلاً، محاولة إيجاد السُبل والوسائل الكفيلة بحماية الشواطئ والصناعات السياحية الأمريكية بالتزامن مع السماح بتطوير البنية التحتية للطاقة الأمريكية. وهكذا، بدا ساسة الولايات المتحدة وكأنهم كانوا عاجزين عن فهم متطلبات وتحديات قضايا الطاقة الأمريكية، أو أنهم كانوا يفتقرون بالفعل إلى الإرادة السياسية المطلوبة لمواجهة تلك التحديات؛ فاكتفوا باتخاذ إجراءات سهلة وترتيبات عاجلة ومؤقتة لا تجدي نفعاً على المدى البعيد. غير أنه لا بد من الاعتراف بأن القانون الأمريكي الجديد لسياسة الطاقة، والذي صدر في عام ٢٠٠٥ ـ بعد أن صادق عليه الرئيس بوش في الثامن من أغسطس من العام نفسه ـ يتضمن عدداً من البنود الإيجابية نسبياً، والتي يُتوقَّع لها أن تساهم إلى حد ما في استرداد اقتصاد الطاقة الأمريكية شيئاً من عافيته. فهذا القانون استند في معالجة قضايا الطاقة الكهربائية والنفط والغاز الطبيعي إلى فكرة قابلية رفع كفاءة استخدامها، فضلاً عن أنه حث على الاستفادة من مصادر الطاقة الأخرى (المتجددة والقابلة للنفاد)، ودعا إلى تطوير تكنولوجيات الطاقة بشكل عام. وعلى الرغم من هذه الإيجابيات، يمكن القول إن هذا القانون لا يصلح إطلاقاً كأساس لخطة متكاملة كفيلة بصون وتعزيز أمن الطاقة الأمريكية على المدى البعيد[١٣].

13- The text of the Energy Policy Act of 2005 is at http://energy.senate.gov/public/ index.cfm? FuseAction = IssueItems. View&IssueItem_ID=21. Several good analyses of the act are now

من اللافت أيضاً أن هذا القانون يفتقر إلى بنود تعالج عدداً من أهم قضايا الطاقة. فهو لا يشتمل مثلاً على أي مبادرة جديدة للمساهمة في حل مشكلة تغير المناخ العالمي؛ كما أنه لا يدعو إلى تطوير كفاءات المركبات الآلية ووسائل النقل الأخرى. أضف إلى ذلك أن هذا القانون لم يُقر أي حقيبة وزارية جديدة لتطوير معايير تشجّع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وذلك لتوليد جزء من الطاقة الكهربائية المستهلكة في الولايات المتحدة؛ علماً أن هذا الجانب يحظى بتأييد واسع لدى أصدقاء الأمريكيين. من ناحية أخرى، لا يحتوي القانون الجديد على أي بند يسمح بفتح محميات القطب المتجمد الشمالي أمام مزيد من عمليات التنقيب عن الغاز والنفط. لكن الجمهوريين مصممون على إضافة هذا البند المثير للجدل في الخريف المُقبل، كبند لا بد من إقراره والمصادقة على ميزانية مالية كافية للبدء في تنفيذه. وافتقر القانون الأمريكي الجديد لسياسة الطاقة إلى بند يُعنى بحماية الحقوق القانونية لمنتجي مادة ام تي بي إي MTBE، وهي إحدى المواد الهامة التي تُضاف إلى البنزين[14]. ليس هذا وحسب، بل لقد فشل هذا القانون عملياً في التأسيس لإجماع حول الخطوط العريضة لسياسة أمريكية حكيمة وبعيدة النظر في مجال الطاقة. وللمفارقة، صادق الكونغرس الأمريكي بعد أسبوع فقط من إقرار القانون الأمريكي الجديد لسياسة الطاقة، صادق بالفعل على صرف موازنة قيمتها ٢٨٦ مليار دولار لتوسيع شبكة الطرقات البرية السريعة، وذلك بتأييد واسع من جانب الحزبيْن الجمهوري والديمقراطي. غير أن توسيع شبكة الطرقات البرية السريعة يتناقض مع الرغبة الرسمية المعلنة في تقليص اعتماد الولايات المتحدة على استخدام المركبات الآلية الخاصة، وينطوي على العديد من الإنشاءات الضرورية ـ كبناء الجسور وحفر الأنفاق ـ التي ستحتاج إلى المزيد من مليارات المال العام.

---

available, including Shirley Neff, 'Review of the Energy Policy Act of 2005', http://www.cemtpp.org /PDFs/EnergyBillHighlights.pdf; Perkins Coie LLP, 'Summary of the Energy Policy Act of 2005', http://www.perkinscoie.com/ content/ren/updates/energy/080105.htm; Martin Klepper, Clifford Naeve and William
S. Scherman, 'Analysis of the Energy Policy Act of 2005', available at http://www.skadden.com/ Index.cfm?content ID=51&itemID=1065' and Gold et al., 'Energy Policy Act of 2005'.

14- Producers of methyl tertary butyl ether (MTBE) were threatened with massive lawsuits after leakage of the gasoline additive into the water table in several states.

ونظراً لأن القانون الأمريكي الجديد لسياسة الطاقة يفتقر إلى الرؤية المستقبلية الواضحة لقضايا أمن الطاقة الأمريكية ـ على الرغم من أربع سنوات من الحوار الرسمي والارتفاع الذي شهدته أسعار النفط ـ فإنه لا بد من طرح سؤالين على الأقل، هما: كيف كان من الممكن صياغة القانون الأمريكي الجديد لسياسة الطاقة على نحو أفضل مما هو عليه الآن؟ وما هي الآلية التي كان من الممكن اتباعها لصياغة مثل هذا القانون؟

من الممكن الحصول على أجوبة مقنعة ومفيدة بالنسبة لهذيْن السؤاليْن في إحدى الدراسات التي أجرتها اللجنة القومية لسياسات الطاقة ـ وهي لجنة غير حكومية تم تأسيسها بمبادرة وأموال خاصة، وذلك بهدف خلق إجماع بين الديمقراطيين والجمهوريين حول مستقبل سياسة الطاقة الأمريكية. فقد خلـُصت هذه اللجنة في إحدى دراساتها المنهجية والموضوعية إلى التوصيات التالية:

تعزيز أمن النفط

١) تنويع مصادر النفط المستورد ورفع الطاقة الإنتاجية المحلية وتعزيز مخزون النفط الاستراتيجي.

٢) رفع كفاءة وسائل النقل.

٣) وضع حوافز لتشجيع ابتكار وسائل نقل جديدة عالية الكفاءة.

تخفيف المخاطر المترتبة على التغير المناخي

١) وضع برامج مُلزمة لتخفيف الانبعاثات الكربونية.

٢) الارتقاء بفاعلية هذه البرامج عبر التنسيق مع أبرز الدول الملتزمة بمعالجة ظاهرة الإحماء الجوي.

رفع كفاءة استخدامات الطاقة

١) تحسين المعايير المفروضة على كفاءة المعدات والمنشآت الصناعية والمحركات.

٢) تخصيص دعم حكومي لتحسين الكفاءة في استخدامات الطاقة.

٣) رفع كفاءة صناعات الطاقة.

توفير إمدادات الطاقة بأسعار معقولة ومن مصادر يمكن الاعتماد عليها

١) رفع الطاقة الإنتاجية المحلية للغاز الطبيعي وتنويع مصادر المستورد منه.

٢) ابتكار أنماط متطورة من التكنولوجيا لإنتاج الفحم الحجري وتخزين وتصفية الانبعاثات الكربونية.

٣) التعمق في دراسة قضايا الطاقة النووية.

٤) توسيع استخدامات الطاقة المتجددة.

تعزيز أنظمة الطاقة الأساسية

١) توسيع البنية التحتية الحالية للطاقة على أسس عملية ومنهجية.

٢) اتخاذ إجراءات وقائية فعّالة للحد من فرص تعطّل نظام الطاقة وحمايته من الأخطار الإرهابية.

٣) تنويع سبل توليد الطاقة الكهربائية.

٤) تطوير نظام توزيع الطاقة الكهربائية.

٥) تخفيض تكلفة الطاقة الكهربائية وحماية البيئة من تبعات إنتاجها.

تطوير أنماط تكنولوجية مستقبلية للطاقة

لقد تم الحصول على تمويل جمهوري ديمقراطي مشترك لأبحاث أنماط التكنولوجيا المستقبلية للطاقة. غير أن التعاون الأمريكي الدولي للاستخدام المبكر للتكنولوجيات الجديدة يتم برعاية ستة عشر جمهورياً وديمقراطياً، بالإضافة إلى نُخبة من الصناعيين البارزين والأخصائيين في مجال الطاقة وحماية البيئة، فضلاً عن ممثلي اتحاد العمال وجمعية حماية المستهلك وسياسيين مخضرمين[١٥].

15- For information on the genesis and makeup of the National Commission on Energy Policy, see the commission's website at http://www.energycommission.org /about/.

لا شك في أن البيانات السياسية التي تصدر عن الزعماء غير الرسميين قد تختلف إلى حد كبير عن واقع الممارسات السياسية الرسمية. ولكن توصيات اللجنة القومية لسياسات الطاقة لم تأتِ من عالم آخر، وإنما تعاملت مع صميم الواقع. كما أن أعضاء هذه اللجنة وضعوا رزمة من السياسات والإجراءات التوافقية التي اختاروها بعناية وحياد سياسي[16]. ليس هذا وحسب، بل إن الإدراك العميق لقضايا الطاقة الذي تنم عنه هذه الرزمة يعكس حاجة الولايات المتحدة الماسة إلى تدارس سياسات واقعية وبعيدة المدى للطاقة الأمريكية ـ بحيث تُفضي النقاشات المفتوحة والمغلقة إلى الموازنة بين جميع أولويات قطاع الطاقة الأمريكي لوضع النهج الأمثل لسياسات الطاقة الأمريكية المستقبلية[17].

من الممكن اعتبار توصيات اللجنة القومية لسياسات الطاقة الأمريكية رسالة واضحة، حتى وإن أثبت ساسة واشنطن أنهم لم يتمكنوا بعد من فهمها وتطبيقها، أو ربما لم تنَل إعجابهم فرفضوا تبنّيها. وبدلاً من أخذ هذه الرسالة بعين الاعتبار، أصدر المشرّعون الأمريكيون قانوناً جديداً لسياسة الطاقة الأمريكية، خير ما يمكن القول عنه هو أنه أشبه بديكور جميل يُغلّف المشكلة ولا يلامس جذورها. ومن الجوانب المثيرة للسخرية في هذا الديكور تعليقات الجمهوريين القائلة إنه من الممكن تأمين مستقبل الطاقة الأمريكية بسهولة أكبر لو أن أصدقاء البيئة المزعجين توقفوا عن عرقلة تقدم البشرية؛ ناهيك عن أن الجمهوريين يأملون في حدوث اختراق تكنولوجي قبل الانتخابات المقبلة. بينما يرى الديمقراطيون أن العالم ما زال بخير ما دام بالإمكان حل مشاكل الطاقة عبر ضبط الأسعار (أي رفع أسعار المحروقات) وبناء غابات من مولدات الطاقة الكهربائية التي تعمل بقوة الرياح. إن أقل ما يمكن قوله في هذيْن الموقفيْـن هو أنهما يحملان أغلب الأمريكيين ـ وحتى معظم شركائهم في اقتصادات الطاقة العالمية ـ على الشعور بالقلق على مستقبل أمن الطاقة في الولايات المتحدة.

16- Whether or not the recommendations would in implementation be revenue neutral is unclear, but the philosophical implication is the essential matter: the commission consciously chose to use the fiscal signal to help re-shape energy usage. For a summary of the fiscal outlines of the commissions recommendations, see Table 1 of the commission's final report, Ending the Energy Stalemate: A Bipartisan Strategy to Meet America's Energy Challenges (Washington DC: National Commission of Energy Policy, December 2004), p. xiv.

17- Ibid., pp. iv and v.

مدلولات تخص السياسة الأمريكية

يجب على الإنذار الذي أطلقه إعصارا كاترينا وريتا أن يُذكّـر واشنطن بأنها فشلت في حماية أمنها في مجال الطاقة. غير أن حل هذه المشكلة سيتطلب من الإدارة الأمريكية التغلب على جملة من المصاعب. وتكمن الصعوبة الكبرى التي تواجهها الولايات المتحدة في هذا المضمار في حقيقة أن تعزيز أمن الطاقة الأمريكي يتطلب اتخاذ قرارات جريئة وحكيمة وبعيدة النظر؛ وهذا ما يبدو أن ساسة الولايات المتحدة الحاليين عاجزون عن تحقيقه. فتعزيز أمن الطاقة الأمريكية عبر التمني بعودة الولايات المتحدة إلى عصر الاكتفاء الذاتي يبدو أمراً مستحيلاً من دون اتخاذ أي خطوة منطقية أو ملموسة في هذ الاتجاه، كالشروع مثلاً في التنقيب عن الغاز والنفط في محميات القطب المتجمد الشمالي؛ ولا يمكن صون أمن الطاقة الأمريكية من خلال التعويل الكامل على الأمل في دخول عصر اقتصادات الهيدروجين، والتي ما زالت تنتظر حدوث اختراق تكنولوجي، وستحتاج إلى أموال طائلة للتمكن من استخدامها على نطاق واسع، في حال حدوث القفزة النوعية التكنولوجية المرجوّة. إذاً، ما هو الحل يا تُرى؟ ربما يكمن الحل في التدابير التالية:

- التعاون في مجال الطاقة.
- تلافي الصدمات.
- إفساح المجال أمام الاستثمارات الخاصة.

التعاون في مجال الطاقة

لا شك في أن مصلحة الولايات المتحدة تقتضي العمل على ضمان استمرارية وتعزيز علاقات التعاون في مجالات الطاقة مع باقي دول العالم كافة: المنتجة والمستهلكة لموارد الطاقة على حد سواء. ولا يمكن تعزيز هذه العلاقات الدولية إلا من خلال توفير الاستثمارات الضخمة وبناء العلاقات التجارية المتينة والتعاون

التكنولوجي؛ وبذل الجهود المشتركة من أجل وضع سياسات عالمية للطاقة، تكون قادرة على الموازنة بين تنامي الطلب العالمي على موارد الطاقة ومعالجة تداعياته على المناخ العالمي[١٨].

بالإضافة إلى ذلك، فإنه في غاية الأهمية أن يُدرك الأمريكيون وخصوصاً صنّاع القرار في واشنطن، أن الولايات المتحدة ـ شأنها شأن بقية دول العالم ـ ستستفيد من بناء نظام عالمي للطاقة يقوم على أساس الشفافية والقوانين الواضحة والعادلة وتوافر موارد الطاقة للجميع؛ وذلك في ظل تكافؤ الفرص الاستثمارية لدول وشركات العالم قاطبة. فإذا أرادت إحدى الشركات الصينية شراء إحدى كُبرى شركات الطاقة الأمريكية مثلاً ـ كما حدث بالفعل عندما سعت الشركة الوطنية الصينية لنفط ما وراء البحار في أوائل هذا العام لامتلاك شركة يونوكال Unocal الأمريكية العملاقة ـ فإن هذا المسعى يتلاءم مع المصالح الأمريكية بعيدة المدى في حال التعامل مع عملية البيع بشكل يعزز الشفافية وتكافؤ فرص دخول الأسواق الأجنبية والاستثمار فيها من دون أي تمييز بين المستثمرين الأجانب، سواء كانوا حكوميين أو شركات خاصة. بعبارة أخرى، يتعين على السياسة الأمريكية أن تركز على تشجيع كبرى الدول المستهلكة للطاقة كالصين والهند، ومنحها الثقة في قدرتها على المشاركة في سوق الطاقة العالمية القائمة على أسس تجارية. ولا تستطيع الولايات المتحدة حماية مصالحها عبر التحرك الجاد فقط في الأوقات الحرجة التي تنجُم عن العقبات التي تفرزها السياسات الأمريكية المدفوعة بانعدام الثقة، في نظام عالمي تتمتع فيه الولايات المتحدة بنفوذ واسع.

ليس هذا وحسب، بل يتعين على صناع السياسة الأمريكية أن يدركوا إمكانية تعزيز التعاون الأمريكي في مجال الطاقة وسائر مجالات التعاون الدولي الأخرى، وذلك بالوسائل الدبلوماسية المدعومة بالنفوذ السياسي الأمريكي الدولي الواسع. فهناك ظروف بعينها قد تفرض على الولايات المتحدة أو أي دولة

18- The cardinal importance of international energy cooperation is one of the many compelling points that is presented in a new book on energy security, edited and partially authored by David L. Goldwyn and Jan H. Kalicki. See especially Kalicki and Goldwyn's own articles that serve as the book-ends for the book, 'Introduction: The Need to Integrate Energy and Foreign Policy' and 'Conclusion: Energy, Security, and Foreign Policy', in Energy and Security: Toward a New Foreign Policy Strategy (Washington DC: Wilson Center Press and Johns Hopkins University Press, 2005).

أخرى التصرف بحزم ـ وربما بشكل أحادي الجانب ـ من أجل حماية مصالحها الحيوية. ولكن، إذا ساد الانطباع بأن الولايات المتحدة تحاول إلقاء حملها على كاهل دول أخرى، وأنها تواصل التصرّف بفوقية، وتفاخر بأنها القوة العُظمى الوحيدة المتبقية في هذا العالم، فإن ذلك سيدفع دولاً كثيرة إلى الاعتقاد الراسخ بأنها لن تستفيد شيئاً من التعاون مع الولايات المتحدة. وسيدفع هذا الاعتقاد بعض الدول إلى التصرف خارج الأُطر والمعايير الدولية المتعارف عليها.

وخير مثال على ضرورة اهتمام الولايات المتحدة بالتعاون الدولي هو الموقف الأمريكي من ظاهرة الإحماء الجوي وارتفاع درجة حرارة الأرض. فبعد أن رفضت الولايات المتحدة التوقيع على معاهدة كيوتو Kyoto لحماية البيئة والحد من الانبعاثات الكربونية، أصبح من واجبها الأخلاقي العمل على تقديم اقتراح أفضل قادر على معالجة تحديات البيئة على المدى البعيد، وتوفير الطلب العالمي المتنامي على موارد الطاقة والمساهمة في حماية استقرار سوق الطاقة العالمية لخلق الظروف الملائمة لنمو الاقتصاد العالمي. لكن إدارة الرئيس بوش لم تألُ جهداً في شرح الأسباب التي تجعلها ترى أن معاهدة كيوتو ليست بالحل الأمثل لمشاكل البيئة، كما أنها وجّهت تعليماتها لدبلوماسييها ببذل ما في وسعهم لعرقلة عملية إقرار معاهدة كيوتو، علماً أنها لم تنخرط بشكل جاد ومسؤول في وضع أي بديل لتلك المعاهدة الدولية.

تلافي الصدمات

نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر الدول المستوردة للنفط، فإنه من مصلحتها خلق الظروف الكفيلة بضمان انتظام عمل سوق الطاقة العالمية وحمايتها من التقلبات والصدمات. وتقتضي هذه المصلحة أيضاً إعطاء المستهلك الأمريكي مؤشراً واضحاً وثابتاً في ما يتعلق بأهمية موارد الطاقة عبر رفع أسعار الوقود بشكل متواصل، بالإضافة إلى انتهاج سياسات أخرى تشجع على تحسين كفاءة استخدام الطاقة. لكن القانون الأمريكي الجديد لسياسة الطاقة وكذلك الخط العام للسياسات الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة يتعارضان مع المصلحة الأمريكية في ضمان استقرار سوق الطاقة العالمية وحمايتها من الصدمات. فقد تجاهلت الولايات المتحدة مسألة الاستهلاك الأمريكي الهائل لوقود السيارات وسائر المحروقات؛ ولو أن الأمريكيين اتخذوا إجراءات حازمة في هذا الشأن لأثاروا الانطباع لدى بقية شعوب

دول العالم بأنهم بدأوا أخيراً بأخذ قضايا الاستهلاك المحلي للطاقة على محمل الجد. وللمفارقة، ركزت الابتكارات التكنولوجية التي تم إنجازها منذ أزمتي الطاقة اللتين شهدتهما سبعينيات القرن الماضي، ركزت جميعها على تحسين الأداء [كبناء محركات أقوى مثلاً] وليس على تحسين الكفاءة؛ فضلاً عن انخفاض عمر السفن الأمريكية التي تم بناؤها في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، كان عدد السيارات التي اشتراها الأمريكيون مؤخراً أكبر بكثير من أي وقت مضى؛ وهذا ما ينطبق أيضاً على النسبة القياسية للسيارات الكبيرة التي يقتنونها. وفي كل سنة، تزداد المسافات التي يقطعها الأمريكيون بسياراتهم الخاصة[19]، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع استهلاكهم لوقود السيارات بشكل لافت؛ مما يثير الانطباع بأن الشعب الأمريكي لا يكترث بمستقبل أمن الطاقة القومي.

على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية، يمكن القول إن ممارسات الإدارة الأمريكية الحالية في الشرق الأوسط مثلاً، لم تُسهم بأي شكل من الأشكال في الحد من تقلبات سوق النفط العالمية. ويرى العديد من المراقبين الأمريكيين ـ وغير الأمريكيين ـ أن حرب العراق ليست سوى تجربة اجتماعية واسعة النطاق وغير مضمونة النتائج، وأن التوترات الإقليمية التي تسببت بها حرب العراق في منطقة تجثم على أكثر من ثلثي احتياطي العالم المؤكد من النفط؛ أضافت إلى سوق النفط العالمية مزيداً من عدم الاستقرار.

لقد تحدث ممثلو الدول المصدّرة للنفط إلى وسائل الإعلام مراراً وتكراراً عن مدى محدودية قدرة هذه الدول على تزويد سوق النفط العالمية بكميات إضافية، مشددين على عدم تأكدهم من الأسعار التي سيطلبونها في المستقبل مُقابل برميل النفط. ففي ظل محدودية احتياطي الطاقة الإنتاجية العالمية للنفط، ومحدودية الطاقة التكريرية الإجمالية الأمريكية الراهنة، سيكون من شأن أي توقف لإمدادات النفط مهما كان قصيراً أن يقفز بأسعاره إلى مستويات خيالية. إن من شأن اعتراف الولايات المتحدة بهذه المحدوديات أن يشجعها على ترشيد الاستهلاك المحلي للطاقة، وأن يدفعها إلى التركيز ـ حيثما أمكن ـ على دعم الانعتاق والتحرر والتغيير السياسي النابع من إرادة الشعوب.

19- For historical data on vehicle-miles traveled, see http://www.eia.doe.gov/emeu/aer/txt/ptb0208.html.

إفساح المجال أمام الاستثمارات الخاصة

هناك سياسة حاسمة يجب على الولايات المتحدة أن تنتهجها حفاظاً على أمنها في مجال الطاقة ودعماً لاستقرار سوق الطاقة العالمية، وهي تسهيل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في هذه السوق. وسيتعذر على القطاع العام العالمي توفير جميع الاستثمارات التي ترى الوكالة الدولية للطاقة أن سوق النفط العالمية تحتاج إليها. وهذا يعني وجوب الإسراع اليوم إلى وضع أُطر سياسية مرنة وذكية لتشجيع الاستثمار الخاص ـ على صعيدي رفع الكفاءة وزيادة إنتاج النفط والغاز الطبيعي ـ وإذكاء روح المغامرة للحصول على أنماط تكنولوجية وابتكارات مستقبلية.

وتُشكل الدعوة إلى رفع أسعار المحروقات والطاقة الكهربائية في أعقاب إعصاري كاترينا وريتا ـ وهي أسوأ من انتقاد "الاستهلاك الهائل من النفط" ـ تُشكل الخطوة الخاطئة تماماً في تلك المرحلة. ففي اقتصاد السوق، لا يمكن الاعتماد على رفع الأسعار كأداة وحيدة للحد من استهلاك سلع بعينها، وهذا ما دعا إليه بعض الساسة الأمريكيين. لكن رفع أسعار سلع بعينها يُعـَد مؤشراً واضحاً على ضرورة الاقتصاد في استهلاك تلك السلع أو الاستفادة من الموارد الشحيحة بأعلى كفاءة ممكنة. وفي الحقيقة، فقد أفادت دائرة المعلومات بوزارة الطاقة الأمريكية بأن الطلب على مادة البنـزين انخفض بنسبة ٣٪ في الفترة من أوائل سبتمبر ٢٠٠٥، (أي عقب كارثة إعصار كاترينا) إلى أوائل أكتوبر (حين وقع إعصار ريتا)[20]. وهذا ما يؤكد أن ارتفاع الأسعار لعب دوره المعهود في الحد من استهلاك السلع.

لتمهيد السبيل أمام مستقبل أفضل لأمن الطاقة الأمريكية، ستحتاج الولايات المتحدة إلى شركات عملاقة متنوّرة وضليعة في مجال الطاقة، بالإضافة إلى ساسة ورجال أعمال عالميين بعيدي النظر. كما أنه يتعين محاسبة الشركات التي تتلاعب بالأسواق واتخاذ إجراءات عقابية صارمة بحقها وبحق كل من يتلاعب بالأسعار ويخون الثقة الممنوحة له. لكن الولايات المتحدة ليست بحاجة إطلاقاً إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء

20- Guy Caruso, Administration of EIA, as reported in Platt's Global Alert,

والاعتماد فقط على رفع الأسعار وسائر السياسات البالية التي أثبتت فشلها في سبعينيات القرن الماضي، والتي قد تُحـدِث اضطرابات كارثية في سوق الطاقة الداخلية والعالمية.

في الختام، لا بد من دعوة القادة السياسيين وعامة الشعب في الولايات المتحدة إلى وقفة تأمل لتقييم إيجابيات وسلبيات سياسة الطاقة الراهنة، بالمقارنة مع السياسة البديلة التي تمت الإشارة إليها في هذه الورقة ـ بما تنطوي عليه من ترشيد لاستهلاك الطاقة وتوسيع لنطاق الاستثمارات في سوق الطاقة العالمية، لتلافي الصدمات والأزمات. وليس من المنطقي أن يتوقع الأمريكيون أي تعزيز لأمن الطاقة القومية ما لم تُغير الدولة سياسات الطاقة الحالية. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة ستشهد مزيداً من أزمات الطاقة المماثلة لتلك التي أعقبت إعصاري كاترينا وريتا، إن استمر غياب الخطاب السياسي الجاد الذي يؤسس لبناء إجماع وطني حول ضرورة سلوك سياسة واقعية في مجال الطاقة تكون قادرة على تعزيز أمن الطاقة القومية في المستقبل المنظور.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

إصدار ونشر: سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN : 9948-400-21-6
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-20-8
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-400-66-6
الخليج في عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-20-7
الخليج في عام ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-400-91-7
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-400-25-9
دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	ISBN : 9948-432-61-4
مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل	مصطفى العاني	ISBN : 9948-432-51-7

ترجمة ونشر: مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الي اللغة العربية.

المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية	هيدلي بول	ISBN : 9948-424-89-1
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	ISBN : 9948-424-44-1
قضايا في السياسة العالمية	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	ISBN : 9948-400-22-4

فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN : 9948-400-14-3
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	ISBN : 9948-400-10-0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس، ستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبن	ISBN: 9948-400-16-X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غور	ISBN : 9948-400-08-9
التوازن العسكري ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-77-0
التوازن العسكري ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-91-3
التوازن العسكري ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948-424-58-1
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-85-9
سياسات تركيا تجاه شمال العراق- المشكلات والآفاق المستقبلية	بيل بارك	ISBN : 9948-432-41-X

سلسلة أوراق بحثية: دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان	جوزيف كشيشيان	ISBN: 9948-432-00-2
الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN 9948-424-93-X
العلاقات الخليجية – العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠	سامح راشد	ISBN : 9948-424-56-5
دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN : 9948-400-43-7
دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف الجعيلي	ISBN : 9948-400-29-1

العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	إليزابيث ستيفنس	ISBN : 9948-400-67-4
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان	سونوكو سونایاما	ISBN : 9948-400-63-1
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	عبده شريف	ISBN : 9948-400-33-X
مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-61-1
اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة	السيد أحمد مصطفى عمر	ISBN : 9948- 432-49-5
إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-50-6
العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل	عمار علي حسن	ISBN : 9948-432-30-4
العلاقات الخليجية ـ الأردنية الواقع والمستقبل:١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤	عدنان محمد هياجنة	ISBN: 9948-434-08-0

سلسلة سياسات عامة: أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-424-79-4
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون : الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية	إميلي روتلدج	ISBN : 9948-424-24-7
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-04-2

قوات السلام العربية	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-06-9
الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2

سلسلة أوراق خليجية: تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ويرتز	ISBN : 9948-424-48-4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN : 9948-400-75-5
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشيا بيرويك	ISBN : 9948-424-17-4
أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة	ايكارت ورتز	ISBN: 9948-432-59-2

سلسلة دراسات عراقية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0
الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية	خليل اسماعيل الحديثي	ISBN : 9948-424-32-8
التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN : 9948-424-42-5
خمسة خيارات أمريكية سيِّئة للتعامل مع العراق	دانيال بايمان	ISBN : 9948-424-59-X
المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية	مراد بطل الشيشاني	ISBN : 9948-432-08-8
الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-432-14-2

سلسلة دراسات يمنية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-68-2

سلسلة ترجمات خليجية: يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-53-0
الامـتـثـال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-34-4
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-08-5

سلسلة أوراق المؤتمرات والندوات: من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب : ٨٠٧٥٨ دبي - الإمارات العربية المتحدة

الاسم : ..... المؤسسة : .....

العنوان ..... ص.ب : .....

الرمز البريدي : ..... الهاتف : ..... الفاكس :.....

البريد الالكتروني : .....

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

- ☐ هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
- ☐ فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
- ☐ بريد الكتروني : sales@grc.ae
- ☐ موقعنا على الانترنت : www.grc.ae